A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCP/38/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 26 أغسطس 2026

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة الثامنة والثلاثون

جنيف، من 2 إلى 6 نوفمبر 2026

الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع (تحديث للوثيقة SCP/37/5)

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. قررت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات)، إبّان دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في جنيف في الفترة من 26 إلى 30 سبتمبر 2022، أن تقوم الأمانة بإعداد وثيقة تجميعية بشأن كيفية تناول مختلف بلدان العالم مسألة أبوة اختراع الذكاء الاصطناعي استناداً إلى السوابق القضائية والتشريعات والممارسات، تُحدَّث بانتظام، وعرضها على لجنة البراءات إبّان دورتها الخامسة والثلاثين (انظر(ي) الفقرة 25 من الوثيقة SCP/34/8).

2. وعملاً بقرار لجنة البراءات المذكور آنفاً، يحتوي مرفق هذه الوثيقة على الوثيقة التجميعية التي ناقشتها اللجنة إبّان دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر 2023.

3. واتفقت اللجنة، إبّان دورتها السادسة والثلاثين، على أن تحدِّث الأمانة الوثيقة SCP/35/7 بتحديث القسم "خامساً. الأطر القانونية الوطنية/الإقليمية المتعلقة بمفهوم أبوة الاختراع" والقسم "سادساً. حالة نظام DABUS" عن طريق إدراج معلومات عن القضايا والقرارات الجديدة المتعلقة بمنح الذكاء الاصطناعي صفة مخترع. وعملاً بذلك القرار، تحدِّث هذه الوثيقة القسمين الخامس والسادس من الوثيقة SCP/35/7. واتفقت اللجنة أيضاً، إبّان دورتها السابعة والثلاثين، على أن تحدِّث الأمانة الوثيقة SCP/37/5 بتحديث القسم "سادساً. حالة نظام DABUS" استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية والدراسات الأكاديمية، لتقديمها في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة (SCP/38). وعملاً بذلك القرار، تُحدِّث هذه الوثيقة القسم السادس من الوثيقة SCP/37/5.

4. واعتمدت الأمانة، في إعداد هذه الوثيقة التجميعية، على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للبراءات، بما في ذلك الأحكام التشريعية الوطنية والإقليمية والقرارات الصادرة عن مكاتب الملكية الفكرية والمحاكم، مع الاطلاع على مصادر أخرى متاحة للجمهور للحصول على مواد تكميلية. ودعمت ثلاث دعوات إلى تقديم المساهمات هذا العمل: فقد أرشدت الدعوة

الأولى وثيقة المعلومات الأساسية المقدَّمة إبّان الدورة الخامسة والثلاثين (SCP/35/7)[1]، وأرشدت الدعوة الثانية تحديث القسمين الخامس والسادس من الوثيقة SCP/35/7 المقدمة في الدورة السابعة والثلاثين (SCP/35/7)[2]، وأرشدت الدعوة الثالثة التحديث الحالي للقسم السادس من الوثيقة (SCP/35/7)[3].

5. وتتضمن الوثيقة التجميعية الأقسام التالية:

"1" الذكاء الاصطناعي: لمحة موجزة والتكنولوجيا الأساسية؛

"2" التفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي في مسار الاختراع؛

"3" تاريخ أبوة الاختراع؛

"4" الإطار القانوني الدولي المتعلق بأبوة الاختراع؛

"5" الأطر القانونية الوطنية/الإقليمية المتعلقة بمفهوم أبوة الاختراع؛

"6" حالة نظام DABUS؛

"7" مفهوم أبوة الاختراع فيما يتعلق بالاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.

6. وتيسيراً على القراء، ترد الفقرات (والإضافات داخل الفقرات) والحواشي المُضافة أو المعدَّلة بموجب هذا التحديث باللون الأزرق. وتيسيراً على القراء معاقي البصر، فإن أرقام هذه الفقرات هي: 3 و4 و6 و159 إلى 162 و171 إلى 174 و178 و184 و187 و188 و190 و191 و208 و212 إلى 216، وأرقام الحواشي الجديدة أو المعدَّلة هي: 3 و265 إلى 269 و281 إلى 292 و296 و306 و309 إلى 313 و315 إلى 319 و348 و357 إلى 369.

[يلي ذلك المرفق]

---

[1] دُعيت الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للبراءات، في التعميم C. 9141 المؤرخ 7 ديسمبر 2022، إلى تزويد المكتب الدولي بما لديها من مساهمات إضافية من أجل إعداد الوثيقة التجميعية بشأن كيفية تناول مختلف بلدان العالم مسألة أبوة اختراع الذكاء الاصطناعي استناداً إلى السوابق القضائية والتشريعات والممارسات. ويمكن الاطلاع على المساهمات الواردة عبر الرابط التالي لمنتدى لجنة البراءات الإلكتروني:
https://www.wipo.int/scp/en/meetings/session_35/comments_received.html.

[2] دُعيت الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للبراءات، في التعميم C. 9260 المؤرخ 31 يناير 2025، إلى تزويد المكتب الدولي بما لديها من مساهمات إضافية بشأن القسمين الخامس (الأطر القانونية الوطنية/الإقليمية المتعلقة بمفهوم أبوة الاختراع) والسادس (حالة نظام DABUS) من الوثيقة SCP/35/7. ويمكن الاطلاع على المساهمات الواردة عبر الرابط التالي لمنتدى لجنة البراءات الإلكتروني:
https://www.wipo.int/scp/en/meetings/session_37/comments_received.html.

[3] دُعيت الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للبراءات، في التعميم C. 9304 المؤرخ 30 يناير 2026، إلى تزويد المكتب الدولي بما لديها من مساهمات إضافية بشأن القسم السادس (حالة نظام DABUS) من الوثيقة SCP/37/5. ويمكن الاطلاع على المساهمات الواردة عبر الرابط التالي لمنتدى لجنة البراءات الإلكتروني:
https://www.wipo.int/en/web/scp/electronic-forum/meetings/session-38/comments_received%0d.

SCP/38/5

ANNEX

المرفق

الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع

المحتويات

أولاً. الذكاء الاصطناعي: لمحة موجزة والتكنولوجيا الأساسية 4

ثانياً. التفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي في مسار الاختراع 5

ثالثاً. تاريخ أبوة الاختراع 6

رابعاً. الإطار القانوني الدولي المتعلق بأبوة الاختراع 8

ألف. اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية 8

باء. معاهدة التعاون بشأن البراءات 8

جيم. معاهدة قانون البراءات 9

دال. اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) 9

خامساً. الأطر القانونية الوطنية/الإقليمية المتعلقة بمفهوم أبوة الاختراع 10

ألف. حق المخترع في الحصول على براءة 10

باء. الحقوق المعنوية 12

جيم. "المخترع" = شخص طبيعي؟ 13

التعريف وفقاً للأحكام القانونية 14

التعريف بموجب السوابق القضائية 15

التعريف بحسب الفهم السياقي 15

دال. تحديد "المخترع" 16

هاء. تحديد أبوة الاختراع المشتركة 20

الملكية بين المخترعين المشتركين 22

واو. المخترعون الموظفون 24

زاي. العواقب القانونية للتعيين غير الدقيق للمخترعين 28

عدم تحديد المخترعين 28

تصحيح تعيين المخترعين 29

إبطال البراءات وإلغاؤها 30

نقل الحقوق 32

الأشخاص الذين يحق لهم الطعن في تعيين المخترع 34

توقيت الطعن في تعيين المخترع 37

سادساً. حالة نظام DABUS 40

ألف. لمحة عامة عن تطبيقات نظام DABUS 40

باء. قرارات مكاتب الملكية الفكرية وأحكام المحاكم..... 41

أستراليا 41

البرازيل 42

كندا 42

ألمانيا 43

الهند 44

اليابان 46

نيوزيلندا..... 47

جمهورية كوريا..... 48

جنوب أفريقيا..... 49

المملكة المتحدة..... 50

الولايات المتحدة الأمريكية..... 51

المكتب الأوروبي للبراءات..... 52

جيم. دراسات أكاديمية..... 54

سابعاً. مفهوم أبوة الاختراع فيما يتعلق بالاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي..... 56

ألف. لمحة عامة عن النظريات المتعلقة بحماية الاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي بموجب براءات 56

باء. التقاطعات المحتملة بين أبوة الاختراع والذكاء الاصطناعي..... 57

أولاً. الذكاء الاصطناعي: لمحة موجزة والتكنولوجيا الأساسية

1. تختلف تعريفات الذكاء الاصطناعي ولا يوجد تعريف مقبول على نطاق واسع.[1] ولأغراض هذه الوثيقة، يجب فهم أنظمة الذكاء الاصطناعي على أنها أنظمة تعلّم - أي آلات يمكنها التعلّم فتؤدي المهام، التي يضطلع بها البشر عادةً، بطريقة أفضل.[2] ومن ثم، فإن الأنظمة الذكاء الاصطناعي تحاكي الوظائف الإدراكية للبشر، وإن لم يكن من الواضح تماماً كيف يُقاس "ذكاء" تلك الأنظمة.[3]

2. ويُعدّ التعلّم الآلي أسلوب الذكاء الاصطناعي السائد ويمكن وصفه بأنه مجال فرعي من مجالات الذكاء الاصطناعي.[4] ويكمن هذا الأسلوب في تحديد الأنماط في بيانات التدريب ثم تطبيق المعرفة المكتسبة على بيانات جديدة وتحسين أدائها في مهام محددة دون برمجة تلك المهام صراحةً.[5] وتتخذ عمليات التعلّم الآلي أشكالاً مختلفة بحسب البيانات التي تعتمد عليها ومهمتها.[6] وينقسم التعلّم الآلي إلى المراحل الثلاث التالية:

"1" برمجة بنية نموذجية؛

"2" وضع نموذج عن طريق عملية التدريب على أساس خوارزمية تدريب ومجموعات بيانات التدريب؛

"3" تطبيق النموذج على البيانات الجديدة لإنتاج مُخرَج محدد.

3. وأحد أنواع نماذج التعلّم الآلي هو الشبكات العصبية الاصطناعية. وعندما تتكون البنية من عدد أكبر من طبقات الخلايا العصبية المتصلة بواسطة معلمات قابلة للتعديل (أوزان)، تُعرف باسم شبكة عصبية عميقة قادرة على التعلّم العميق.[7] وبكل بساطة، تنشأ مخرجات التعلّم العميق من تدريب حاسوب ببيانات ضخمة عن طريق عملية استمثال عددية معقدة وأداء مهمة بناءً على الاحتمال الإحصائي المحسوب مما تعلّمه. وتوضح الوثيقة SCP/30/5[8] طريقة عمل التعلّم الآلي العميق.

4. ويعتمد نجاح نماذج التعلّم العميق بشكل عام على قدرتها على الاستفادة من مجموعات بيانات التدريب الضخمة وزيادة القدرة الحاسوبية. وتتجلى حدود نماذج التعلّم العميق بخاصةٍ في المهام التي تكون بيانات التدريب فيها منعدمة أو محدودة (مثل حالات معالجة اللغات البشرية النادرة واستكشاف الأدوية للأمراض النادرة وما إلى ذلك) أو في المجالات الخاضعة لقيود قانونية.

5. ونفرق عادةً بين الذكاء الاصطناعي العام (أو القوي) والذكاء الاصطناعي الضيق (أو الضعيف). ويتم تدريب الذكاء الاصطناعي الضيق وتركيزه على أداء مهام محددة، في حين يتسم الذكاء الاصطناعي العام بوعي ذاتي قادر على حل المشكلات.[9] ولا توجد اليوم سوى أنظمة ذكاء اصطناعي ضيقة، ولكنها باتت تُظهر تطبيقات وظيفية ناجحة في مجالات مختلفة مثل المصارف (في الموافقة على القروض مثلاً)، والعلوم الطبية (في تشخيص سرطان الجلد مثلاً)، والنقل (في القيادة الذاتية مثلاً)، وتوليد النصوص.

6. وجذبت نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية، وهي نماذج التعلّم الآلي القادرة على "إنشاء" بيانات مخرجات جديدة بمجرد تدريبها، الانتباه في الآونة الأخيرة. وباستخدام النماذج اللغوية الكبيرة، يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي على تعلّم الكلمات الفردية التي تشكل جملة فضلاً عن العلاقة بين تلك الكلمات، مما يمكّن نموذج مدرَّب من إنشاء محتوى جديد، مثل نصوص وصور. واستُخدمت

---

[1] Ryan Abbott، Intellectual property and artificial intelligence: an introduction [الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي: مقدمة]، في *Research Handbook on Intellectual property and Artificial Intelligence [دليل البحوث في مجال الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي]*، الصفحتان 2 و6 (طبعة عام 2022).

[2] الاتجاهات التكنولوجية للويبو 2019 - الذكاء الاصطناعي، ص 19 (النسخة الإنكليزية): https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_1055.pdf.

[3] إن اختبار تورنغ، الذي يختبر ما إذا كان إنسان يتحدث كتابياً (عن طريق لوحة مفاتيح وشاشة) مع إنسان آخر ونظام حاسوبي في الوقت نفسه قادر على التمييز بين الآلة والإنسان بشكل موثوق به، هو أشهر الأساليب المستخدمة ولكنه لا يخلو من الانتقادات. وانظر(ي) McCarthy، What is Artificial Intelligence? [ما الذكاء الاصطناعي؟]: https://www-formal.stanford.edu/jmc/whatisai.pdf.

[4] محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، WIPO/IP/AI/2/GE/20/1 REV. (2020)، الفقرة 11.

[5] المفوضية الأوروبية، الذكاء الاصطناعي لأوروبا، COM(2018)237 final، ص 10.

[6] Drexl/Hilty et al.، Technical Aspects of Artificial Intelligence [الجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي]، ورقة بحوث معهد ماكس بلانك للابتكار والمنافسة رقم 19-13، ص 3.

[7] المرجع نفسه، ص 6.

[8] https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/ar/scp_30/scp_30_5.pdf.

[9] Butz، Towards Strong AI [نحو ذكاء اصطناعي قوي]، KI - Künstliche Intelligenz، 2021، ص 1؛ و What is artificial intelligence (AI)? [ما الذكاء الاصطناعي؟]: https://www.ibm.com/topics/artificial-intelligence.

النماذج التوليدية أيضاً في تصميم مركبات كيميائية جديدة للاستخدام الطبي (الكيمياء التوليدية)[10]، حيث لا تقتصر النماذج اللغوية الكبيرة على معالجة اللغات البشرية ولكن أي مزيج من الرموز والسياق والمعنى.

7. وعلى الرغم من أن نماذج التعلّم العميق قادرة على التعلّم، فإنها لا تزال تتطلب تفاعلاً بشرياً. فعلى سبيل المثال، يكون التفاعل بين الذكاء الاصطناعي والإنسان ضرورياً في إنشاء بنية الشبكة، وتحديد أفضل المعلمات (عدد الخلايا العصبية لكل طبقة، وحجم المدخلات، وما إلى ذلك)، واختيار الفئات الناتجة، واتخاذ قرار بشأن كيفية تشفير المدخلات في شكل رقمي وبخاصةٍ إنشاء بيانات التدريب وإتاحتها، فضلاً عن توفير التوجيهات لنموذج الذكاء الاصطناعي.[11] والبشر هم الذين يقيّمون مخرجات الذكاء الاصطناعي بناءً على ما يرغبون في تحقيقه.

ثانياً. التفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي في مسار الاختراع

8. يستخدم البشر الأدوات التكنولوجية لابتكار اختراعات جديدة وتعزيز التطور التكنولوجي. ومع ذلك، يقرر البشر الخطوات في مسار الابتكار من لحظة "وَجَدتُها" إلى مرحلة تصميم الفكرة وبلورة المفهوم المفضي إلى اختراع ذي فائدة عملية. وحتى إذا استخدم البشر أدوات تكنولوجية تطورت بشكل كبير بمرور الوقت - من المطرقة إلى البرمجيات مثلاً - فقد ظلوا هم المخترعون بلا منازع.

9. ولكن مع التطور السريع للتكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، بدأ التفكير في كيفية تطور هذا التفاعل بين البشر وأدوات الذكاء الاصطناعي وما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيؤدي دوراً يتجاوز كونه "أداة" في عملية الابتكار.

10. ومن حيث أبوة الاختراع، قد يتخذ التفاعل بين البشر والذكاء الاصطناعي أشكالاً مختلفة من الناحية النظرية على الأقل:

"1" الاختراع البشري فقط: هو الحالة التقليدية لأبوة الاختراع. ووفقاً لمبادئ القانون الوطني المعمول به، يجوز لشخص أو أكثر المطالبة بأبوة الاختراع. وقد يكون المخترعون الذين يعملون معاً "أفقياً" ويساهمون في الاختراع مخترعين متشاركين، ومن ثم قد يكون لهم الحق في الحصول على براءة مشتركة.

"2" الاختراع البشري بمساعدة الذكاء الاصطناعي: قد يستعين الإنسان بالذكاء الاصطناعي في عملية الابتكار. وقد تتخذ تلك المساعدة أشكالاً مختلفة، مثل تحديد المشكلة التقنية التي يتعين حلها أو التحقق من حل معيّن تم العثور عليه. ونظراً إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يشارك في العملية الفعلية "لتصور" الاختراع، فلا يوجد سند لأن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعاً. والذكاء الاصطناعي، في هذه الحالة، هو مجرد أداة في يد مخترع بشري.[12] فعلى سبيل المثال، يريد إنسان ما استحداث دواء صيدلاني لتحسين العلاجات الحالية المتاحة للسرطان. ولهذا الغرض، يطلب ذلك الإنسان من آلية التعلّم العميق جمع كل البيانات المتاحة عن الأدوية، بما في ذلك التركيبات الصيدلانية في هذا المجال وآثارها الجانبية. وبناءً على هذه البيانات، يواصل الإنسان العمل ويصل إلى حل جديد ومبتكر.

"3" الاختراع المشترك بين الذكاء الاصطناعي والإنسان: سيعمل الإنسان والذكاء الاصطناعي معاً وكلاهما سيساهم بشكل كبير في تصور الاختراع مثل استحداث مركب صيدلاني ذي آثار جانبية أقل. وهو يصف اختراعاً استُحدث بالاشتراك بين إنسان ونظام ذكاء اصطناعي.

"4" اختراع الذكاء الاصطناعي بمساعدة الإنسان: هذه الحالة هي عكس الحالة "2" المذكورة آنفاً. فعلى الرغم من تقديم الإنسان مساعدة كبيرة، من حيث تحديد المشكلة التي يتعين حلها مثلاً، فإن نظام الذكاء الاصطناعي هو من يتصور المفهوم الفعلي للاختراع. ويمكن أن تختلف درجة المساعدة التي يقدمها الإنسان. وباختصار، سيصور الذكاء الاصطناعي الاختراع، ويشارك الإنسان في المهام التي لن تساهم بشكل كبير في المفهوم الابتكاري (مثل إجراء التجارب الاعتيادية).

"5" اختراع الذكاء الاصطناعي فقط: هذه الحالة هي الحالة المقابلة للحالة "4" المذكورة آنفاً وعكس الحالة "1" المذكورة آنفاً. ولا تزال أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة تماماً، والتي من شأنها أن تشارك في عملية ابتكارية بدون التدخل الأولي

---

[10] https://www.nature.com/articles/s42256-022-00451-1.

[11] المرجع نفسه.

[12] انظر(ي)، على سبيل المثال، رد فنلندا على التعميم C. 9141 حيث جاء ما يلي: "[...] نعتبر الذكاء الاصطناعي حالياً أداة لمخترع بشري، سواء كان ذلك المخترع الشخص الذي يشغّل نظام الذكاء الاصطناعي، أو الشخص الذي يصمم الخوارزمية، أو الشخص الذي يجمع بيانات الإدخال للنظام، أو الشخص الذي يقوم بخطوات مهمة أخرى لتشغيل البرنامج."

للإنسان، غير موجودة. ولذلك، فإن هذه المسألة تُتناول من الناحية النظرية فقط في الوقت الحالي. وفي هذه الحالة، يتصرف الذكاء الاصطناعي بدون أي مساعدة بشرية وينفذ الفعل العقلي من تلقاء نفسه.

11. وفي كل حالة، قد يقتضي شرط الكشف بموجب قانون البراءات الكشف في طلب البراءة عن النظام الذكاء الاصطناعي المعني. فعلى سبيل المثال، إذا حل الاختراع المشكلة باستخدام مُخرَج البيانات "سين" لنموذج للذكاء الاصطناعي مع بيانات الإدخال "عين"، فقد يكون نظام الذكاء الاصطناعي ضرورياً لصنع الاختراع واستخدامه. ومع ذلك، إذا قام نظام الذكاء الاصطناعي بإنشاء (أو ساعد على إنشاء) مركب كيميائي جديد، فإن صنع هذا المركب واستخدامه *على هذا النحو* لا يتطلب نظام الذكاء الاصطناعي.

12. وإلى جانب المستويات المختلفة للتفاعلات بين الذكاء الاصطناعي والإنسان، يوجد عنصر آخر يمكن إبرازه وهو أن أشخاصاً عدة في أدوار مختلفة قد يشاركون في ابتكار اختراعات باستخدام الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، قد يشارك أشخاص مختلفون في تحديد مشكلة تقنية يجب حلها، وتصميم خوارزمية الذكاء الاصطناعي، وتوليد واختيار البيانات لتدريب نموذج الذكاء الاصطناعي، واستخدام نموذج الذكاء الاصطناعي المدرَّب لإنتاج مُخرَج من مجموعة من بيانات الإدخال، وتحليل بيانات المخرجات والتحقق منها في ضوء المشكلة المراد حلها. وبحسب نطاق الاختراع المطالب به وكيفية ارتباط الذكاء الاصطناعي بالاختراع المطالب به، يمكن اعتبار أكثر من شخص واحد مخترعين متشاركين.

13. وكما وُضِّح آنفاً، قد تختلف كيفية مساهمة البشر وأنظمة الذكاء الاصطناعي في ابتكار الاختراعات المتعلقة الذكاء الاصطناعي اختلافاً كبيراً. ولذلك، يبدو من الضروري النظر في السؤال الأساسي التالي: ما مفهوم "المخترع" وكيف يُحدَّد المخترع؟ وإن البحث عن ردود على هذا السؤال في قوانين البراءات الحالية قد يجعل النقاش يتجاوز مسألة البت في إمكانية منح نظام الذكاء الاصطناعي صفة المخترع. ولذلك، تتناول هذه الوثيقة أيضاً المسائل الوجيهة المتعلقة بأبوة الاختراع بموجب قانون البراءات، ولكنها لا ترمي إلى أن تكون دليلاً شاملاً بشأن أبوة الاختراع.

14. وتجدر الإشارة إلى وجود سؤالين متميزين فيما يتعلق بأبوة الاختراع والذكاء الاصطناعي هما: "1" كيف تُطبَّق قواعد أبوة الاختراع على اختراعات الذكاء الاصطناعي بموجب قانون البراءات الحالي (أي بحكم القانون الساري)؛ "2" وما القواعد المتعلقة بأبوة الاختراع التي ينبغي تطبيقها على اختراعات الذكاء الاصطناعي في المستقبل بموجب قانون البراءات (أي بحكم القانون المنشود). ويُعدّ السؤال الأول تحقيقاً قانونياً وقائعياً بحتاً، في حين ينطوي السؤال الثاني على تحليل للسياسات والخيارات التي قد تتطلب إصلاحاً قانونياً في المستقبل. وعلى الرغم من أن كلا السؤالين متساويان في الأهمية، فإن هذه الوثيقة تركز على السؤال الأول بوصفه أساساً مرجعياً يجب توضيحه قبل إجراء أي تحليل أو مناقشة.

ثالثاً. تاريخ أبوة الاختراع

15. فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر ميلادياً، كان الملوك في أوروبا يمنحون امتيازات في شكل خطابات براءات لأنشطة مختلفة مثل صناعة الحرير أو الطباعة أو صنع أوراق اللعب[13] أو التخمير. وُمنحت تلك الامتيازات لمجموعة واسعة من الفنون العامة، والاختراعات، وإدخال الاختراعات (بمعنى استيراد الأفكار من الخارج) في أراضي الحاكم[14] واعتمدت على الهبة الشخصية للملك نظراً إلى عدم وجود قواعد صارمة لمنح البراءات في ذلك الوقت.[15] ومنحت بعض هذه الامتيازات الحماية ضد التقليد، والبعض الآخر كان إعفاءات من اللوائح الصارمة التي تفرضها الروابط المهنية.[16]

16. وفي ذلك الوقت، لم تكن فكرة مكافأة شخص المخترع بالأمر المستغرب. إذ كان تعزيز الاقتصاد المحلي في أراضي الملك وتوليد الدخل للتاج من مقومات إنشاء نظام خطابات البراءات هذا. وفي كثير من الأحيان، كانت الامتيازات تُمنح ببساطة للبلاط الملكي ومؤيدي الملك بوجه عام.[17] وأدى هذا التطور إلى وضع أعاق التجارة بشدة، إذ منح التاج البريطاني مثلاً براءات لاحتكار الملح أو الخل

---

[13] ألغت محكمة مجلس الملك امتياز استيراد وبيع أوراق اللعب في إنكلترا في قضية *Edward Darcy Esquire ضد Thomas Allin of London Haberdasher*، 1602، تقارير إنكلترا القانونية، المجلد 74، ص 1131.

[14] Fritz Machlup، An Economic Review of the Patent System: Study of the Subcommittee on Patents, Trademarks, and Copyrights of the Committee on the Judiciary [استعراض اقتصادي لنظام البراءات: دراسة اللجنة الفرعية المعنية بالبراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف والتابعة للجنة المعنية بالشؤون القضائية]، الاجتماع الخامس والثمانون لمجلس الشيوخ الأمريكي، الجلسة الثانية عملاً بقرار مجلس الشيوخ رقم 236 الدراسة رقم 15، ص 2.

[15] Mark Lemley، Why do juries decide if patents are valid? [لماذا تقرر هيئات المحلفين ما إذا كانت البراءات صالحة؟]، مجلة فيرجينيا القانونية، المجلد 99، الصفحات 1673 إلى 1680 (2013).

[16] Christoph Ann، Patentrecht [قانون البراءات]، القسم 4، الفقرات 4 إلى 15 (الطبعة الثامنة لعام 2022).

[17] *Oil States Energy Servs. LLC ضد Greene's Energy Grp., LLC*، رقم 16-712، صحيفة الرأي رقم 5 (الولايات المتحدة، 24 أبريل 2018) (معارضة Gorsuch, J.) (حيث وصف "خطابات البراءات" بأنها "أشبه إلى الهبات الإقطاعية").

أو إنتاج الجلود. وسعياً إلى تصحيح هذا الوضع، سن البرلمان البريطاني في عام 1623 قانون الاحتكارات، الذي يحظر على الملك منح امتيازات، فيما عدا البراءات الممنوحة "للمخترع الأول والحقيقي" لمنتج جديد. وتنص المادة السادسة من ذلك القانون على ما يلي:

"[...] لا يمتد أي إعلان مذكور آنفاً إلى خطابات البراءات ومنح الامتيازات لمدة أربعة عشر عاماً، أو أي إعلان يُذكر فيما بعد فيما يخص تشغيل المصنوعات الجديدة أو صنع أي نوع من المصنوعات الجديدة في هذا المجال إلى المخترع أو المخترعين الحقيقيين أو الأوائل لتلك المصنوعات [...]"

17. وإن ذكر "المخترع الأول والحقيقي"، الذي تُحمى اختراعاته من حظر منح الامتيازات وإلغاء جميع الاحتكارات، يمثل تحولاً تاريخياً في التركيز من المَلِك إلى الشخص الذي تصور الاختراع. ونظراً إلى أن قانون الاحتكارات كان له تأثير كبير في تطور قوانين البراءات الأخرى في أوروبا، فقد انتشرت فكرته المبتكرة لوضع المخترع في الصدارة إلى ولايات قضائية متعددة.

18. ومن ثم، فلا عجب أن هذا "التحول في التركيز" نحو المخترع موجود أيضاً في تشريعات البراءات الفرنسية المبكرة. ففي عام 1789، ألغت فرنسا ممارسة منح الامتيازات عن طريق خطابات البراءات. ثم مارست *جمعية الاختراعات والاكتشافات* ضغوطاً من أجل اعتماد قانون براءات مماثل للقانون الإنكليزي. وأولي اهتمام خاص في هذا الصدد لتقرير قدمه ستانيسلاس دي بوفلر وساق فيه حجة أن الاختراعات هي منتجات المخترعين، وينبغي حمايتها بموجب الحقوق الطبيعية.[18] وفي عام 1791، سُن قانون البراءات في فرنسا. وأعطى مكانة الصدارة للمخترع، معلناً أن الحقوق على إبداعاتهم الفكرية حق من حقوق الإنسان. وينص الجزء الأول من ديباجة قانون البراءات الفرنسي لسنة 1792 على ما يلي:

"[...] نظراً إلى أن أي فكرة جديدة، يمكن أن يصبح تطبيقها أو تطورها مفيداً للمجتمع، تنتمي في الأصل إلى الشخص الذي تصورها، وأن عدم اعتبار الاكتشاف الصناعي ملكاً لصاحبه هو في جوهره اعتداء على حق من حقوق الإنسان".[19]

19. وإن البند 8 من القسم 8 من المادة 1 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية تمنح الكونغرس سلطة "تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة عن طريق ضمان الحق الاستئثاري للمؤلفين والمخترعين في محرراتهم واكتشافاتهم المعنية لأوقات محدودة". ووفقاً لهذه المادة، يتمتع المخترعون بحقوق استئثارية لغرض معيّن داخل المجتمع. وعلى الرغم من أن قانون البراءات الفرنسي يشدد على الحق الطبيعي للمخترع (على الرغم من الاعتراف بفائدة الاختراعات للمجتمع ككل)، فيبدو أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية يركز على أساس منطقي نفعي وهو "تعزيز تقدم العلوم". وعلى الرغم من أن هذه النهوج تختلف تفاصيلها، فإن الأساس المرجعي للبراءة هو نفسه في كلتا الحالتين - وهو المخترع. وتتجلى الأهمية المحورية للمخترع في شرح ماديسون لبند حق المؤلف والبراءات الذي ينص على ما يلي:

"حُكِم رسمياً بأن حق المؤلف للمؤلفين، في بريطانيا العظمى، حق من حقوق القانون العام. ويبدو أن الحق في الاختراعات المفيدة يعود إلى المخترعين للسبب نفسه. والمصلحة العامة تتوافق تماماً مع مطالبات الأفراد في كلتا الحالتين."[20]

20. فباختصار، تغيّر مفهوم البراءات على مدى فترة طويلة من الزمن. وهجر قانون الاحتكارات فكرة أن البراءات عقد بين الملك ورعاياه، معتبراً أنها "عقد اجتماعي" بين صاحب البراءة والمجتمع يعترف بالفرد وبراعته.[21] وفكرة أن الإبداع البشري يعزز تقدم العلم وابتكار اختراعات مفيدة للمجتمع، فيقتضي القانون الطبيعي منح مكافأة في شكل حق استئثاري لشخص معيّن، تجعل المخترع محور قانون البراءات. وأصبح هذا النهج أبرز على مدى العقود التالية، وأُدرج في المناقشات الدولية بشأن قانون البراءات، وبلغ ذروته في مؤتمر مراجعة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، الذي عُقد في لندن في عام 1934. وفي ذلك المؤتمر، أدخل مبدأ أن "يكون

---

[18] S. de Boufflers، Rapport sur la propriété des auteurs de nouvelles découvertes et inventions en tout genre d'industrie [تقرير عن ملكية أصحاب الاكتشافات والاختراعات الجديدة في جميع الحسابات]، 1791:
https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k438194/f4.item.texteImage؛ وGabriel Galvez-Behar، The patent System during the French industrial revolution : Institutional change and economic effects [نظام البراءات في ظل الثورة الصناعية الفرنسية: التغير المؤسسي والآثار الاقتصادية]، مجلة Economic History Yearbook، 2019، Patent Law and Innovation in Europe during the Industrial revolution، المجلد 60، العدد 1، الصفحات 31 إلى 56، نسخة قبل الطبع متاحة على: https://shs.hal.science/halshs-00544730/file/GGB-FRENCH-PATENT-SYSTEM-PRE-PRINT.pdf، ص 4.

[19] قانون البراءات الفرنسي المؤرخ 7 يناير 1791: https://artflsrv03.uchicago.edu/philologic4/revlawall1119/navigate/12/59/.

[20] James Madison، مقالة Federalist No. 43.

[21] Edward Walterscheid، The Early Evolution of the United States Patent Law: Antecedents (Part 3) [التطور الأول لقانون البراءات في الولايات المتحدة: السوابق (الجزء 3)]، J. Pat. & T. Off. Soc.، المجلد 77، الصفحتان 771 و793 (1995).

للمخترع الحق في أن يذكر بهذه الصفة في براءة الاختراع"، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في قوانين البراءات الوطنية. فعلى سبيل المثال، تحول قانون البراءات الألماني من مبدأ المودع إلى مبدأ المخترع، وألغى اختراعات الشركات في حد ذاتها.

رابعاً. الإطار القانوني الدولي المتعلق بأبوة الاختراع

ألف. اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية

21. تنص المادة 4(ثالثا) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس) على أن "يكون للمخترع الحق في أن يذكر بهذه الصفة في براءة الاختراع." وقد أُدخلت هذه المادة إبّان مؤتمر المراجعة المعقود في لندن في عام 1934، وأرست وجود حقوق معنوية للمخترع، مما يستتبع حق الاعتراف. غير أن المادة لا تذكر أي حقوق أو منافع اقتصادية للمخترعين.[22] ويجوز للمخترع التنازل عن الحق في أن يُذكر بتلك الصفة ما لم تنص التشريعات الوطنية على خلاف ذلك.[23] وإن مسألة أبوة الاختراع في حد ذاتها وكيفية ممارسة الحقوق المعنوية للمخترع بالضبط هي مسألة تتعلق بالقانون الوطني، لأن اتفاقية باريس لا توضح هذه المسائل.

22. وتاريخياً، تستند المادة 4(ثالثا) من اتفاقية باريس إلى العمل السابق الذي أنجزته اللجنة الاستشارية للعمال الفكريين التابعة لمنظمة العمل الدولية والتي ناقشت أيضاً القواعد المتعلقة بحقوق المخترعين الموظفين.[24] وقد دعت اللجنة الاستشارية للعمال الفكريين التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى إدراج الحقوق المعنوية للمخترع الذي سيُذكر "بهذه الصفة في براءة الاختراع" على أساس قرار سابق اعتُمد إبّان اجتماع منظمة العمل الدولية الذي عُقد في جنيف في عام 1929 والذي دعا عامةً إلى حماية اختراعات الموظفين، بما في ذلك المكافأة العادلة للمخترعين الموظفين.[25] ومع ذلك، اعتُبرت مسألة المكافأة وثيقة الصلة بالترتيبات التعاقدية بين صاحب العمل والموظف بحيث لا يمكن أن تكون جزءاً من اتفاقية باريس.[26] ولذلك، لم تُدرَج مادة تتعلق باختراعات الموظفين في اتفاقية باريس لعدم وجود توافق في الآراء بين الوفود في مؤتمر المراجعة. ومع ذلك، اعتُمد نص مادة بشأن الحقوق المعنوية دون معارضة.[27]

باء. معاهدة التعاون بشأن البراءات

23. عملاً بالمادة 1(2) من معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)، "لا يجوز تفسير أي حكم في هذه المعاهدة على أساس أنه يحد من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لصالح مواطني البلدان الأطراف في تلك الاتفاقية أو الأشخاص المقيمين فيها". وخلافاً لاتفاقية باريس، لا تشير معاهدة البراءات صراحةً إلى حق المخترع في أن يُذكر بتلك الصفة. ولكن نظراً إلى أن الدول المتعاقدة بموجب اتفاقية باريس هي وحدها التي يجوز لها أن تصبح طرفاً في معاهدة البراءات[28]، فإن جميع الأطراف المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات يجب أن تمتثل لاتفاقية باريس، بما في ذلك المادة 4(ثالثا) المتعلقة بالحقوق المعنوية للمخترعين.

24. وفي سياق الشروط الشكلية المتعلقة بطلب البراءة الدولي، وفقاً للمادة 4(1)"5" من معاهدة البراءات، يجب أن تتضمن العريضة المدرجة في الطلب الدولي عدة أمور منها ما يلي:

> "اسم المخترع والمعلومات الأخرى المنصوص عليها والخاصة به، وذلك إذا تطلب التشريع الوطني لدولة واحدة من الدول المعيّنة على الأقل تقديم هذه البيانات حين إيداع أي طلب وطني. أما في الحالات الأخرى، فإن البيانات المذكورة يجوز إيرادها

---

[22] المرجع نفسه، القسم 10:36.

[23] Georg H. C. Bodenhausen، Guide to the Application of the Paris Convention for the Protection of Industrial Property [دليل تطبيق اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية]، 1968، ص 64.

[24] سجل مؤتمر المراجعة في لندن، الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية، محاضر المؤتمر المعقود في لندن، 1934، الصفحتان 90 و91.

[25] المرجع نفسه، الصفحتان 160 و161.

[26] المرجع نفسه.

[27] Sam Ricketson، The Paris Convention for the Protection of Industrial Property: A Commentary [اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية: تعليق]، القسم 10:35 (2015).

[28] المادة 62(1) من معاهدة البراءات.

إما في العريضة أو في مذكرات منفصلة ترسل إلى كل مكتب يتم تعيينه ويتطلب تشريعه الوطني تقديم البيانات المذكورة، حتى إن كان يجيز تقديمها في وقت لاحق لتاريخ إيداع الطلب الوطني."

25. وتنص المادة 4(4) من معاهدة البراءات على ما يلي:

"لا يترتب على عدم الإشارة في العريضة إلى اسم المخترع والمعلومات الأخرى المنصوص عليها والخاصة به أي أثر في الدول المعيّنة التي يتطلب تشريعها الوطني تقديم هذه البيانات، ويجيز مع ذلك تقديمها في وقت لاحق لتاريخ إيداع الطلب الوطني. ولا يترتب على عدم تقديم البيانات المذكورة في مذكرة منفصلة أي أثر في الدول المعيّنة التي لا يتطلب تشريعها الوطني تقديم تلك البيانات."

26. ونظراً إلى أن المعلومات المتعلقة بالمخترع مطلوبة عادةً في المرحلة الوطنية، يوصى عامةً بإدراجها في العريضة.[29] وتحدَّد الشروط الشكلية المتعلقة بمعلومات المخترع أيضاً في اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات) والتعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات).

27. ووفقاً للقاعدة 6.4 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، في حالة تطبيق القاعدة 1.4(أ)"4" أو (ج)"1"، يجب أن يبيّن في العريضة اسم المخترع وعنوانه، وفي حالة وجود عدة مخترعين، يجب بيان اسم كل واحد منهم وعنوانه. ومن حيث الشكل المحدَّد للاسم والعنوان، يجب بيان أسماء الأشخاص الطبيعيين بناء على اسم العائلة والاسم الشخصي، على أن يُذكر اسم العائلة قبل الاسم الشخصي.[30] وأما فيما يتعلق بالعناوين، فيجب بيانها "بناء على الشروط العادية لضمان توزيع البريد على وجه السرعة على العناوين الموضحة [...]".[31]

28. وفضلاً عن ذلك، يجوز أن يتضمن الطلب الدولي إعلانات معيّنة فيما يتعلق بهوية المخترع[32] وحق المودع في الحصول على البراءة[33] وأبوة الاختراع[34]. وتمكّن هذه الإعلانات المودع من الامتثال لبعض الشروط الوطنية للمكاتب المعيّنة المشار إليها في القاعدة 51(ثانياً)(1) في المرحلة الدولية. ويجب صياغة الإعلانات وفقاً للبندين 211 و214 من التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات، على التوالي. ويتضمن إعلان أبوة الاختراع، لأغراض تعيين الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك الهند وليبيريا ومنغوليا)، اسم المخترع (أو المخترعين) ومحل إقامته وعنوانه البريدي، ويجب أن يوقعه المخترعون أنفسهم، أي أن توقيع وكيل البراءة لا يكفي.

جيم. معاهدة قانون البراءات

29. تنص المادة 6(1) من معاهدة قانون البراءات على أنه لا يجوز للطرف المتعاقد من حيث المبدأ أن يشترط استيفاء أي شرط يتعلق بشكل الطلب أو محتوياته خلافاً للشروط المتعلقة بالشكل أو المحتويات المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بخصوص الطلب الدولي أو بالإضافة إلى تلك الشروط. وطبقاً للمادة 6(2) من معاهدة قانون البراءات، يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط تقديم محتويات الطلب المقابلة لمحتويات عريضة طلب دولي مودع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات على استمارة عريضة يقتضيها ذلك الطرف المتعاقد. ومن ثم، تُدرج الشروط المتعلقة بشكل الطلب الدولي المودع بموجب معاهدة البراءات أو محتوياته، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمخترعين والإعلانات المرتبطة بها، بالإحالة في معاهدة قانون البراءات.

دال. اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)

30. لا يتضمن اتفاق تريبس نفسه حكماً يتعلق بأبوة الاختراع. ومع ذلك، فإنه يدمج المادة 4(ثالثاً) من اتفاقية باريس بطريق الإشارة في المادة 1.2 التي يلتزم بموجبها أعضاء منظمة التجارة العالمية، سواء كانوا أطرافاً في اتفاقية باريس أم لا، بتنفيذ المواد من 1 إلى 12 والمادة 19 من اتفاقية باريس.[35]

---

[29] Thomas Henninger، Filing an international application [إيداع طلب دولي]، في *PCT: Strategy and Practice* [معاهدة البراءات: الاستراتيجية والممارسة]، ص 39 (تحرير Derk Visser وآخرين، 2021).

[30] القاعدة 4.4(أ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات.

[31] القاعدة 4.4(ج) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات.

[32] القاعدة 17.4"1" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات.

[33] القاعدة 17.4"2" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات.

[34] القاعدة 17.4"4" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات.

[35] انظر(ي)، فيما يتعلق بالمادة 6(خامساً)، تقرير هيئة الاستئناف، القسم 211 من قانون الاعتمادات الشاملة لسنة 1998، الولايات المتحدة، WT/DS176/AB/R، 2 يناير 2002، الفقرتان 124 و125.

خامساً.الأطر القانونية الوطنية/الإقليمية المتعلقة بمفهوم أبوة الاختراع

ألف. حق المخترع في الحصول على براءة

31. أبوة الاختراع هي نقطة منشأ كل اختراع. وهي تنتمي إلى مخترع (مخترعي) الاختراع، وتشير، بشكل عام، إلى "من تصور الموضوع المعني"[36]. وكما هو موضح في القسم الخاص بالتطور التاريخي لأبوة الاختراع، تطورت أهمية المفهوم بمرور الوقت. ويمكن فهم أبوة الاختراع على أنها نهج "يركز على المخترع" في قانون البراءات، مقارنةً بالأصول التاريخية للبراءات بوصفها امتيازات يمنحها الملك. وبهذا المعنى، ترمز أبوة الاختراع إلى "البعد الشخصي" للبراءة (إلى جانب "عنصر الملكية").[37] ويتجلى ذلك في حق المخترعين في أن يُذكروا أو ألا يُذكروا (بحسب تقديرهم) في طلب البراءة أو البراءة بصفة مخترع لاختراع معيّن.[38] ويعني ذلك أن شخصاً معيّناً (أو مجموعة من الأشخاص) يكون مرتبطاً باستمرار بأصل الاختراع. ومن ثم، فإن أبوة الاختراع مفهوم "ثابت"، أي لا يتغير بمرور الوقت. وهو يركّز على تحديد المسؤول عن تصور الاختراع. ومن ثم، فإنه يهدف إلى إعطاء المخترع (المخترعين) مكانة خاصة داخل النظام القانوني، مما يستتبع منح حقوق اقتصادية ومعنوية.

32. وتعرّف حقوق البراءات بأنها حقوق خاصة، عملاً بديباجة اتفاق تريبس، مما يعني أنه يمكن للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المطالبة بها بموجب القانون الوطني الساري.[39] وترتبط هذه الحقوق الخاصة بالحقوق الاقتصادية وملكية البراءة. ويختلف مفهوم *ملكية* البراءة عن مفهوم *أبوة الاختراع*، حيث تتعلق الملكية *بالحيازة* القانونية للاختراع، في حين تتعلق أبوة الاختراع *بمنشئ* الاختراع. وعلى وجه التحديد، يتمتع مالك البراءة بحقوق استئثارية، على النحو المنصوص عليه في المادة 1.28(أ) و(ب) من اتفاق تريبس، مثل صنع الاختراع أو استخدامه أو بيعه. ويمكن لمالك البراءة التنازل عن الحق أو نقله بالخلافة إلى طرف آخر أو إبرام عقود ترخيص (المادة 2.28 من اتفاق تريبس). وخلافاً للمفهوم "الثابت" لأبوة الاختراع الذي لا يتغير بمجرد إنشائه، تصبح الملكية مفهوماً "دينامياً" قد يتغير بمرور الوقت.

33. ولكن في ظل قانون البراءات الحديث، يرتبط مفهوما أبوة الاختراع والملكية ارتباطاً وثيقاً. وكثيراً ما تنص قوانين البراءات الوطنية/الإقليمية على أن "الحق في البراءة يعود إلى المخترع أو من يخلفه في الملكية" من حيث المبدأ.[40] ويعني ذلك من حيث المبدأ أنه بمجرد استحداث الاختراع، يحق لمخترع الاختراع المطالبة بالحق في الحصول على البراءة، والتمتع بحماية البراءة للاختراع في حال حصوله على تلك البراءة. ويجوز للمخترع أن يتنازل عن هذا الحق لشخص آخر (مثل من يخلفه في الملكية) قد يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً. ومع التنازل، يُنقل الحق في البراءة إلى المتنازَل إليه.

34. ويُختار نهج مماثل، على سبيل المثال، في المادة 7(2) من قانون البراءات لسنة 1977 في المملكة المتحدة التي تنص صراحةً على أنه "يجوز منح براءة (أ) للمخترع *في المقام الأول* [...]، (ج) وعلى أي حال، للخلف أو الخلفاء في الملكية [...]" (*أضيف الخط المائل*). وبالمثل، تنص المادة 15(1) من قانون البراءات الأسترالي لسنة 1990 على أنه "مع مراعاة أحكام هذا القانون، لا يجوز منح براءة إلا لشخص يكون: (أ) المخترع؛ (ب) أو يحق له، عند منح البراءة، أن يُتنازَل له عن البراءة؛ (ج) أو يستمد ملكية الاختراع من المخترع أو من شخص مذكور في الفقرة (ب)؛ (د) أو يكون الممثل القانوني لشخص متوفى مذكور في الفقرة (أ) أو (ب) أو (ج)".

35. وفي الاتحاد الروسي، يؤول الحق الاستئثاري على نتيجة أي نشاط فكري يُبدَع بواسطة عمل إبداعي إلى المؤلف أولاً (المادة 1228(3) من القانون المدني). وعملاً بالمادة 1357(1) من القانون المدني، فإن الحق في الحصول على براءة يكون للمؤلف أولاً. وفي

---

[36] Gladstone Mill III، Patent Law Fundamentals [أساسيات قانون البراءات]، المجلد 5، القسم 17:3 (الطبعة الثانية، 2022).

[37] انظر(ي) رد الجمهورية التشيكية على التعميم C. 9141.

[38] المرجع نفسه.

[39] Carlos Correa، Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights: A Commentary on the TRIPS Agreement [اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: تعليق على اتفاق تريبس]، ص 42 (2020) (حيث جاء أنه من غير الواضح لماذا أدرجت الأطراف المتفاوضة هذا البيان في الديباجة).

[40] انظر(ي)، على سبيل المثال، البرازيل (المادة 6 من القانون رقم 9279)، وكولومبيا (المادة 22 من القرار رقم 486 لجماعة الأنديز)، والصين (المادة 6(2) من قانون البراءات لجمهورية الصين الشعبية)، والجمهورية التشيكية (المادة 8(1) من القانون رقم 527 لسنة 1990)، وفنلندا (المادة 1 من قانون البراءات الفنلندي)، وألمانيا (المادة 6(1) من قانون البراءات الألماني)، وكينيا (المادة 30(1) من قانون الملكية الصناعية)، وجمهورية كوريا (المادة 33(1) من قانون البراءات الكوري)، والبرتغال (المادة 57 من قانون الملكية الصناعية)، والاتحاد الروسي (انظر(ي) الرد على التعميم C. 9141)، وسلوفاكيا (المادة 10(1) من القانون رقم 435 لسنة 2001 بشأن البراءات وشهادات الحماية التكميلية وتعديل الوثائق الأخرى بصيغتها المعدلة)، وإسبانيا (المادة 10 من قانون البراءات)؛ والمادة 60(1) من الاتفاقية الأوروبية للبراءات، والمادة 7(1) من اتفاقية البراءات الأوروبية الآسيوية. وتنص المادة 9(1) من اتفاق بانغي على أن الحق ملك للمخترع، في حين تشير المادة 61(1) من اتفاق بانغي إلى الخلف في حق الملكية.

الوقت نفسه، يمكن أن ينتقل هذا الحق إلى شخص آخر (الخلف القانوني) أو يُنقل إليه وفقاً للحالات والأسباب التي ينص عليها القانون، بما في ذلك عن طريق الميراث العام أو بموجب عقد، بما يشمل عقد العمل (المادة 1357(2) من القانون المدني).

36. وبالمثل، تنص المادة 14(1) من القانون رقم XVI-50 بشأن حماية الاختراعات (الساري منذ 4 أكتوبر 2008) في جمهورية مولدوفا على أن *"الحق في البراءة يكون للمخترع أو لخلفه في الملكية."* وتضيف المادة 14(2) قاعدة ترجيحية لأول من يقدِّم الإيداع كما يلي: *"إذا قام شخصان أو أكثر بابتكار اختراع بشكل مستقل عن بعضهم البعض، فإن الحق في الحصول على البراءة يكون للشخص الذي قدَّم طلب البراءة أولاً، بشرط أن يكون هذا الطلب الأول قد نُشر وفقاً للمادة 49"*. وتجسِّد الفقرتان معاً المبدأ التقليدي الذي يفيد بأن الاستحقاق الأولي يكون للمخترع ولكن يمكن أن ينتقل إلى خلفه في الملكية.

37. وفي فرنسا، يكون حق الملكية الصناعية للمخترع أو خلفه في الملكية. وإذا قام أشخاص عدة بإبداع الاختراع بشكل مستقل عن بعضهم البعض، فإن حق الملكية الصناعية يكون للشخص الذي يمكنه إثبات تاريخ الإيداع الأقدم.[41]

38. وتظهر استثناءات من القاعدة العامة التي تنص على أن المخترعين يمتلكون اختراعاتهم في مجالات عدة. إذ تنص العديد من القوانين الوطنية والإقليمية على مجموعة منفصلة من القواعد في حال استحداث الاختراع في إطار علاقة بين صاحب عمل وموظف لديه و/أو التكليف باستحداث الاختراع (لمزيد من التفاصيل، انظر(ي) القسم خامساً-واو "المخترعون الموظفون" من هذه الوثيقة). وفضلاً عن ذلك، قد تنطبق قواعد محددة في مجال الاختراعات إذا استُحدثت الاختراعات بمساعدة الحكومات. فعلى سبيل المثال، تنظِّم أحكام المواد 200 إلى 212 من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة، التي يشار إليها عادةً باسم قانون بايه-دول، حقوق البراءات المرتبطة بالاختراعات التي تتم بمساعدة فيدرالية.[42]

39. وعلى سبيل المثال، في الاتحاد الروسي، تنطبق أنظمة قانونية خاصة عندما يبدع موظف ما اختراعاً في إطار واجباته الوظيفية، أو عندما يُنفَّذ العمل بموجب عقد، أو عندما يُنفَّذ العمل بموجب عقد حكومي أو عقد مع البلدية (المواد 1370 و1371 و1373 من القانون المدني).

قسم المخترع أو إقراره

40. تشترط بعض البلدان أن يقدِّم المخترع أو المخترعون بياناً رسمياً يعلنون فيه أنهم يعتقدون أنهم المخترع (أو المخترع المشارك) للاختراع المطالب بحمايته والمدرَج في طلب البراءة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 115(أ) من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة على أن "الطلب [...] يجب أن يشمل [...] اسم المخترع لأي اختراع مطالب به في الطلب. ويجب على كل فرد يكون المخترع أو المخترع المشارك لاختراع مطالب به في طلب الحصول على براءة أن يقدم قسماً أو إقراراً فيما يتعلق بالطلب" يجب أن يوقعه المخترع (أو المخترع المشارك) بنفسه.

حق المودع في طلب البراءة والحصول عليها

41. نظراً إلى أنه يجوز للمخترع أن يتنازل عن حقه في البراءة إلى شخص آخر، فإذا لم يكن المخترع هو المودع، فإن العديد من البلدان تشترط تقديم إعلان أو مستند يبين كيفية حصول المودع على الحق: فبعبارة أخرى، لماذا يحق للمودع تقديم طلب للحصول على براءة والحصول عليها. وتختلف الشروط الشكلية التي يجب على المودع، الذي لا يكون المخترع، الامتثال لها باختلاف البلدان. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 26(ك) من القرار 486 من قانون جماعة الأنديز على ما يلي: "يُودع طلب البراءة لدى المكتب الوطني المختص ويتضمن ما يلي: [...] (ك) نسخة من المستند الذي يثبت تنازل المخترع عن الحق في البراءة إلى المودع أو إلى موكله، عند الاقتضاء." وبالمثل، في كولومبيا، يجب على المودع الذي ليس المخترع أن يرفق إما نسخة من عقد التنازل وإما من العقد الذي يمكن بموجبه استنباط ذلك التنازل قانوناً.[43]

42. وبموجب المادة 81 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات، متى لا يكون المودع هو المخترع أو المخترع الوحيد، يجب أن يحتوي تعيين المخترع على بيان يشير إلى أصل الحق في البراءة الأوروبية. ويودَع التعيين في وثيقة منفصلة ويُذكر فيه اسم العائلة والاسم الأول والبلد

---

[41] انظر(ي) رد فرنسا على التعميم C. 9260.

[42] لمزيد من التفاصيل، انظر(ي) المرجع التالي: Christian E. Mammen، United States of America [الولايات المتحدة الأمريكية]، في Willem A. Hoyng and Frank W.E. Eijsvogels (المحررون)، Global Patent Litigation [التقاضي العالمي في مجال البراءات]، Kluwer Law International، 2006، تحديث على الإنترنت، مارس 2023، الصفحتان 5 و6.

[43] انظر(ي) الفقرة 1.2.2.2 من الفصل الأول من الباب العاشر من التعميم الداخلي للهيئة العامة للرقابة على الصناعة والتجارة.

ومحل الإقامة الخاصة بالمخترع ويتضمن البيان المشار إليه في المادة 81 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات ويذيل بتوقيع المودع أو ممثله.[44] وإذا لم يستوف الطلب الشروط المنصوص عليها في المادة 81، تتاح للمودع فرصة تصحيح الطلب في غضون ستة عشر شهراً من تاريخ الإيداع أو، في حالة المطالبة بالأولوية، في أقرب تاريخ أولوية، وعلى أي حال في موعد لا يتجاوز خمسة أسابيع من التاريخ المزمع لنشر الطلب.[45] وبالمثل، تنص القاعدة 5(5)(هـ) من اللائحة التنفيذية لبروتوكول البراءات والتصاميم الصناعية في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (لائحة هراري) على أنه إذا كان المودع هو المخترع، وجب تقديم بيان بهذا المعنى، وإذا لم يكن المخترع، وجب تقديم اسم المخترع وعنوانه مصحوبين ببيان يحدد أساس حق المودع في البراءة.

43. وبالمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج المودع، الذي لا يكون المخترع، إلى تقديم بعض الأدلة على معلومات الاستحقاق/التنازل، مثل عقد عمل.[46] وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المادة 261 من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة تشترط أن يتم التنازل عن الملكية كتابةً.[47] وفضلاً عن ذلك، فإن وضع المخترعين، ومن ثم حقوقهم، محمي بموجب بعض سبل الانتصاف المتاحة في حالة التعيين غير المشروع لأبوة الاختراع أو الاستيلاء غير المشروع على الاختراع (لمزيد من التفاصيل، انظر(ي) القسم خامساً-زاي من هذه الوثيقة).

باء. الحقوق المعنوية

44. في تنفيذ المادة 4(ثالثا) من اتفاقية باريس، تنص القوانين الوطنية على قواعد بشأن الحقوق المعنوية للمخترع، أي الحق في أن يُذكر في البراءة. ولا تجيز العديد من القوانين نقل الحقوق المعنوية.[48]

45. وبالمثل، تنص المادة 17(5) من القانون رقم XVI-50 بشأن حماية الاختراعات (الساري منذ 4 أكتوبر 2008) في جمهورية مولدوفا على أن *"يكون للمخترع الحق في أن يُذكر في طلب البراءة، وفي البراءة، وفي منشور الوكالة الحكومية للملكية الفكرية المتعلق بالطلب أو البراءة"*. وإضافةً إلى ذلك، تثبت المادة 17(6) أن *"للمخترع الحق في التخلي عن ذكر اسمه في طلب البراءة وفي البراءة وفي منشور الوكالة الحكومية للملكية الفكرية فيما يتعلق بالطلب أو البراءة عن طريق تقديم طلب مكتوب إلى الوكالة الحكومية للملكية الفكرية."*

46. وفي إسبانيا، وفقاً للمادة 14 من قانون البراءات الإسباني، يتمتع المخترع، تجاه صاحب البراءة أو المودع، بالحق في ذكره بهذه الصفة في البراءة.[49] ووفقاً للمادة 63(1) من قانون البراءات الألماني، يُمنح المخترع الحق في ذكره بهذه الصفة في أول منشور للطلب، ومواصفات البراءة، ومنشور منح البراءة. ويدوَّن المخترع في السجل، ما لم يطلب المخترع عدم ذكره. ويجوز للمخترع سحب طلب عدم ذكره في أي وقت، وفي هذه الحالة يجب ذكر المخترع لاحقاً في المنشور المعمول به.[50] ومع ذلك، لا يجوز للمخترع التنازل عن حقه في أن يُذكر بشكل دائم (أي أن تنازل المخترع عن أن يُذكر لا يكون له "أثر قانوني").[51] وبالمثل، ينص قانون البراءات في كينيا، في المادة 33 من قانون الملكية الصناعية، على أنه "يجب ذكر المخترع بهذه الصفة في طلب البراءة وفي البراءة ما لم يشر في إعلان كتابي خاص موجه إلى المدير العام إلى أنه يرغب في عدم ذكر اسمه، ويكون أي وعد أو تعهد للمخترع تجاه أي شخص بأنه سيقدم إعلاناً من هذا القبيل دون أثر قانوني."

47. وتنص المادة 1356 من القانون المدني للاتحاد الروسي على أن حق التأليف (أي الحق في أن يُعترف به بوصفه مؤلف الاختراع[52]) غير قابل للتصرف وغير قابل للنقل، بما في ذلك في الحالات التي يُنقل فيها الحق الاستئثاري على الاختراع إلى طرف آخر أو عندما يُمنح طرف آخر الحق في استخدام الاختراع. ويكون أي تنازل عن هذا الحق باطلاً. وفي حالة الاختراعات، يجب تضمين

---

[44] انظر(ي) دليل البراءات الأوروبي، 4.1.014، المكتب الأوروبي للبراءات.

[45] انظر(ي) الفقرات (3) إلى (5) من المادة 90 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات والقاعدة 60.

[46] انظر(ي) مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، الملحق صاد من قواعد البراءات، دليل إجراءات فحص البراءات (يوليو 2022)، الفقرتين 1.46 و1.76(7)، وانظر(ي) أيضاً شرط التدوين عملاً بالفقرتين 3.21 و3.24.

[47] انظر(ي) *Realvirt, LLC ضد Lee*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 195، الصفحتين 847 و859 (مقاطعة فيرجينيا الشرقية، 2016).

[48] انظر(ي) على سبيل المثال رد سنغافورة على التعميم C. 9141 الذي جاء فيه أنه وفقاً للسوابق القضائية، يفسر الاختراع على أنه حق شخصي ينفرد به المخترع ولا يمكن التنازل عنه بالطريقة التي يمكن بها التنازل عن المصالح المملوكة.

[49] انظر(ي) رد إسبانيا على التعميم C. 9141.

[50] المادة 63(1) من قانون البراءات الألماني.

[51] المرجع نفسه.

[52] يستخدم تشريع الاتحاد الروسي مصطلح "مؤلف الاختراع" حصراً. ولا يستخدم مصطلح "مخترع"، على الرغم من أن معنيي المصطلحين قد يتداخلان في المؤلفات العامة. وقد قُنن هذا التمييز في المادة 1345 من القانون المدني للاتحاد الروسي التي تعرِّف المؤلف بأنه الشخص الطبيعي الذي أدت جهوده الإبداعية إلى الاختراع. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9260.

المعلومات المتعلقة بالمؤلف (أو المؤلفين) في طلب البراءة (المادة 1375(2) من القانون المدني) وفي براءة الاختراع نفسها، التي تثبت، من بين جملة أمور، تأليف الاختراع (المادة 1354(1) من القانون المدني). ويُكشف عن هذه المعلومات أيضاً عند نشر تفاصيل بشأن طلب البراءة والبراءة الممنوحة. وفي الوقت نفسه، يحتفظ مؤلف الاختراع بالحق في رفض ذكره بتلك الصفة في المنشورات المتعلقة بطلب البراءة أو إصدار البراءة (المادة 1385(1) والمادة 1394(1) من القانون المدني).[53]

48. وبالمثل، فإن حق المخترع في أن يُذكر في الطلب الأوروبي الآسيوي والبراءة الأوروبية الآسيوية مكفول بموجب المادة 14"8" من الاتفاقية الأوروبية الآسيوية للبراءات، ومحدَّد في القاعدة 8 من لائحة البراءات للاتفاقية الأوروبية الآسيوية للبراءات التي تجيز للمخترع التنازل عن حقه في أن يُذكر بتلك الصفة قبل الانتهاء من الاستعدادات الفنية لنشر الطلب الأوروبي الآسيوي أو البراءة الأوروبية الآسيوية. ويجوز سحب هذا التنازل في أي وقت.

49. ووفقاً للمادة 62 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات، يحق للمخترع أن يُذكر بهذه الصفة لدى المكتب الأوروبي للبراءات. وفضلاً عن ذلك، تنص القاعدة 20(1) من اللائحة التنفيذية لاتفاقية منح البراءات الأوروبية على أن المخترع "يجب أن يُذكر في طلب البراءة الأوروبي المنشور ومواصفات البراءة الأوروبية، ما لم يخطر المكتب الأوروبي للبراءات كتابةً بأنه تنازل عن حقه في أن يُذكر بهذه الصفة." وبالمثل، تنص الصكوك القانونية للمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل صكوك جماعة دول الأنديز[54]، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية[55]، والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية[56]، على حق المخترع في أن يُذكر بهذه الصفة في نشر طلب البراءة والبراءة، وتجيز للمخترع سحب هذا الحق.

50. وبموجب الفقرتين (1) و(2) من المادة 24 من قانون البراءات السنغافوري، يحق للمخترع أن يُذكر بهذه الصفة في أي براءة ممنوحة للاختراع، ويجب تحديد الأشخاص الذين يرى المودع أنهم المخترعون [57]في طلب البراءة.

51. وفي ليتوانيا، يجب أن يحتوي طلب البراءة والبراءة على "الأسماء الأولى والأخيرة" للمخترع أو المخترعين (المادة 12(1)).[58]

جيم. "المخترع" = شخص طبيعي؟

52. بموجب قانون البراءات، يجب أن تفي الاختراعات القابلة للحماية بمتطلبات إمكانية التطبيق الصناعي/المنفعة. وغالباً ما توصف الاختراعات القابلة للحماية بموجب براءة بأنها حلول تقنية لمشكلات محددة. ولذلك، فإن مفهوم "الاختراعات" بموجب قانون البراءات يتماشى مع الاحتياجات الإنسانية والمجتمعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشرع المخترع في مسار يفضي إلى اختراع بالكشف عن مشكلة، والبحث عن إجابة، وتحديد حل.

53. وفي بعض البلدان الأطراف في اتفاقية باريس، يعرّف مصطلح "المخترع" في مادة قانونية مخصصة من القانون الساري[59]، في حين تشرح بلدان أخرى هذا المصطلح في تشريعات ثانوية مثل القواعد التفسيرية/التنفيذية لقانون البراءات.[60] وتعتمد بعض البلدان على السوابق القضائية أو الفهم السياقي لمصطلح "المخترع" لتفسير هذا المصطلح. وتشير العديد من البلدان التي لديها إرشادات معيّنة بشأن تفسير مصطلح "المخترع" إلى أن المخترع يجب أن يكون شخصاً طبيعياً.

54. وفي ظل الطلبات التي يُشار فيها إلى DABUS بصفة المخترع، واجهت بعض مكاتب البراءات والمحاكم الوطنية/الإقليمية مسألة ما إذا كان نظام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مخترعاً بموجب قوانين البراءات الخاصة بها. ويرتبط هذا السؤال ارتباطاً وثيقاً بتعريف وتفسير مصطلح "المخترع". ولذلك، فإن قرارات مكاتب البراءات الوطنية والمحاكم المتعلقة بطلبات DABUS توفر تحليلاً قانونياً مفصلاً لهذا المصطلح. ويحتوي القسم سادساً-باء من هذه الوثيقة على معلومات إضافية في هذا الشأن بتقديم تجميع للقرارات

---

[53] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9260.

[54] المادة 24 من القرار رقم 486 لجماعة دول الأنديز.

[55] القاعدة 20(2)(ج) من لائحة هراري. ويوضح البند 15 من التعليمات الإدارية لبروتوكول هراري أن "المخترع يجب أن يُذكر اسمه بهذه الصفة في البراءة [...] ما لم [...] يوجه إلى المدير العام إعلاناً خطياً خاصاً مذيلاً بتوقيعه يشير إلى أنه يرغب في عدم تسميته بهذه الصفة [...]".

[56] المادتان 19(1)(د) و35(1)(هـ) من اتفاق بانغي المتعلق بإنشاء منظمة أفريقية للملكية الفكرية (اتفاق بانغي).

[57] انظر(ي) رد سنغافورة على التعميم C. 9141.

[58] انظر(ي) رد ليتوانيا على التعميم C. 9141.

[59] تشمل هذه البلدان، على سبيل المثال، كوبا، وكينيا، وليتوانيا، ومولدوفا، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

[60] انظر(ي)، على سبيل المثال، ردّي سلوفاكيا والصين على التعميم C. 9141 اللذين يشيران إلى "التعميم التفسيرية لقانون البراءات (2001)" لاستبعاد الكيانات غير البشرية من أبوة الاختراع [سلوفاكيا]، وإلى المادة 13 من "القواعد التنفيذية لقانون البراءات" لتعريف مصطلح المخترع [الصين]، على التوالي.

الصادرة عن أستراليا والبرازيل وكندا وألمانيا والهند ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمكتب الأوروبي للبراءات.

التعريف وفقاً للأحكام القانونية

55. في العديد من البلدان، تعرّف الأحكام القانونية المخترعين بأنهم "أشخاص طبيعيون". ففي كوبا، على سبيل المثال، تعرف المادة 6(2) من المرسوم بقانون رقم 290 مصطلح "المخترع" بأنه "شخص طبيعي[61] ابتكر اختراعاً مؤهلاً للحماية بموجب براءة أو نموذج منفعة مسجَّل". وبالمثل، وفقاً للمادة 2(8) من قانون البراءات في ليتوانيا، فإن "المخترع هو شخص طبيعي يبتكر اختراعاً"، ووفقاً للمادة 17(1) من قانون مولدوفا رقم 50 لسنة 2008 بشأن حماية الاختراعات، فإن المخترع هو "الشخص الطبيعي الذي أدى عمله الإبداعي إلى الاختراع".

56. وفي السلفادور، توضِّح المادة 3(45) من قانون الملكية الفكرية أن الاختراع *"يُفهم على أنه أي فكرة أو إبداع للعقل البشري يمكن تطبيقه في الصناعة، ويستوفي شروط الأهلية للحماية بموجب براءة المنصوص عليها في هذا القانون، ويحل مشكلة تقنية محددة"*. وبالمثل، تنص المادة 1 من قانون الملكية الصناعية في الجمهورية الدومينيكية جزئياً على ما يلي: *"يُعرَّف الاختراع بأنه أي فكرة أو إبداع للعقل البشري يمكن تطبيقه في الصناعة، ويستوفي شروط الأهلية للحماية بموجب براءة المنصوص عليها في هذا القانون"*.

57. ووفقاً للمادة 7(1) من قانون البراءات لهنغاريا، يُقصد بمصطلح "المخترع" الشخص الذي يبدع اختراعاً. ومن الناحية العملية، يُفسَّر "الشخص" حصراً بأنه إنسان. ومن ثم، لا يوجد خيار لتعيين نظام ذكاء اصطناعي أو أي كيان غير بشري بصفة مخترع، حيث لا يجوز منح صفة المخترع إلا للشخص الطبيعي.[62]

58. وتعرّف المادة 1347 من القانون المدني الروسي "مؤلف الاختراع" بأنه "المواطن الذي أنشأ عمله الإبداعي النتيجة المقابلة للنشاط الفكري".

59. وبالمثل، في البرازيل، وفقاً للمادة 6 من قانون الملكية الصناعية (القانون رقم 9279 المؤرخ 14 مايو 1996)، يجب ضمان الحق في الحصول على براءة لمؤلف الاختراع.[63] ونظراً إلى المادة 11 من قانون حق المؤلف (القانون رقم 9610 المؤرخ 19 فبراير 1998)، التي تنص على أن "مؤلف المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي هو الشخص الطبيعي الذي ابتكره"، يُعتبر المخترع شخصاً طبيعياً في البرازيل.[64] ومع ذلك، قُدِّمت اقتراحات تشريعية في البرازيل لتغطية مسألة تأليف الذكاء الاصطناعي للبراءات (ولكن لم يُسن بعد أي قانون في هذا الشأن). ويقترح مشروع القانون رقم 303 لسنة 2024، الذي أعده النائب جونيور مانو (الحزب الليبرالي)، تعديل المادة 6 من القانون رقم 9279 لسنة 1996 (قانون الملكية الفكرية)، لتنص على ملكية الاختراعات التي تولدها أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل. وينص مشروع القانون على أنه "في حالة الاختراعات التي يولدها نظام ذكاء اصطناعي بشكل مستقل، يمكن تقديم طلب الحصول على البراءة باسم نظام الذكاء الاصطناعي الذي ابتكر الاختراع، ويُعدّ ذلك النظام المخترع وصاحب الحقوق على الاختراع".[65]

60. واقترح مقرر لجنة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الكونغرس البرازيلي، وهو السيد ليوناردو غاديلها، تعديلات على مشروع القانون رقم 303 لسنة 2024 وقدَّمه في شكل نص بديل. وينطوي النص البديل لمشروع القانون رقم 303 لسنة 2024 على النقاط البارزة الأربعة التالية: "1" في حالة ابتكار اختراع أو نموذج منفعة بمساعدة جزئية أو كاملة من أنظمة ذكاء اصطناعي، تُمنح ملكية البراءة للمؤلف البشري (المادة 6 من قانون الملكية الفكرية)، "2" وتعتمد مدة البراءة على مستوى المساعدة التي يقدِّمها الذكاء الاصطناعي (المادة 40 من قانون الملكية الفكرية)، "3" ويجب على المودع الإفصاح عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في ابتكار الاختراع أو نموذج المنفعة، وتصنيف مستوى المساعدة التي قدمتها أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى إحدى الفئات التالية: بدون مساعدة، أو مساعدة جزئية، أو مساعدة غالبة، أو ابتكار مستقل تماماً، على النحو المنظَّم (المادة 19 من قانون الملكية الفكرية)؛ "4" ويجب أن يحدد تقرير

---

[61] يعني ذلك، وفقاً للقانون المدني الكوبي (القانون رقم 59)، أي إنسان له أهلية التمتع بالحقوق القانونية والخضوع للالتزامات القانونية. ولمزيد من التفاصيل، انظر(ي) رد كوبا على التعميم C. 9141.

[62] انظر(ي) رد هنغاريا على التعميم C. 9260.

[63] مصطلحا "مؤلف الاختراع" و"المخترع" مترادفان في البرازيل.

[64] انظر(ي) رد البرازيل على التعميم C. 9141.

[65] انظر(ي) رد البرازيل على التعميم C. 9260.

الفحص الصادر عن المعهد الوطني للملكية الصناعية أيضاً تصنيف مستوى المساعدة التي قدمتها أنظمة الذكاء الاصطناعي (المادة 35 من قانون الملكية الفكرية).[66]

61. وفي القاعدة 13 من اللائحة التنفيذية لقانون البراءات الصيني، يعرَّف المخترع بأنه أي شخص يقدم مساهمات إبداعية في السمات الموضوعية للاختراع أو الإبداع. وبالمثل، في سلوفاكيا، تقدّم مذكرة تفسيرية إرشادات بشأن الشخص القادر على الابتكار، ومن ثم بشأن تعريف أبوة الاختراع. وتشير المذكرة التفسيرية لقانون البراءات (2001) إلى أن الأشخاص الطبيعيين فقط هم الذين يمكن أن يكونوا مخترعين، لأن الأشخاص الطبيعيين فقط هم القادرون على التفكير، فالتفكير الإبداعي هو الشرط المسبق الأساسي لابتكار أي اختراع.[67]

التعريف بموجب السوابق القضائية

62. بالنسبة للمملكة المتحدة، يرد تعريف المخترع في المادة 7(3) من قانون البراءات بوصفه "المبتكر الفعلي للاختراع". وبغض النظر عن حالة نظام DABUS، فوفقاً للسوابق القضائية، يشير فهم كلمة "الفعلي" إلى تباين مع مبتكر الاختراع المعتبر أو المتصور؛ أي الشخص الطبيعي الذي "توصل إلى المفهوم الابتكاري."[68]

63. وتنص المادة 2(1) من قانون البراءات السنغافوري لسنة 1994 على أن 'المخترع'، فيما يتعلق بالاختراع، هو المبتكر الفعلي للاختراع ويجب تفسير "المخترع المشارك" على ذلك الأساس." وفسرت المحاكم مصطلح "المبتكر الفعلي" بأنه "الشخص الطبيعي الذي توصل إلى المفهوم الابتكاري."[69] وفسرت المحاكم السنغافورية أن الاختراع هو حق شخصي ينفرد به المخترع ولا يمكن التنازل عنه بالطريقة التي يمكن بها التنازل عن المصالح المملوكة.[70]

64. وتنص المادة 1 من قانون البراءات الفنلندي لسنة 1967 على أن "من قام، في أي مجال من مجالات التكنولوجيا، بعمل اختراع [...]، أو من خلفه في الملكية، يحق له تقديم طلب للحصول على البراءة ومن ثم الحق الاستئثاري في استغلال الاختراع مهنياً وفقاً لأحكام هذا القانون". ووفقاً للسوابق القضائية، فإن كلمة "من" تعني شخصاً طبيعياً أي إنساناً.[71]

التعريف بحسب الفهم السياقي

65. تعتمد بعض الولايات القضائية على الفهم السياقي لمصطلح "المخترع" لاستنتاج أن المخترع شخص طبيعي.[72] وإلى جانب التبرير السياساتي لنظام البراءات، فإن الأحكام التشريعية المتعلقة بالحقوق المعنوية للمخترع، والحق في ارتباط نشأة البراءة بالمخترع، والتنازل عن الحق في براءة إلى خلف في الملكية، وشرط بيان اسم المخترع في طلب البراءة (في شكل الاسم الأول واسم العائلة) غالباً ما تُعدّ أدلة مهمة تؤدي إلى مثل هذا التفسير.

66. ففي إسبانيا مثلاً، ثبت أن مصطلح "المخترع" يشير إلى شخص طبيعي بقراءة المادة التي تنص على أن "الحق في البراءة ينتمي إلى المخترع أو من يخلفه في الملكية."[73] ونظراً إلى أن الخلف لا يكون إلا للبشر، فإن المخترعين بشر بالضرورة.[74] وإضافةً إلى ذلك، يمكن استخلاص التفسير نفسه من القاعدة 2 من اللائحة التنفيذية لقانون البراءات الإسباني التي تقتضي الإشارة إلى الاسمين الأول والأخير للمخترع لتعيين المخترع.[75] وبالمثل، لا يعترف قانون البراءات البرتغالي إلا بالشخص الطبيعي بصفة مخترع لأن "الاسم" و"محل الإقامة" المشار إليهما في طلب البراءة يفسران على أنهما يعنيان اسم الشخص الطبيعي ومحل إقامته، وحق المخترع ومن يخلفه في الملكية في الحصول على البراءة لا يكون ممكناً قانوناً إلا بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين.[76]

---

[66] المرجع نفسه.

[67] انظر(ي) رد سلوفاكيا على التعميم C. 9141.

[68] انظر(ي) *مجلس اللوردات، Yeda Research and Development Company Limited (المستأنف) ضد Rhone-Poulenc Rorer International Holdings Inc and others* [2007]، قرارات مجلس اللوردات رقم 43 (القرار المؤرخ 24 أكتوبر 2007)، الفقرة 20 التي تحتوي على المزيد من المراجع.

[69] *Energenics Pte Ltd ضد Musse Singapore Pte Ltd* [2013]، سجلات محكمة سنغافورة العليا، العدد 21، انظر(ي) رد سنغافورة على التعميم C. 9141.

[70] المرجع نفسه.

[71] انظر(ي) رد فنلندا على التعميم C. 9141.

[72] انظر(ي) مثلاً رد الفلبين على المذكرة C. 9260.

[73] المادة 10 من قانون البراءات الإسباني.

[74] انظر(ي) رد إسبانيا على التعميم C. 9141؛ وذُكرت فكرة مماثلة في رد الجمهورية التشيكية على التعميم C. 9141.

[75] المرجع نفسه.

[76] انظر(ي) رد البرتغال على التعميم C. 9141.

67. وعلى المنوال نفسه، تنص المادتان 36(1) و184-5 (1) من قانون البراءات الياباني على أنه يجب ذكر ما يُعرف باسم *"shimei"* للمخترع وما يُعرف باسم *"meisho"* المودع في طلب كتابي يودَع لدى مفوض مكتب اليابان للبراءات. وفي هذا السياق، يشير مصطلح *"shimei"* إلى الاسمين الأول والأخير لشخص طبيعي، في حين يشير مصطلح *"meisho"* إلى اسم شخص اعتباري.[77] ونظراً إلى أن مصطلح *"shimei"* يُستخدم فيما يتعلق بالمخترع فقط، يمكن استنباط أن المخترع يجب أن يكون شخصاً طبيعياً. ويتفق هذا الفهم السياقي أيضاً مع المادة 29(1) من قانون البراءات الياباني ("يجوز للشخص الذي يخترع اختراعاً قابلاً للتطبيق الصناعي أن يحصل على براءة لذلك الاختراع [...]")، وإمكانية نقل الحق في البراءة (المادة 33(1))، والشروط المتعلقة بالخلافة في الحق (المادة 34(1)).[78] ومن ثم، لا يجوز الإشارة إلى كيانات أخرى غير الأشخاص الطبيعيين بصفة مخترع في طلبات البراءات في اليابان.[79]

68. وعلى غرار البلدان المذكورة آنفاً، يُقبل الأشخاص الطبيعيون فقط بصفة مخترع بموجب قانون البراءات لجمهورية كوريا، حيث يجب أن يحتوي طلب البراءة على اسم المخترع ومحل إقامته، وفقاً للمادة 42 من قانون البراءات.[80]

69. وفي الهند، على الرغم من أن قانون البراءات لا يعرّف مصطلح "المخترع"، فإن المادة 2 من قانون البراءات الهندي لسنة 1970 تنص على أن "المخترع الحقيقي والأول لا يشمل المستورد الأول للاختراع في الهند، أو الشخص الذي يُنقل إليه الاختراع لأول مرة من خارج الهند." ونظراً إلى أن هذه المادة لا تصف إلا بالنفي من هو "المخترع الحقيقي والأول"، فلا يمكن التأكد مما إذا كان "المخترع الحقيقي والأول" يجب أن يكون شخصاً أم لاً. ومع ذلك، تنص المادة 6 من قانون البراءات الهندي على أن أي *شخص* يدّعي أنه المخترع الحقيقي والأول للاختراع يمكنه تقديم طلب للحصول على براءة (*أضيف الخط المائل*). وفضلاً عن ذلك، توضح المادة 7(3) من قانون البراءات الهندي أنه لا يمكن أن يكون المخترع إلا شخصاً، حيث تنص على أن "كل طلب [...] يسمي الشخص الذي يدعي أنه المخترع الحقيقي والأول".

70. وتنص المادة 1 من قانون البراءات النرويجي على أنه "في أي مجال تقني، يكون لأي شخص قدم اختراعاً قابلاً للتطبيق الصناعي، أو من يخلفه في الملكية، الحق وفقاً لأحكام هذا القانون في الحصول على براءة للاختراع [...]". وتُفهم عبارة "أي شخص" على أنها تشير إلى شخص طبيعي وليس شخصاً اعتبارياً.[81] ويترتب ذلك على تفسير الأحكام على أساس الفهم الطبيعي للصياغة والمصادر القانونية.

71. وفي سوريا، تطرح طلبات البراءات التي تتضمن اختراعات ولدتها أنظمة ذكاء اصطناعي بصفتها "المخترع" العديد من التحديات ولا تتوافق مع قانون البراءات الحالي، نظراً إلى أن نظام الذكاء الاصطناعي ليس شخصاً معنوياً ولا طبيعياً.[82]

دال. تحديد "المخترع"

72. ينشأ الاختراع بشكل مختلف في كل بلد، ولكن توجد مواضيع مشتركة. فبوجه عام، يقدِّم المخترع مساهمة إبداعية في التقدم التكنولوجي، مما يؤدي إلى اختراع. فعلى سبيل المثال، بموجب قانون البراءات الروسي، يُرى أن نتيجة النشاط الفكري تظهر بسبب المساهمة الإبداعية للإنسان.[83] ومن ثم، فإن مؤلف الاختراع هو المواطن الذي أدى عمله الإبداعي إلى النتيجة المقابلة للنشاط الفكري (انظر المادة 1347 من القانون المدني الروسي).[84] وتتبع بلدان أخرى نهجاً مماثلاً بتعريف الملكية الفكرية بوصفها "إبداعات العقل/الذهن البشري، مما يستتبع الملكية البشرية وأبوة الاختراع."[85]

73. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يُفهم "تصور" الاختراع على أنه "ركيزة أبوة الاختراع" الحقيقية،[86] أو "سؤال الحد المقرر لتحديد أبوة الاختراع"[87]. ووفقاً للسوابق القضائية المعمول بها، يجب على الشخص المعني المشاركة في تصور الاختراع حتى يُعدّ

---

[77] انظر(ي) رد اليابان على التعميم C. 9141.
[78] المرجع نفسه.
[79] المرجع نفسه.
[80] انظر(ي) رد جمهورية كوريا على التعميم C. 9141.
[81] انظر(ي) رد النرويج على التعميم C. 9141.
[82] انظر(ي) رد سوريا على التعميم C. 9260.
[83] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9141.
[84] المرجع نفسه.
[85] انظر(ي) رد ترينيداد وتوباغو على التعميم C. 9141.
[86] R. Carl Moy، Moy's Walker on Patent [دليل موي بشأن البراءات]، المجلد 3، القسمان 10:11 و10:12 (الطبعة الرابعة لعام 2020) (حيث جاء أن "[...] النظرة التقليدية للاختراع تعرّف المخترع بأنه الشخص الذي تصور الموضوع المعني، دون أي تحقيق في من اختزاله إلى ممارسة"، وأن "[قرار القانون بعدم إدراج الاختزال إلى ممارسة ضمن تعريف الاختراع جزء من نمط أكبر من مكافحة الاختزال إلى ممارسة في قانون البراءات بالولايات المتحدة [...]").
[87] Mueller Brass Co. ضد Reading Indus، الملحق الفيدرالي، المجلد 352، ص 1357 (مقاطعة بنسلفانيا الشرقية، 1972).

مخترعاً.[88] ويُفهم مصطلح "التصور" على أنه عملية عقلية، ويُعرَّف بأنه "إنجاز الجزء العقلي من الاختراع".[89] ووفقاً لقضية *Burroughs Wellcome Co. ضد Barr Laboratories, Inc.*، فإن الأمر يتعلق بتكوين فكرة محددة ودائمة في ذهن المخترع عن الاختراع الكامل والتشغيلي، كما هو مطبق فيما بعد في الممارسة العملية. ولا يكتمل التصور إلا عندما تكون الفكرة محددة بوضوح في ذهن المخترع بحيث تكون المهارة العادية فقط ضرورية لتنفيذ الاختراع دون إجراء بحوث أو تجارب مكثفة لا داعي لها."[90] ويجب أن يكون الشخص قد ساهم في تصور مطالبة واحدة على الأقل ليُعدّ مخترعاً.[91]

74. والاختزال إلى ممارسة الاختراع هو مظهر من مظاهر الاختراع. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الإنشاء المادي الفعلي للمنتج، أو تشغيل العملية، أو إيداع طلب البراءة فيما يخص الاختراع المطالب به (المعروف باسم "الاختزال البناء إلى الممارسة").[92] ولتحديد المخترع، فإن الاختزال إلى الممارسة غير وجيه في حد ذاته، إلا إذا كان مفهوما الاختراع والاختزال إلى الممارسة يحدثان في وقت واحد.[93] ومن ثم، "يجوز للمخترع أن يلتمس مساعدة الآخرين عند إتقان الاختراع دون "فقدان" أي من الحقوق المرتبطة بالبراءة"[94]. فبعبارة أخرى، "لا يُشترط أن يكون المخترع هو الشخص الذي يختزل الاختراع إلى ممارسة ما دام ذلك الاختزال قد تم بالنيابة عنه"[95].

75. ويوجد نهج آخر لتحديد أبوة الاختراع في شرط "النشاط الإبداعي" للمخترع، ولا سيما في قوانين البراءات في الصين والجمهورية التشيكية[96] وسلوفاكيا[97]. فوفقاً للقاعدة 14 من اللائحة التنفيذية لقانون البراءات الصيني، يعرّف المخترع بأنه أي شخص يقدم مساهمات إبداعية في السمات الموضوعية للاختراع أو الإبداع. ولم يُعرّف مصطلح "المساهمة الإبداعية" أكثر من ذلك، ولكن وفقاً لبعض السوابق القضائية، فإنه يرتبط بالعمل الفكري المبتكر المضطلع به فيما يتعلق بالسمة الموضوعية المذكورة آنفاً.[98] ووفقاً للمبادئ التوجيهية لفحص البراءات، يُعرّف المخترعون صراحةً بأنهم أفراد - فلا يُسمح للكيانات والمنظمات وأسماء أنظمة الذكاء الاصطناعي أن تُذكر بصفة مخترع.[99] وإذا قام المخترع بإيداع طلب براءة لا يمتثل لهذه الأحكام، فيصدر الفاحص *إخطاراً بإجراء تصحيح*. وفضلاً عن ذلك، فإن الاضطلاع بنشاط مساعد يتعلق بالاختراع، مثل توفير مختبر أو شخص مسؤول عن العمل التنظيمي فقط، لا يكفي وحده لاكتساب صفة المخترع.[100]

76. وفي بعض البلدان، يعرّف المخترع أو يفسر بأنه "مبتكر فعلي للاختراع" وتشكل مساهمته في "المفهوم الابتكاري" عاملاً مهماً لتحديد الاختراع.

77. ففي المملكة المتحدة مثلاً، يُعرّف المخترع في المادة 7(3) من قانون البراءات[101] بأنه "المبتكر الفعلي للاختراع". وفي قضية *Henry Brothers (Magherafelt) Ltd ضد Ministry of Defence and the Northern Ireland Office*،[102] شددت محكمة الاستئناف على ضرورة اتباع نهج من خطوتين لتحديد أبوة الاختراع. ويجب أولاً تحديد المفهوم الابتكاري ثم تحديد مبتكِر ذلك المفهوم.

---

[88] في re Hardee، تقرير USPQ، المجلد 223، الصفحتان 1122 و1123 (لجنة البراءات، 1984).

[89] *Burroughs Wellcome Co. ضد Barr Laboratories*, Inc.، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 40، الصفحات 1223 إلى 1227 (1994).

[90] *Sewall ضد Walters*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 21، الصفحات 411 إلى 415 (الدائرة الفيدرالية، 1994) مع إحالات إضافية إلى قضية *Summers ضد Vogel*، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 332، الصفحات 810 إلى 816، وتقرير USPQ، المجلد 141، الصفحات 816 إلى 820 (محكمة الجمارك واستئنافات البراءات، 1964)؛ *وفي re Tansel*، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 253، الصفحات 241 إلى 243، وتقرير USPQ، المجلد 117، الصفحتان 188 و189 (محكمة الجمارك واستئنافات البراءات، 1958).

[91] انظر(ي) المزيد من التفاصيل والسوابق القضائية في المرجع التالي: Sherry L. Murphy، Bluebook 21st ed.: Determining Patent Inventorship: A Practical Approach [تحديد أبوة الاختراع: نهج عملي]، 13 N.C. J.L.& TECH. 215 (2012)، ص 227.

[92] *Hybritech Inc. ضد Monoclonal Antibodies*, Inc.، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 802، الصفحات 1367 إلى 1376 (الدائرة الفيدرالية، 1986).

[93] انظر(ي) مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية 2109، ثانياً. بالإشارة إلى قضية Fiers ضد Revel، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 984، الصفحات 1164 إلى 1168؛ وتقرير USPQ الثاني، المجلد 25، الصفحات 1601 و1604 و1605 (الدائرة الفيدرالية، 1993).

[94] *Trovan, Ltd. ضد Sokymat SA*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 299، الصفحات 1292 إلى 1302 (الدائرة الفيدرالية، 2002).

[95] *في re DeBaun*، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 687، الصفحات 459 إلى 463، تقرير USPQ، المجلد 214، الصفحات 933 إلى 936 (محكمة الجمارك واستئنافات البراءات، 1982).

[96] انظر(ي) رد الجمهورية التشيكية على التعميم C. 9141.

[97] انظر(ي) رد سلوفاكيا على التعميم C. 9141 الذي يوضح أن "المخترع هو الشخص الذي ابتكر اختراعاً عن طريق عمله الإبداعي" وفقاً للمادة 10(2) من القانون رقم 435 لسنة 2001.

[98] محكمة شنغهاي الشعبية المتوسطة رقم 1 (2011)، كما ورد في المرجع التالي: Noam Shemtov، A study on inventorship in inventions involving AI activity [دراسة بشأن أبوة الاختراع فيما يتعلق بالاختراعات التي تنطوي على نشاط لنظام ذكاء اصطناعي]، ص 1، الحاشية 19 (بتكليف من المكتب الأوروبي للبراءات، 2019).

[99] انظر(ي) رد الصين على التعميم C. 9141 والقسم 4.1.2 من *المبادئ التوجيهية لفحص لبراءات لعام 2023* في الفصل 1 من الجزء الأول من التعميم C. 9260.

[100] انظر(ي) رد الصين على التعميم C. 9141 والتعميم C. 9260.

[101] قانون البراءات لسنة 1977 (بصيغته المعدلة)، تجميع غير رسمي أصدره القسم القانوني (1 يناير 2021).

[102] *Henry Brothers (Magherafelt) Ltd ضد The Ministry of Defence and the Northern Ireland Office* [1999]، تقارير محكمة البراءات، العدد 442.

وفي هذا الصدد، لوحظ أن البت في أبوة الاختراع في بعض الحالات بتقييم الأدلة التي يقدمها الطرفان بشأن هاتين الخطوتين يمكن أن يكون معقداً للغاية، لأن المفهوم الابتكاري هو علاقة انقطاع بين الاختراع المطالب بحمايته وحالة التقنية الصناعية السابقة (غالباً ما لا يكون المخترعون أنفسهم قادرين على تحديده بالضبط).[103]

78. وبلور مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية ومحاكم المملكة المتحدة مفهوم "المفهوم الابتكاري" عن طريق العديد من القضايا. فعلى سبيل المثال، قد يكمن المفهوم الابتكاري في أكثر من فكرة وقد يشمل وسائل تحقيق تلك الفكرة.[104] والشخص ليس المخترع لمجرد أنه ساهم في مطالبة. ويجب أن تكون المساهمة في صياغة المفهوم الابتكاري.[105]

79. وعندما يتكون الاختراع من مزيج من العناصر المعروفة بشكل فردي، يكون المخترع هو الشخص الذي صنع جوهر المزيج وليس الشخص الذي ساهم فيه فقط.[106] وينبغي التمييز بين المساهمة في المفهوم الابتكاري وتوفير "ما يعادل المعارف العامة المشتركة في المجال المعني". في قضية *Yeda Research and Development Co Ltd ضد Rhône-Poulenc Rorer International Holdings Inc. and others*،[107] يُحدَّد المفهوم الابتكاري بوصفه مزيجاً من بعض الأجسام المضادة الأحادية النسيلة والأدوية المضادة للأورام أدى إلى تأثيرات تآزرية لعلاج السرطان. وعلى الرغم من أن العالم (المدعى عليه) وفر الأجسام المضادة الأحادية النسيلة إلى العلماء (المدعي) في أثناء البحث، فإن الفعل العملي باستخدام هذه الأجسام المضادة قد ابتكره ونفذه هؤلاء العلماء. وبناءً على ذلك، أشار مجلس اللوردات إلى أن مجرد توفير الأجسام المضادة الأحادية النسيلة لا يعدو توفير ما يعادل المعرفة العامة المشتركة، ولا يسهم في المفهوم الابتكاري.

80. وإضافةً إلى ذلك، اعتُبر أن أكثر من اقتراح نظري مطلوب لاكتساب صفة المبتكر الفعلي للاختراع. وفي هذا الصدد، وصف Jacob LJ رأي أن "المبتكر الفعلي" هو شخص "حوّل النظري المجرد إلى العملي المحسوس [...]".[108]

81. وبالمثل، فإن "المخترع"، في أستراليا، هو "الشخص الذي يصنع أو يبتكر العملية أو المنتج".[109] وهو الشخص الذي يساهم مساهمةً جوهريةً في المفهوم الابتكاري الذي يتم تمييزه من كامل المواصفات، بما في ذلك المطالبات.[110] وأوضحت المحاكم أن متن المواصفات يجب أن يشرح المفهوم الابتكاري وأن المطالبات تساعد على فهم المفاهيم التي تؤدي إلى الاختراع. ومن ثم، حتى إذا كان طلب البراءة يحتوي على "اختراع واحد، فقد يكون موضوع أكثر من مفهوم ابتكاري أو مساهمة ابتكارية".[111] فعلى سبيل المثال، إذا كان الاختراع يتكون من مجموعة من العناصر، فقد يكون أشخاص مختلفون قد ساهموا في هذا المزيج.[112]

82. وبموجب القانون الألماني، أرست المحاكم والسوابق القضائية مبادئ تحديد المخترع.[113] ووفقاً لقرار محكمة العدل الاتحادية الألمانية[114] *BGH-Steuervorrichtung*، يطوّر المخترع المعرفة القادرة على حل مشكلة تقنية عملية بوسائل تقنية معيّنة ويعلن هذه المعرفة (مع الحفاظ على السرية التي تستبعد الجمهور من ذلك) بطريقة يمكن استخدامها كتعليمات للنشاط التقني.[115] ويتطلب "فعل استحداث الاختراع" مساهمة إبداعية في إيجاد حل لمشكلة تقنية، ويجب فحص ذلك بالنظر في الاختراع بأكمله المحمي بموجب البراءة، بما يشمل نشأته.[116] ونظراً إلى أن هذا الفعل ينطوي على مساهمة فكرية، فإنه لا يحدث في الحالات التي تقتصر فيها المساهمة

---

[103] مجلس اللوردات، القرار المؤرخ 24 أكتوبر 2007، *Yeda Research and Development Co Ltd ضد Rhône-Poulenc Rorer International Holdings Inc and others*.

[104] *Minnesota Mining & Manufacturing Company ضد Birtles, Lovatt and Evode Ltd (BL O/237/00)*.

[105] *طلبات جامعة ساوثهامبتون* [2005]، تقارير محكمة البراءات، العدد 11.

[106] *Henry Brothers (Magherafelt) Ltd ضد The Ministry of Defence and the Northern Ireland Office* [1997]، تقارير محكمة البراءات، العدد 693.

[107] مجلس اللوردات، القرار المؤرخ 24 أكتوبر 2007، *Yeda Research and Development Co Ltd ضد Rhône-Poulenc Rorer International Holdings Inc and others*.

[108] *طلبات جامعة ساوثهامبتون* [2005]، تقارير محكمة البراءات، العدد 11.

[109] *JMVB Enterprises* في [71]-[72]؛ و*Atlantis Corporation ضد Schindler* [1997]، محكمة أستراليا الفيدرالية، العدد 1105؛ تقارير الملكية الفكرية، المجلد 39، العدد 29 في ص 54.

[110] مثل *قضية Polwood Pty Ltd ضد Foxworth Pty Ltd* (بما في ذلك التصويب المؤرخ 5 مارس 2008) [2008]، محكمة أستراليا الفيدرالية بكامل هيئتها، المجلد 9 (18 فبراير 2008)؛ وKafataris ضد Davis [2016]، محكمة أستراليا الفيدرالية بكامل هيئتها، المجلد 134 (5 أكتوبر 2016).

[111] *Polwood Pty Ltd ضد Foxworth Pty Ltd* (بما في ذلك التصويب المؤرخ 5 مارس 2008) [2008]، محكمة أستراليا الفيدرالية بكامل هيئتها، المجلد 9 (18 فبراير 2008) في [61].

[112] المرجع نفسه.

[113] انظر(ي) رد ألمانيا على التعميم C. 9141.

[114] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH).

[115] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 18 مايو 2010، X ZR 79/07، الفقرة 38؛ رد ألمانيا على التعميم C. 9141؛ وللاطلاع على فهم مماثل، انظر(ي) رد البرازيل على التعميم C. 9141 ("يُفهم المخترعون على أنهم أشخاص حلوا مشكلة تقنية").

[116] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 17 مايو 2011، X ZR 53/08، المبدأ التوجيهي باء - *Atemgasdrucksteuerung*.

في الاختراع على توفير أموال أو تسهيلات للاختراع مثلاً.[117] ولا يكتمل الاختراع إلا إذا كان الأساس الذي يستند إليه قابلاً للتنفيذ تقنياً، أي إذا كان الشخص العادي من أهل المهنة قادراً على اتباع مواصفات المخترع بنجاح. ولا يلزم أن تشرح مطالبة البراءة بالتفصيل كيف يجب أن يتصرف الشخص الماهر وفقاً للتعاليم المحددة. وإذا كان الشخص من أهل المهنة يحتاج إلى تعليمات أكثر تفصيلاً، فمن الضروري، والكافي أيضاً، إدراج تلك التعليمات في وصف البراءة.[118]

83. وفيما يتعلق بتحديد أبوة الاختراع في اليابان، ففي غياب التعريف التشريعي لمصطلح "المخترع"، تستند النظرية الراسخة إلى تعريف مصطلح "الاختراع"، أي "إبداع متطور للغاية لفكرة تقنية تستخدم القوانين الطبيعية"[119]. ونظراً إلى أن الفكرة التقنية للاختراع المحمي بموجب براءة يجب أن تحدَّد على أساس المطالبات، مع مراعاة الوصف والرسومات، فمن المقبول عامةً أن يكون المخترع قد ساهم بالفعل في فعل إنشاء الفكرة التقنية. وبشكل عام، حددت المحاكم اليابانية خطوتين لتحديد المخترع هما: "1" تحديد "الجزء المميز" من الاختراع (أي الفكرة التقنية)، وهي تلك التي تتغلب على المشكلات التقنية وتنتج الآثار التقنية للاختراع؛ "2" وتحديد أنشطة المخترع المزعوم في العملية المفضية إلى "إنجاز الاختراع" وتقييم مساهمته الموضوعية في الجزء المميز من الاختراع. وقضت المحكمة العليا بأن الاختراع يكتمل عندما تكون الفكرة التقنية عملية وموضوعية إلى الحد الذي يمكن فيه للشخص من أهل المهنة تنفيذ الفكرة بشكل متكرر، وتحقيق التأثير التقني المطلوب.[120] ومن ثم، فإن الأشخاص الذين قدموا مساهماتهم بعد إنجاز الاختراع ليسوا مخترعين. وإذا كانت مساهماتهم في العناصر الخارجة عن "الجزء المميز"، فهم ليسوا مخترعين أيضاً. ويترتب على هذه المبادئ أن الأشخاص الذين قدموا مساهمات غير تقنية، مثل الشخص الذي يقدم الدعم المالي أو يؤدي دور المشرف[121]، ليسوا مخترعين. وبالمثل، إذا كانت المساهمة شيئاً يمكن أن يقدمه شخص من أهل المهنة[122] (مثل القيام بعمل روتيني[123])، فلا يكون ذلك كافياً لاكتساب صفة المخترع.

84. وفيما يخص "الجزء المميز" من الاختراع الذي يجب على المخترع أن يقدم مساهمة جوهرية فيه، أصدرت المحكمة العليا اليابانية للملكية الفكرية قرارات عدة عرّفت فيها الجزء المميز بأنه "جزء تكوين الاختراع المطالب به الذي لم يرد في حالة التقنية الصناعية السابقة"، والذي "يعمل كأساس لوسائل حل مشكلة ينفرد بها الاختراع". فبمعنى آخر، يتكون الجزء المميز من عناصر يمكن تمييزها عن أحدث التقنيات وتكون ضرورية لحل المشكلة التقنية التي ينفرد بها الاختراع.[124]

85. وفي فرنسا، من القواعد الراسخة أن الاختراع يتكون من الوسائل القادرة على الحصول على نتيجة. ومن ثم، فإن المخترع هو من يكتشف الوسيلة. ويترتب على هذا الفهم أن طرح مشكلة أو الإشارة إلى هدف يجب تحقيقه ليس اختراعاً، لأنه لا يوفر الحل.[125] واستناداً إلى هذه القاعدة، فإن الشخص الذي يعبر عن رغبته في الحصول على نتيجة، ويترك للآخرين مهمة إيجاد الوسائل المناسبة للحصول على تلك النتيجة، ليس مخترعاً.[126]

86. ويُعترف بالشخص بصفة مخترع عندما يؤدي دوراً نشطاً أو أساسياً في مرحلة إضفاء الطابع الرسمي على الاختراع وتطويره تقنياً ووضع صيغته النهائية أو في تحليل المشكلة المراد حلها والحل التقني الذي يتعين تقديمه[127]. وعلى العكس من ذلك، عندما لا يتعلق عمل المخترع المفترض بموضوع طلب البراءة[128] أو عندما لا يقدم المخترع المفترض سوى معلومات عامة عن الهدف من عملهم، أي لا يقدم معلومات تحتوي على اختراع[129]، فإن هذا لا يكفي لاكتساب صفة المخترع. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون الشخص الذي يقوم بمهام تنفيذ بسيطة مؤهلاً لاكتساب صفة المخترع.[130] وبالمثل، فإن تنسيق العمل البحثي أو تحديد النتائج التي يتعين تحقيقها لم يكن كافياً عادة لإثبات أبوة الاختراع.[131]

---

[117] Christoph Ann، Patentrecht [قانون البراءات]، القسم 19، الفقرتان 17 و20 (الطبعة الثامنة، 2022).

[118] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 10 نوفمبر 1970 - X ZR 54/67 في المحضر 32 - *Wildverbissverhinderung*.

[119] المادة 2(1) من قانون اليابان للبراءات.

[120] قرار المحكمة العليا المؤرخ 13 أكتوبر 1977، Gyo-Tsu، المجلد 1974، ص 107، وMinshu، المجلد 31، العدد 6.

[121] قرار محكمة مقاطعة طوكيو المؤرخ 26 ديسمبر 2001 (Wa) 17124، 2000.

[122] محكمة مقاطعة أوساكا، 26 مارس 1992، (Wa) 5570، 1988.

[123] قرار محكمة مقاطعة طوكيو في 16 أبريل 1979، (Wa) 1107، 1977.

[124] مثل قرار المحكمة العليا للملكية الفكرية المؤرخ 30 يوليو 2007، Gyo-ke، المجلد 10048، ص 2006.

[125] Paul Mathély، *Le droit français des brevets d'invention [قانون البراءات الفرنسي]*، *Journal des notaires et des avocats* [مجلة كتاب العدل والمحامين]، 1974، ص 365.

[126] المرجع نفسه.

[127] انظر(ي) مثلاً: محكمة استئناف باريس، 2 أكتوبر 2015، ومحكمة باريس الابتدائية العليا، 1 فبراير 2006.

[128] محكمة استئناف باريس، 1 مارس 2006.

[129] محكمة باريس الابتدائية العليا، 26 مايو 2016.

[130] محكمة النقض، 20 نوفمبر 2007.

[131] محكمة باريس الابتدائية العليا، 20 ديسمبر 1985.

87. وبموجب تشريعات الاتحاد الروسي، لا يجوز الاعتراف بالأفراد الذين لم يقدِّموا مساهمة إبداعية شخصية في إبداع نتيجة لنشاط فكري (بما في ذلك الاختراع) بصفة مؤلفين. وينطبق هذا الاستبعاد على: (1) الأشخاص الذين لم يقدِّموا إلا مساعدة فنية أو استشارية أو تنظيمية أو مادية للمؤلف؛ (2) والأشخاص الذين يسَّروا فقط إضفاء الطابع الرسمي على الحقوق المرتبطة بالنتيجة أو استخدامها؛ (3) والأفراد الذين أشرفوا على تنفيذ العمل المعني. وتقنن المادة 1228(1) من القانون المدني للاتحاد الروسي هذه المسألة.[132]

هاء. تحديد أبوة الاختراع المشتركة

88. تصف أبوة الاختراع المشتركة حالة خاصة من الاختراع يقوم فيها شخصان أو أكثر بابتكار اختراع مشترك. ويختلف ابتكار الاختراع المشترك وملكية البراءة بين المخترعين المتشاركين باختلاف البلدان. ويسترشد تحديد أبوة الاختراع المشتركة عامةً بالاعتبارات المتعلقة بتحديد أبوة الاختراع بوجه عام - أي من قدَّم أي مساهمة في الاختراع. ومع ذلك، فإن تعريف أبوة الاختراع المشتركة يُعتبر عامةً صعباً للغاية. وأشارت إحدى المحاكم إلى أبوة الاختراع المشتركة بوصفها "أحد أكثر المفاهيم غموضاً في عالم قانون البراءات".[133]

89. وتقدم بعض البلدان تعاريف لمصطلح المخترعين المشتركين. فعلى سبيل المثال، يصف قانون الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب القرار الصادر في قضية *Monsanto Co. ضد Kamp* في عام 1967[134]، أولاً وقبل كل شيء نوع الظروف التي لا *تحول دون* الاختراع المشترك ولكنه لا يصل إلى حد وضع شروط صريحة لذلك. وتنص المادة 116(أ) من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة على ما يلي:

"عندما يبتكر شخصان أو أكثر اختراعاً ما، وجب عليهما أن يتقدما بطلب للحصول على براءة بصورة مشتركة وأن يؤدي كل منهما القسم المطلوب، ما لم ينص هذا الفصل على خلاف ذلك. ويجوز للمخترعين طلب الحصول على براءة بشكل مشترك حتى لو (1) لم يعملوا معاً فعلياً أو في الوقت نفسه، (2) أو لم يقدم كل منهم النوع أو المقدار نفسه من المساهمة، (3) أو لم يساهم كل منهم في موضوع كل مطالبة في البراءة."

90. وتشير المادة 116(أ) من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة وجود شكل من أشكال "العمل معاً" و"نوع من المساهمة" بين المخترعين المتشاركين. وفي قضية *Monsanto Co. ضد Kamp*، وُضِّحت المتطلبات بشكل أكبر كما يلي:

"ليكون الاختراع اختراعاً مشتركاً، من الضروري أن يعمل كل مخترع على الموضوع نفسه وأن يقدم قدراً من المساهمة في الفكر الابتكاري والنتيجة النهائية. ويحتاج كل منهم إلى أداء جزء من المهمة إذا ظهر اختراع من جميع الخطوات المتخذة معاً. وليس من الضروري أن يخطر على كل من المخترعين المشتركين المفهوم الابتكاري بأكمله، أو أن يعملوا معاً فعلياً. فقد يتخذ أحدهم خطوة في حين يسلك آخر نهجاً آخر في أوقات مختلفة. وقد يقوم أحدهم بالمزيد من العمل التجريبي في حين يقدم الآخر اقتراحات من وقت لآخر. وحقيقة أن كل مخترع يؤدي دوراً مختلفاً وأن مساهماتهم قد تختلف حجماً لا تنتزع من الاختراع صفته المشتركة إذا قدَّم كل منهم مساهمة أصلية، وإن كانت جزئية، في الحل النهائي للمشكلة."[135]

91. وفي قضية *Kimberly-Clark ضد Procter Gamble*، وُصف السلوك المشترك بأنه "تعاون أو عمل بتوجيه مشترك، حيث يرى أحد المخترعين تقريراً وجيهاً ويستند إليه أو يسمع اقتراح شخص آخر في اجتماع" ووُضِّح أن "الأفراد لا يمكن أن يكونوا مخترعين مشتركين إذا كانوا يجهلون تماماً ما فعله الآخرون إلا بعد سنوات من جهودهم الفردية المستقلة."[136] وتوضح قضية *PerSeptive Biosystems, Inc. ضد Pharmacia Biotech, Inc* أنه يجب على المخترعين المشتركين أن يساهم كل منهم في مفهوم الموضوع المطالب به،[137] وأن يكون الاختراع المشترك نتاج تعاون بين شخصين أو أكثر يعملون معاً لحل المشكلة قيد النظر[138]. وحتى إذا لم

---

[132] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9260.

[133] *Mueller Brass Co. ضد Reading Indus.*، الملحق الفيدرالي، المجلد 352، الصفحتان 1357 و1372 (مقاطعة بنسلفانيا الشرقية، 1972).

[134] *Monsanto Co. ضد Kamp*، الملحق الفيدرالي، المجلد 269، ص 818 (محكمة مقاطعة كولومبيا، 1967).

[135] المرجع نفسه، الصفحات 21 إلى 25.

[136] *Kimberly-Clark Corp. ضد Procter & Gamble Distrib. Co.*، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 973، الصفحات 911 و916 و917، تقرير USPQ الثاني، المجلد 23، الصفحات 1921 و1925 و1926 (الدائرة الفيدرالية، 1992).

[137] *PerSeptive Biosystems, Inc. ضد Pharmacia Biotech, Inc.*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 225، الصفحات 1315 و1324 و1325 (محكمة الاستئناف، الدائرة الفيدرالية (ماساتشوستس)، 2000).

[138] *Kimberly–Clark Corp. ضد Procter & Gamble Distrib. Co.*، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 973، الصفحتان 911 و917 (الدائرة الفيدرالية، 1992).

يقدم كل مخترع مساهمة في موضوع كل مطالبة مدرجة في طلب البراءة، فيجوز لهم تقديم طلب مشترك للحصول على البراءة - إذ تكفي المساهمة في مطالبة واحدة من مطالبات البراءة.[139]

92. وفي ألمانيا، أرست السوابق القضائية المبادئ الرئيسية التي تفيد بأن المخترعين المتشاركين هم من قدموا مساهمة إبداعية في الاختراع.[140] وخلصت محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، في القرار بشأن ***Biedermeiermanschetten***،[141] إلى أن معيار تحديد أبوة الاختراع المشتركة يغطي الاختراع بأكمله كما هو موصوف في طلب البراءة، بما في ذلك الطريقة التي استُحدث بها.[142] وفضلاً عن ذلك، ذكرت محكمة العدل الاتحادية الألمانية أنه من الخطأ فحص ما إذا كانت السمات الفردية للمطالبة المدرجة في البراءة معروفة في حد ذاتها في حالة التقنية الصناعية السابقة، وإذا كان الأمر كذلك، استبعادها من المساهمة الإبداعية لمخترع مشارك.[143] ويستتبع ذلك أن وسائل المساهمة لا تحتاج إلى تلبية جميع متطلبات الأهلية للحصول على البراءة.[144]

93. ويُعدّ أي شخص قدَّم مساهمةً كبيرةً بما فيه الكفاية في الاختراع مخترعاً مشاركاً بوجه عام.[145] ومن ثم، فإن مجرد المساعدة على صنع الاختراع، مثل توفير الأموال أو المختبر أو التسجيل التقني للقيم عن طريق القياس، لا يشكل اختراعاً مشتركاً. وكذلك الأمر بالنسبة للمساهمة في الاختراع التي لا تؤثر في النجاح العام.[146] ولذلك، فإن من يساهمون في الابتكار بناء على تعليمات المخترع أو طرف آخر لا يعتبرون مخترعين مشتركين.[147] ومع ذلك، لا يلزم أن تكون مساهمة المخترع المشارك ابتكارية في حد ذاتها.[148]

94. ووفقاً للسوابق القضائية[149] في فرنسا، من الضروري تحديد ما إذا كان الشخص الذي يطالب بصفة المخترع المشارك قد أثبت، فيما يتعلق بمطالبات البراءة المودعة، تقديم مساهمة إبداعية. ففي إحدى الحالات على سبيل المثال، شارك شخص في إعداد تقرير ببليوغرافي يتعلق بالحالة التقنية الصناعية السابقة ودراسة تهدف إلى تحديد كمية المعدن المستخدم في الاختراع وهيكله وما إلى ذلك. ورأت المحكمة أن الشخص لم يقم بعمل يتعلق بالموضوع الفعلي لطلبات البراءات، ومن ثم لم يظهر إبداعاً يمكنه من المطالبة باكتساب صفة المخترع المشارك.[150] وفضلاً عن ذلك، فإن أي شخص يؤدي دوراً نشطاً في فريق ويتدخل في مرحلة إضفاء الطابع الرسمي على الاختراع وتطويره التقني واستكماله، يُعدّ مخترعاً.[151]

95. وفي اليابان، تنطبق أيضاً المفاهيم الأساسية لتحديد أبوة الاختراع على النحو المبيَّن آنفاً، مثل "المساهمة الموضوعية في الجزء المميز" من الاختراع فيما يخص المشكلة التقنية المراد حلها في ضوء الحالة التقنية الصناعية السابقة وفي مسار "استكمال الاختراع" لدرجة أن يتمكن شخص من أهل المهنة من تنفيذ الفكرة التقنية، على تحديد المخترعين المتشاركين. وذكرت المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان ما يلي: "إذا تصور شخص واحد الوسائل التقنية وشارك في العملية الكاملة لإنجازها، فإنه يكتسب وحده صفة المخترع. وإذا شارك أكثر من شخص في العملية، فيشير المخترع إلى شخص ساهم بشكل إبداعي في جزء مميز من الاختراع في أثناء العملية. وفي حال وجود أكثر من شخص، فإنهم جميعاً مخترعون أو مخترعون مشتركون."[152]

---

[139] مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، دليل إجراءات فحص البراءات، 2109.01 أبوة الاختراع المشتركة [R-07.2022] بالإشارة إلى ***Ethicon Inc. ضد United States Surgical Corp*** "المساهم في أي وسيلة مكشوف عنها لعنصر مطالبة بوسيلة زائد وظيفة هو مخترع مشارك فيما يتعلق بهذه المطالبة، ما لم يتمكن من يدعي أبوة الاختراع المنفردة من إثبات أن مساهمة تلك الوسيلة كانت مجرد اختزال إلى ممارسة للمفهوم الأوسع للمخترع الوحيد." Ethicon Inc. ضد United States Surgical Corp.، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 135، الصفحات 1456 و1460 إلى 1463، تقرير USPQ الثاني، المجلد 45، الصفحات 1545 و1548 إلى 1551 (الدائرة الفيدرالية، 1998).

[140] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 16 سبتمبر 2003 - X ZR 142/01 - ***Verkranzungsverfahren***.

[141] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 20 فبراير 1979، X ZR 63/77، BGHZ 73, 337 - ***Biedermeiermanschetten***.

[142] أُكّد في محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 17 مايو 2011، X ZR 53/08، المبدأ التوجيهي باء - المحضر 16 – ***Atemgasdrucksteuerung***.

[143] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 17 مايو 2022، X ZR 53/08، المحضر 21 - ***Atemgasdrucksteuerung***.

[144] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 16 سبتمبر 2003 - X ZR 142/01 - ***Verkranzungsverfahren***.

[145] انظر(ي) رد ألمانيا على التعميم C. 9141.

[146] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 16 سبتمبر 2003 - X ZR 142/01 - ***Verkranzungsverfahren***. القسم الثاني، 2.

[147] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 18 يونيو 2013 - X ZR 103/11 - المحضر 13 – ***Flexibles Verpackungsbehältnis***.

[148] انظر(ي) رد ألمانيا على التعميم C. 9141.

[149] محكمة استئناف باريس، 1 مارس 2006.

[150] المرجع نفسه.

[151] محكمة استئناف باريس، 2 أكتوبر 2015.

[152] قرار المحكمة العليا للملكية الفكرية المؤرخ 30 يوليو 2007، Gyo-ke، المجلد 10048، ص 2006.

96. وفي الاتحاد الروسي، يُعترف بالمواطنين الذين ابتكروا اختراعاً من خلال عمل إبداعي مشترك بصفتهم مؤلفين مشاركين (المادة 1348(1) من القانون المدني للاتحاد الروسي).[153]

الملكية بين المخترعين المشتركين

97. الاختراع المشترك والملكية المشتركة مفهومان متميزان. فبحسب نقل الحق في البراءة من كل من المخترعين المشتركين إلى خليفتهم القانونية وطريقة القيام بذلك، قد تكون البراءة "مملوكة" للمخترعين المشتركين أو خلفائهم القانونيين أو مجموعة من المخترعين والخلفاء القانونيين. ومع ذلك، فإن مسألة الملكية المشتركة متناولة بإيجاز في هذا القسم من أجل توفير خلفية للسيناريو الذي ينطوي على مخترعين مشتركين من البشر وأنظمة الذكاء الاصطناعي. ويتميز وضع قواعد للملكية المشتركة للبراءات بإقامة توازن دقيق بين المصالح الاقتصادية المتعارضة في كثير من الأحيان بشكل أساسي لمختلف الأفراد الذين يمتلكون براءة بشكل مشترك. ومن ثم، فإن استغلال البراءة أمر مجدي بالنسبة لكل من المالكين المتشاركين - ولكن من الناحية المثالية، لا ينبغي أن يؤثر الاستغلال الفردي للبراءة سلباً في المالكين المتشاركين الآخرين. ومن الناحية العملية، يكون السؤال هو ما إذا كان المخترعون المشتركون يمكنهم (أو لا يمكنهم) استغلال الاختراع أو ترخيص البراءة أو نقل ملكيتهم للبراءة بشكل مستقل عن بعضهم بعضاً وكيف يمكنهم القيام بذلك. فعلى سبيل المثال، يعني التركيز على حرية مالك واحد، بما في ذلك سلطة ترخيص البراءة للغير، منح سلطة كبيرة لفرد واحد، لأن شريكاً واحداً لديه القدرة على "تحصين الأشخاص [الآخرين] من مسؤولية التعدي بمفرده".[154] ومما يزيد المهمة تعقيداً أن القواعد التي تغطي الملكية المشتركة للبراءات في العديد من البلدان كانت مصممة أصلاً لتنظيم الممتلكات *المادية* - وليس الممتلكات *الفكرية*.

98. وعلى العكس من ذلك، إذا أعطيت الأولوية للمصلحة المشتركة للمجموعة، فقد يؤدي ذلك إلى نقص استخدام البراءة المملوكة ملكية مشتركة لأن التعاون قد يفشل بسبب تضارب المصالح الخاصة للمالكين المشتركين (مشكلة العمل الجماعي) وقد تنشأ حالات تأخير.[155] وفي الواقع، أصبحت هذه المشكلات واضحة جداً في بعض البلدان، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب القرار الصادر في قضية *Pitts ضد Hall*[156] في منتصف القرن التاسع عشر. ففي هذا القرار، أرست المحكمة المبدأ القائل بأن المخترعين المشتركين مثل المستأجرين المشتركين، ومن ثم يمتلكون البراءة بشكل جماعي. ثم هجرت المحاكم هذا النهج لأن موافقة جميع المالكين المتشاركين بالإجماع على استخدام البراءة أدت إلى خطر عملي يتمثل في منع الاستغلال التجاري للبراءات، ومن ثم تقليل قيمتها التجارية.

99. ولذلك، انتهجت البلدان في مختلف أنحاء العالم نهوجاً مختلفة لتحديد تبعات الملكية المشتركة للبراءات وفقاً لتقاليدها القانونية وواقعها الاقتصادي. وفيما يتعلق بالملكية المشتركة للبراءة، خلصت البلدان في مختلف أنحاء العالم إلى نهوج مختلفة للموازنة بين المصالح المتضاربة في كثير من الأحيان للمالكين المتشاركين فيما يخص استخدام الاختراع المحمي بموجب براءة، والترخيص، ونقل الملكية، وإنفاذ البراءة. وتتراوح النهوج عامةً بين ترجيح استغلال المالك المشارك للبراءات وتوخي الحذر أكثر بمنح مجموعة المالكين المتشاركين مزيداً من التحكم في الاستغلال.

مزيد من التركيز على مصلحة مجموعة المالكين المتشاركين

100. فيما يتعلق بالتنازل عن البراءة، فإن البلدان مثل فرنسا وجمهورية كوريا إما تحظر على المالك المشترك التنازل عن حصته دون موافقة جميع المالكين المشتركين الآخرين[157] (جمهورية كوريا) وإما تنشئ حق الشفعة للمالكين المشتركين الآخرين[158] (فرنسا). وفي فرنسا، يخضع استغلال البراءة في العمل التجاري الخاص لمالك مشارك واحد لدفع تعويض عادل للمالكين المتشاركين الآخرين الذين لا يستغلون الاختراع.[159]

مزيد من التركيز على المالك الفردي

---

[153] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9260.

[154] R. Carl Moy، Moy's Walker on Patent [مدخل موي إلى البراءات]، المجلد 3، القسم 10:52 (الطبعة الرابعة، 2020).

[155] Robert Merges & Lawrence Locke، Co-ownership of Patents: A Comparative and Economic View [الملكية المشتركة للبراءات: نظرة مقارنة واقتصادية]، 72 J. Pat. & Trademark Off. Soc'y 586 (1990) (حيث وُضِّح أن البلد الذي يقتضي تعويضاً من شريك في الملكية في حالة استغلال مالك مشارك آخر للبراءة قد يكون لديه حوافز خاطئة لتنفيذ البراءة فعلياً لأن كل مالك مشارك قد ينتظر ببساطة الآخر لبدء تنفيذ البراءة والحصول على تعويض منه).

[156] *Pitts ضد Hall*، القضايا الفيدرالية، المجلد 19، ص 758 (محكمة الدائرة - المقاطعة الشمالية لنيويورك، 1854).

[157] المادة 37(3) من قانون البراءات لجمهورية كوريا.

[158] المادة L613-29(e) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي.

[159] المادة L613-29(a) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي.

101. من البلدان التي ركزت على حرية المالك الفردي في استغلال البراءة الولايات المتحدة الأمريكية. فوفقاً للمادة 261 من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة، تتمتع البراءات بسمات الملكية الشخصية. ومن ثم، رأت المحاكم أنه "في سياق الاختراع المشترك، يفترض أن كل مخترع مشارك يمتلك حصة تناسبية غير مقسمة في البراءة بأكملها، بغض النظر عن مساهمة كل منهم."[160]

102. وتغطي المادة 262 من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة حقوق المالكين المشتركين. وتنص على أنه "يجوز لكل من المالكين المشتركين للبراءة صنع الاختراع المحمي ببراءة أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو استيراد الاختراع المحمي ببراءة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، دون موافقة المالكين الآخرين ودون محاسبتهم ما لم يوجد أي اتفاق على خلاف ذلك." ومن ثم، يجوز لكل شريك في الملكية استغلال البراءة بشكل مستقل دون الحاجة إلى موافقة شريكه في الملكية. وفضلاً عن ذلك، لا يحتاج المالك المشارك، الذي يستخدم البراءة بشكل مربح، إلى مشاركة الإيرادات مع المالكين المتشاركين للبراءة. ويسمح قانون البراءات في الولايات المتحدة الأمريكية للمالك المشارك للبراءة بترخيص الحق للغير دون الالتزام بتقاسم الإتاوات مع المالكين المتشاركين الآخرين.[161] ويجوز للشريك في الملكية أن يمنح ترخيصاً استئثارياً لطرف آخر، مما يمنعه من منح تراخيص أخرى لأطراف أخرى، ولكن هذا الترخيص الاستئثاري لن يكون له أي تأثير على المالكين الآخرين للبراءة الذين يجوز لهم الاستمرار في استغلال أو منح تراخيص أخرى بموجب البراءة.[162]

النهج الوسط

103. اتخذت بعض البلدان نهجاً وسطاً من بعض النواحي. ففي حالات الملكية المشتركة للبراءات مثلاً، يطبق القانون الألماني المادة 741 من القانون المدني الألماني، أي ما يسمى *Gemeinschaft nach Bruchteilen* (الملكية المشتركة بأسهم محددة)[163]، ما لم يوجد اتفاق تعاقدي مختلف. ويسمح بالاستغلال لتحقيق مكاسب لكل مالك مشارك عن طريق تطبيق المادة 743(2) من القانون المدني الألماني كما تم تفسيره في السوابق القضائية لمحكمة العدل الاتحادية.[164] وخلافاً للقانون الفرنسي، ينص القانون الألماني على إذا تم استغلال البراءة لتحقيق مكاسب لمالك مشارك واحد، فلا يحق للمالكين المشاركين الآخرين الحصول على أي تعويض عام. غير أن هذا التعويض قد يعتبر مبرراً في بعض الحالات الخاصة.[165] وعلى غرار النهج المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، يجوز للشريك في ملكية البراءة بموجب القانون الألماني أن ينقل حصته من الحق بحرية، وخلافاً للقانون الفرنسي، لا يوجد حق شفعة للمالكين المشتركين الآخرين. ويرجع ذلك إلى أن المالكين المشتركين بموجب المادتين 741 و747 من القانون المدني الألماني لا تربطهم علاقة تعاقدية، ومن ثم يتمتعون بدرجة أعلى من حرية التصرف مقارنة بحالات الشراكة[166] المقترنة بأصول مشتركة.

104. وقد يتغير ذلك في حالة إنشاء شراكة بين المالكين المتشاركين، وفقاً للمادة 705 وما بعدها من القانون المدني الألماني، على سبيل المثال، في حال ما إذا قررت مجموعة من الأشخاص عمداً إبداع اختراع مشترك بناءً على اتفاق تعاقدي.[167] وفضلاً عن ذلك، لا يجوز للمالك المشارك للبراءة منح تراخيص بحرية للغير لأن هذا يعتبر شكلاً من أشكال "إدارة البراءة"، وهو أمر لا يمكن القيام به إلا بشكل مشترك في إطار الملكية المشتركة على أساس الأسهم المحددة وفقاً للمادة 744(1) من القانون المدني الألماني.[168] وهذه الحالة، ينص القانون الألماني[169] على أنه يمكن إجراء تصويت بالأغلبية على قرار منح الترخيص في صفوف المالكين المشتركين. وفي هذا الصدد، يشبه القانون الألماني قانون البراءات الأسترالي الذي ينص في المادة 16 من قانون البراءات لسنة 1990 على أنه "لا يمكن لأي من [المالكين المتشاركين] منح ترخيص باستغلال البراءة، أو التنازل عن مصلحة فيها، دون موافقة الآخرين."

---

[160] *Ethicon ضد .United States Surgical Corp*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 135، الصفحتان 1456 و1465 (الدائرة الفيدرالية، 1998).

[161] *.Schering Corp ضد Roussel-UCLAV SA*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 104، ص 341 (الدائرة الفيدرالية، 1997)

[162] Jorge Contreras، Theory and Practice :Intellectual Property Licensing and Transactions [الترخيص والمعاملات في مجال الملكية الفكرية: النظرية والممارسات]، ص 43 (2022).

[163] يميز القانون الألماني فيما يتعلق بملكية الممتلكات في قانونه المدني بين ما يسمى *Gemeinschaft nach Bruchteilen* (الملكية المشتركة عن طريق الأسهم المحددة، المادة 741 من القانون المدني الألماني) وما يسمى *Gesellschaft mit gesamthänderischer Bindung* (الشراكة مع الأصول المشتركة، المادتان 701 و719 من القانون المدني الألماني).

[164] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، قرار 22 مارس 2005، *Gummielastische Masse II* – X ZR 152/03 ("يجوز لكل مالك مشارك استخدام البراءة ما لم يوجد تصويت بالأغلبية ضد ذلك من المالكين المتشاركين الآخرين").

[165] انظر(ي) المناقشة فيPeter Mes، Gebrauchsmustergesetz, Patentgesetz [قانون البراءات، قانون نماذج المنفعة]، القسم 6، الفقرة 27 (الطبعة الخامسة، 2020).

[166] على عكس نهج الملكية المشتركة الافتراضي المعروف باسم "الملكية المشتركة على أساس أسهم محددة"، فإن نموذج "الملكية المشتركة" لا يسمح بالنقل المستقل لأسهم الاختراع لأن "الملكية المشتركة" تشكل أصلاً مشتركاً، دون أي أسهم قابلة للتسويق. ومن ثم فإن لكل مالك حق ملكية في الأصل بأكمله.

[167] Christoph Ann، *Patentrecht* [قانون البراءات]، القسم 19، الفقرة 55 (الطبعة الثامنة، 2022) (حيث يوضَّح أن عقد الشراكة هذا لا يحتاج إلى اتخاذ شكل قانوني معيّن).

[168] محكمة دوسلدورف الإقليمية العليا، قرار 26 يوليو 2018 – *Flammpunktprüfungsvorrichtung* –I-15 U 2/17؛ وفي بلدان أخرى، ترد هذه القاعدة تحديداً في قانون البراءات، كما هو الحال في جمهورية كوريا مثلاً - انظر(ي) المادة 99(4) من قانون البراءات الكوري.

[169] المادة 745(1) من القانون المدني الألماني.

105. وفي قانون البراءات الليتواني، تنص المادة 44 (3) على أنه "يجوز لكل مالك مشترك للبراءة التنازل بشكل مستقل عن حصته في البراءة أو رفع دعوى أمام المحكمة لانتهاك البراءة دون الحصول على موافقة المالكين الآخرين." ولا تنص هذه المادة على أي حق شفعة. ومع ذلك، فإن المالكين المشتركين "[...] لا يجوز لهم إلا التنازل بشكل مشترك عن الحماية القانونية التي تمنحها البراءة أو إبرام اتفاق ترخيص مع أطراف أخرى (انظر(ي) المادة 44(4) من قانون البراءات في ليتوانيا).

106. وفي المملكة المتحدة، يمكن للمالك المشارك استغلال البراءة لتحقيق مكاسبه الخاصة دون أي التزام بتقاسم الأرباح مع المالكين المتشاركين الآخرين ما لم يوجد اتفاق على خلاف ذلك.[170] ومع ذلك، فإن موافقة جميع المالكين المتشاركين مطلوبة لمنح ترخيص بموجب البراءة أو تنازل عن سهم أو رهنه.[171] وفي قضية *Hughes ضد Paxman*[172]، أكدت محكمة الاستئناف أن المالك المشارك الذي يرغب في استخدام الحقوق عن طريق ترخيصها لطرف آخر لن يكون قادراً على القيام بذلك دون موافقة المالك المشارك الآخر. وعملاً بالمادة 37 من قانون البراءات، يتمتع مراقب البراءات بسلطة تحديد "ما إذا كان ينبغي نقل أو منح أي حق في البراءة أو بموجب البراءة إلى أي شخص أو أشخاص آخرين" وإصدار أمر "بمنح أي ترخيص أو حق آخر في البراءة أو بموجب البراءة".

107. وفي الاتحاد الروسي، يحق لكل مؤلف مشارك استخدام الاختراع وفقاً لتقديره، ما لم ينص اتفاق بينهم على خلاف ذلك (المادة 1348(2) من القانون المدني). ومع ذلك، فإن الحق في الحصول على البراءة يُدار بالاشتراك بين المؤلفين. وتنطبق المادة 1229(3) من القانون المدني على العلاقات بين المؤلفين المشاركين فيما يتعلق بتوزيع الدخل المتأتي من استخدام الاختراع وإدارة الحق الاستئثاري على الاختراع، وتنص على ما يلي: (1) يُمارَس الحق الاستئثاري على الاختراع بشكل مشترك، ما لم ينص القانون المدني أو اتفاق بين المؤلفين المشاركين على خلاف ذلك؛ (2) وتوزَّع الإيرادات المتأتية من الاستخدام المشترك للاختراع أو التصرف المشترك في الحق الاستئثاري بالتساوي، ما لم يتفق المؤلفون المشاركون الذين هم أصحاب الحقوق على خلاف ذلك. وفي الوقت نفسه، يجوز لكل مؤلف مشارك اتخاذ تدابير مستقلة لحماية حقوقه في الاختراع.[173]

108. ولذلك، ليس من المستغرب نظراً إلى العلاقات المعقدة بين المالكين المتشاركين للبراءة أن المالكين المتشاركين يُنصحون بغض النظر عن البلد بإبرام عقد يعالج هذه المسائل. ويحدث ذلك في كثير من الأحيان عن طريق إنشاء شركة قابضة تمتلك السند القانوني للبراءة وتتحكم في استخدامها وإصدار التراخيص بموجبها.[174]

واو. المخترعون الموظفون

109. الغالبية العظمى من الاختراعات لا يصنعها "مخترع فردي" وإنما تُبتكر في شركات، وغالباً في أقسام البحث والتطوير أو في مؤسسات عامة مثل الجامعات أو الوكالات الحكومية. ومن ثم، فإن الاختراعات التي يصنعها الموظفون لها أهمية اقتصادية عالية. فيجب على القانون أن يحقق التوازن بين المصلحة المشروعة للموظف، بوصفه المخترع الأصلي الذي يطالب بأبوة الاختراع، والمصلحة المشروعة لصاحب العمل الذي وفر الأسس التي قام عليها الاختراع من حيث البنية التحتية والتمويل وغالباً الخبرة الجماعية والتوجيه.

110. وفي العديد من البلدان، يُستخدم مفهوم "اختراع الخدمة" لتمييز الحقوق بين صاحب العمل والموظف. وتغطي القوانين ثلاثة سيناريوهات بوجه عام هي: "1" اختراع يُستحدث في أثناء واجب الوظيفة؛ "2" واختراع يُستحدث خارج واجب الوظيفة؛ "3" واختراع يُستحدث خارج واجب الوظيفة، ولكن المخترع استخدم البنية التحتية أو التمويل المتاح لاستحداث الاختراع. الإطار القانوني الذي ينظم هذه السيناريوهات، بما في ذلك المتطلبات الإجرائية، يختلف باختلاف البلدان. ومع ذلك، تعترف قوانين البراءات الحديثة عامةً بفكرة أنه في العلاقة بين صاحب العمل والموظف، يحق لصاحب العمل أن يجني ثمار العمل، بما في ذلك الحق في الحصول على براءة، في حين لا يجوز للمخترع الموظف المطالبة بمكافأة إلا عندما ينص القانون المعمول به على ذلك.

111. فعلى سبيل المثال، وفقاً للمادة 1370 من القانون المدني الروسي، يجب الاعتراف بالاختراع الذي ابتكره الموظف أثناء أداء واجباته الوظيفية أو مهمة محددة لصاحب العمل بوصفه اختراع موظف.[175] ويعود الحق الاستئثاري في اختراع الموظف والحق في

---

[170] المادة 35(2)(أ) من قانون البراءات.

[171] المادة 35(3)(ب) من قانون البراءات.

[172] [2006] محكمة استئناف إنكلترا وويلز، الدائرة المدنية، 818.

[173] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9260.

[174] R. Carl Moy، Moy's Walker on Patent [مدخل موي إلى البراءات]، المجلد 3، القسم 10:52 (الطبعة الرابعة، 2020).

[175] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9141.

الحصول على البراءة إلى صاحب العمل، ما لم ينص عقد العمل أو القانون المدني بين الموظف وصاحب العمل على خلاف ذلك.[176] ولا يُعترف بالاختراع الذي يبتكره الموظف باستخدام الموارد المالية أو التقنية أو غيرها من الموارد المادية لصاحب العمل والذي لا يرتبط بواجباته الوظيفية أو مهمة محددة يكلفه بها صاحب العمل، بوصفه اختراع موظف.[177] والحق في الحصول على البراءة والحق الاستئثاري على هذا الاختراع يرجع إلى الموظف، ويجوز لصاحب العمل، في مثل هذه الحالة، طلب ترخيص غير استئثاري.[178] وتنص المادة 11 من اتفاق بانغي على حكم مماثل.

112. وإضافةً إلى ذلك، في الاتحاد الروسي، يكون الحق في الحصول على براءة والحق الاستئثاري على اختراع ابتُكر في إطار عقد عمل أو عقد بحث علمي أو تصميم تجريبي أو عمل تكنولوجي لم ينص صراحةً على ابتكاره، إلى المقاول (المنفذ)، ما لم ينص الاتفاق بين المقاول والعميل على خلاف ذلك (المادة 1371(1) من القانون المدني). وبالمثل، فإن الحق في الحصول على براءة والحق الاستئثاري في اختراع ابتُكر بموجب عقد استجابةً لاحتياجات الدولة أو البلدية يكون لمنفذ العقد، باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون المدني (المادة 1373(1)). وفي الوقت نفسه، يحق لمؤلف الاختراع، إن لم يكن مالك البراءة، الحق في الحصول على مكافأة (المادتان 1371(3) و1373(6) من القانون المدني). وبموجب المادة 1370(4)(1) من القانون المدني، إذا قرر صاحب العمل، الذي يملك براءة عن اختراع خدمة، إنهاء البراءة مبكراً، فهو ملزم بما يلي: إخطار الموظف (مؤلف الاختراع)؛ وبناء على طلب الموظف، نقل البراءة إلى المخترع بالمجان. ويُضفى الطابع الرسمي على نقل الحق الاستئثاري من خلال اتفاق تصرف دون مقابل. وفي الوقت نفسه، يحتفظ صاحب الاختراع بالحق في رفع دعوى قضائية إذا رفض صاحب العمل إبرام اتفاق التصرف بدون مقابل؛ أو لم يرد صاحب العمل على اقتراح المخترع المكتوب بشأن إبرام ذلك الاتفاق في غضون المهلة المحددة قانوناً. وفضلاً عن ذلك، إذا لم يخطر صاحب العمل المؤلف بالإنهاء المبكر للبراءة، فيجوز للمخترع مقاضاة صاحب العمل لإلزامه بتقديم التماس لإعادة البراءة إلى وضعها السابق على نفقة صاحب العمل.[179]

113. وفي الصين، يُستخدم نموذج مماثل ولكن مختلف.[180] فيُعدّ الاختراع المنجز: "1" في سياق أداء واجبات الموظف؛ "2" أو باستخدام الظروف المادية والتقنية لصاحب العمل في المقام الأول؛ اختراع خدمة. والحق في طلب الحصول على براءة لاختراع الخدمة يعود إلى صاحب العمل.[181] ولكن في الحالة "2" المذكورة آنفاً، إذا أبرم صاحب العمل عقداً مع المخترع ينص على الحق في طلب الحصول على البراءة أو ملكية حق البراءة، فتكون الغلبة لأحكام ذلك العقد. وبالنسبة للاختراعات أو الإبداعات التي لا تكون اختراعات أو إبداعات خدمة، فإن الحق في طلب الحصول على براءة يعود إلى المخترع. وفضلاً عن ذلك، تنص المادة 8 من قانون البراءات على أمور عدة منها الاختراعات المبتكرة بموجب تكليف. وتنص على أنه عندما ينجز طرف ما اختراعاً في إطار تكليف من الغير، فإن الحق في طلب الحصول على البراءة يعود إلى الطرف الذي أنجز الاختراع ما لم يوجد اتفاق على خلاف ذلك.

114. وبموجب القانون رقم 1540 لسنة 2011 في كولومبيا، تنص جميع علاقات العمل المبرمة بحسب الأصول اعتباراً من 16 يونيو 2022 على تنازل الموظف إلى صاحب العمل عن حقوق الملكية الصناعية، بما في ذلك في إطار عقد خدمات.[182] وفي كوبا، إذا ابتُكر اختراع لكيان بموجب عقد عمل أو خدمات، فإن الكيان هو مالك البراءة وصاحب الحق، وفقاً للمادة 11(1) من المرسوم بقانون رقم 290.[183] وفي مصر، تنص المادة 7 من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أنه إذا كلف شخص آخر الكشف عن اختراع معيّن فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام، متى كان الاختراع في نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام.[184] وينص القانون الليتواني على حكم مماثل لاختراع الخدمة الذي ينشأ في إطار علاقة بين صاحب العمل والموظف. ومع ذلك، إذا ابتكر الاختراع شخص يقوم بالبحث العلمي والتصميم وأعمال البناء وغيرها من الأعمال ذات الطابع الإبداعي بموجب عقد مع عميل يمول عملاً مناسباً، فإن الحق في البراءة يجب أن يثبت في هذا العقد.[185]

---

[176] المرجع نفسه.
[177] المرجع نفسه.
[178] المرجع نفسه.
[179] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على التعميم C. 9260.
[180] انظر(ي) رد الصين على التعميم C. 9141.
[181] المادة 6 من قانون الصين للبراءات.
[182] انظر(ي) رد كولومبيا على التعميم C. 9141.
[183] انظر(ي) رد كوبا على التعميم C. 9141.
[184] الفقرة 1 من المادة 7 من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية.
[185] انظر(ي) رد ليتوانيا على التعميم C. 9141.

115. وفي ألمانيا، بتطبيق "مبدأ المخترع" المنصوص عليه في المادة 6 من قانون البراءات الألماني، ينتمي كل اختراع في البداية إلى الموظف الذي ابتكر الاختراع.[186] وبموجب القانون نفسه، يوجد نوعان من الاختراعات يلي بيانهما:

"1" إذا صُنف الاختراع بوصفه اختراع خدمة (*Diensterfindung*)، يجوز لصاحب العمل المطالبة بالاختراع؛

"2" إذا اعتُبر الاختراع اختراعاً حراً (*freie Erfindung*)، تنطبق قواعد مختلفة.[187]

116. واختراعات الخدمة التي تُبتكر في أثناء التوظيف: (أ) إما تُبتكر في سياق العمل الذي يقوم به الموظف؛ (ب) وإما تستند إلى خبرة صاحب العمل أو نشاطه.[188] ويقع على عاتق الموظف الذي ابتكار اختراع خدمة إخطار صاحب العمل على الفور بالاختراع في شكل نصي.[189] ويجوز لصاحب العمل بعد ذلك أن يعلن أنه يطالب باختراع الخدمة.[190] وحتى إذا ظل صاحب العمل صامتاً، فإن مثل هذه المطالبة تُعتبر معلنة ما لم "يفرج" صاحب العمل صراحةً عن الاختراع في غضون أربعة أشهر من تسلّم تقرير الموظف عن طريق توجيه بيان نصي إلى الموظف.[191] ومع المطالبة باختراع الخدمة، تُنقل جميع الحقوق الاقتصادية المتعلقة بالاختراع إلى صاحب العمل[192]، بموجب واجب طلب الحصول على حق ملكية صناعية محلي لاختراع خدمة تم إبلاغه إليه[193] والحق (دون إلزام) في طلب حماية الملكية الصناعية في الخارج[194].

117. وللموظف مطالبة في حق صاحب العمل فيما يتعلق بالمكافأة المناسبة.[195] وفضلاً عن ذلك، إذا لم يقدِّم صاحب العمل طلباً بالحصول على براءة في بلدان أجنبية، فيجب على صاحب العمل، بناء على طلب الموظف، تمكين الموظف من الحصول على حقوق الملكية الصناعية في تلك البلدان.[196]

118. وتُعدّ الاختراعات التي يبتكرها الموظف ولا تعتبر اختراعات خدمة اختراعات حرة، وتبقى جميع الحقوق الاقتصادية ملكاً للموظف بوصفه المخترع، طبقاً لشروط معيّنة.[197] فيتعين أولاً على الموظف إخطار صاحب العمل بالاختراع، ما لم يكن من الواضح أنه لا يمكن استخدام الاختراع في نشاط صاحب العمل. ويجب على الموظف تقديم معلومات كافية لتمكين صاحب العمل من تقييم ما إذا كان الاختراع "اختراعاً حراً" بالفعل. ويتعين ثانياً على الموظف أن يمنح صاحب العمل حقاً غير استئثاري لاستخدام الاختراع بموجب شروط وأحكام معقولة، إذا كان الاختراع يناسب نشاط صاحب العمل. وإذا لم يقبل صاحب العمل العرض في غضون ثلاثة أشهر، ينقضي امتيازه في الحصول على ترخيص غير استئثاري. وكشكل خاص من أشكال حماية الموظفين، وفقاً للمادة 22 من قانون اختراعات الموظفين، لا يجوز الخروج عن أحكام القانون بموجب عقود لا تكون في مصلحة الموظف قبل إبلاغ الموظف اختراع الخدمة إلى صاحب العمل.

119. وعلى غرار قانون ألمانيا، تنص المادة 58 من قانون الملكية الصناعية في البرتغال على الآلية التي يجوز فيها لصاحب العمل ممارسة حقه الاستباقي في الاختراعات التي ابتكرها موظفوه.[198] وبموجب قانون البراءات لجمهورية كوريا، فإن الاختراع الذي يبتكره موظفون أثناء عملهم يكون للموظفين في البداية. ومع ذلك، يجب أن يكون للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ترخيص غير استئثاري إذا حصل الموظف على براءة.[199] ويجوز لأصحاب العمل إبرام عقود عمل مع موظفيهم للاحتفاظ بالحق في الحصول على براءة. ويجب

---

[186] انظر(ي) رد ألمانيا على التعميم C. 9141. ينطبق قانون اختراعات الموظفين (*Gesetz über Arbeitnehmererfindungen*) على الموظفين وموظفي الخدمة المدنية والجنود (المادة 1). ولكنه ينص في المواد 40 إلى 42 على قواعد محددة لموظفي الخدمة المدنية والجنود والاختراعات في الجامعات. وقد ينطبق قانون اختراعات الموظفين جزئياً على الأشخاص الذين يشغلون مناصب مماثلة للموظفين بسبب تبعيتهم الاقتصادية (Christoph Ann، *Patentrecht* [قانون البراءات]، القسم 21 ثانياً، الطبعة السادسة (2009)). وقد يكون مدير شركة ذات مسؤولية محدودة ملزماً بنقل اختراع (محكمة فرانكفورت الإقليمية العليا، قرار 13 أبريل 2017 - 6 U 69/16).

[187] انظر(ي) رد ألمانيا على التعميم C. 9141.

[188] الفقرة 2 من المادة 4 من قانون اختراعات الموظفين.

[189] المادة 5 من قانون اختراعات الموظفين.

[190] الفقرة 1 من المادة 6 من قانون اختراعات الموظفين.

[191] الفقرة 2 من المادة 6 من قانون اختراعات الموظفين.

[192] المادة 7 من قانون اختراعات الموظفين.

[193] المادة 13 من قانون اختراعات الموظفين.

[194] المادة 14 من قانون اختراعات الموظفين.

[195] الفقرة 1 من المادة 9 من قانون اختراعات الموظفين.

[196] المادة 14 من قانون اختراعات الموظفين.

[197] الفقرات 3 و18 و19 من المادة 4 من قانون اختراعات الموظفين.

[198] انظر(ي) رد البرتغال على التعميم C. 9141.

[199] المادة 10(1) من القانون الكوري للنهوض بالاختراعات. وانظر(ي) رد جمهورية كوريا على التعميم C. 9141.

على الموظف الذي يكمل اختراع الموظف أن يخطر صاحب العمل بذلك كتابةً ودون تأخير.[200] وعندما يكمل موظفان أو أكثر اختراع الموظف بشكل مشترك، يجب أن يرسل الموظفين المعنيين هذا الإخطار بشكل مشترك.[201] ويحق للموظف الحصول على مكافأة عادلة إذا خلفه صاحب العمل، بموجب عقد أو لائحة توظيف، في الحق في الحصول على براءة اختراع الموظف، أو حصل على ترخيص استئثاري.[202]

120. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تُمنح أي حقوق براءة في البداية للمخترع، بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص مخترعاً مستقلاً أم موظفاً أم يعمل لحسابه الخاص. وإذا كانت حقوق البراءات مملوكة للغير، فيجب أن تُنقل بطريق التنازل. ومن ثم، فإن الترتيبات التعاقدية بين صاحب العمل والموظفين فيما يتعلق بالاختراعات ضرورية لكلا الطرفين لتخصيص الحقوق بشكل مناسب. وخلافاً لقانون حق المؤلف في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يوجد في قانون البراءات مبدأ العمل مقابل أجر. ومع ذلك، في حالة توظيف شخص لابتكار اختراع تحديداً، فقد يضطر للتنازل عن الاختراع المبتكر بموجب العقد إلى صاحب العمل.[203] وفي قضية *United States ضد .Dubilier Condenser Corp*، أنشأت المحكمة العليا للولايات المتحدة ما يسمى بمبدأ "المستأجر للاختراع" وقررت أن "كل من يوظَّف لصنع اختراع، وينجح، أثناء فترة خدمته، في إنجاز تلك المهمة، ملزم بالتنازل لصاحب العمل عن أي براءة حصل عليها."[204] ومع ذلك، لا يوجد مثل هذا الواجب إلا إذا كان الموظف قد أنتج فقط ما تم توظيفه لاختراعه وإذا كان الاختراع هو الموضوع المحدد لعقد عمله.[205] وأما إذا قام موظف بصنع الاختراع أثناء العمل بشكل عام في مجال عمله وتم تصور الاختراع في إطار أداء العمل في ذلك المجال، فلن يُفسّر عقد العمل على أنه يتطلب التنازل عن البراءة لصاحب العمل.[206]

121. وفي حالة عدم وجود عقد بين صاحب العمل والموظف يغطي موضوع الاختراعات التي يصنعها الموظف (أو الموظف الذي يوظَّف خصيصاً لصنع اختراع)، فإن أي اختراعات يصنعها الموظف هي ملك استئثاري له، علماً بأنه يحق لصاحب العمل الحصول على ترخيص غير استئثاري لصنع اختراعات موظفه واستخدامها. وينطبق ذلك في الحالات التي يقدم فيها صاحب العمل قدراً من المساهمة، مثل الاختراعات التي ابتُكرت في أثناء ساعات العمل و/أو باستخدام معدات ومواد صاحب العمل.[207] ويُعرَف هذا الترخيص غير الاستئثاري باسم "حق المتجر" لصاحب العمل. وأقرت الدائرة الفيدرالية بأن "حق المتجر" مقبول عامةً بوصفه حقاً أنشأه القانون العام، عندما تقتضي الظروف ذلك، بموجب مبادئ الإنصاف والإنصاف، مما يخول صاحب العمل استخدام اختراع يكون محمياً بموجب براءة لموظف أو أكثر من موظفيه دون أن يعدّ ذلك تعدياً على الحقوق."[208] وهو دفاع قضائي عن التعدي على البراءات وينطبق بحسب الحالة[209].

122. ووفقاً للمادة L.611-7 من القانون الفرنسي للملكية الفكرية، عندما يكون المخترع موظفاً، فإن الحق في سند الملكية الصناعية يُنظَّم كما يلي في حال عدم وجود بند تعاقدي لصالح الموظف: إن الاختراعات التي يبتكرها موظف في إطار عقد عمل يتضمن مهمة ابتكارية تتوافق مع واجبات الموظف الفعلية، أو في إطار الدراسات أو البحوث المخصصة صراحةً للموظف، تكون ملكاً لصاحب العمل. وصاحب العمل ملزم بإبلاغ الموظف - أي المخترع - عند تقديم طلب للحصول على سند ملكية صناعية يتعلق بالاختراع، وعند الاقتضاء، عند منح السند. وجميع الاختراعات الأخرى تكون ملكاً للموظف؛ ومع ذلك، إذا ابتكر الموظف اختراعاً أثناء أداء واجباته، في مجال نشاط الشركة، من خلال معارف أو تقنيات أو وسائل خاصة بالشركة، أو باستخدام بيانات تقدِّمها الشركة، فيحق لصاحب العمل - وفقاً للشروط والمواعيد النهائية المقررة بموجب قرار صادر عن مجلس الدولة - المطالبة بملكية حقوق البراءات المرتبطة باختراع الموظف أو المطالبة بالتمتع بتلك الحقوق كلياً أو جزئياً. وفي ظل هذا السيناريو، يحق للموظف الحصول على سعر عادل، تحدِّده لجنة التوفيق المنشأة بموجب المادة L.615-21 من قانون الملكية الفكرية أو المحكمة القضائية، مع مراعاة جميع العوامل المعنية، بما في ذلك المساهمات الأولية لكل من صاحب العمل والموظف والقيمة الصناعية والتجارية للاختراع. ويجب على الموظف المخترع إخطار صاحب العمل بالاختراع، ويجب على صاحب العمل الإقرار بالاستلام وفقاً للإجراءات والمواعيد النهائية

---

[200] المادة 12 من القانون الكوري للنهوض بالاختراعات.

[201] المرجع نفسه.

[202] المادة 15 من القانون الكوري للنهوض بالاختراعات.

[203] Jorge Contreras، Intellectual Property Licensing and Transactions: Theory and Practice [الترخيص والمعاملات في مجال الملكية الفكرية: النظرية والممارسات]، ص 27 (2022).

[204] *United States ضد .Dubilier Condenser Corp*، تقارير الولايات المتحدة، المجلد 289، الصفحات 178 و187 و188 (1933).

[205] المرجع نفسه.

[206] المرجع نفسه.

[207] Gladstone Mill III، Patent Law Fundamentals [أساسيات قانون البراءات]، المجلد 5، القسم 17:21 (الطبعة الثانية، 2022).

[208] *Beriont ضد .GTE Labs., Inc*، التذييل الفيدرالي، المجلد 535، الصفحتان 919 و923 (الدائرة الفيدرالية، 2013).
المرجع نفسه.

[209] McElmurry ضد .Arkansas Power Light Co، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 995، ص 1576، تقرير USPQ الثاني، المجلد 27، الصفحتان 1129 و1528 (الدائرة الفيدرالية، 1993) للعوامل التي يمكن أن تطبقها المحاكم.

المقررة. ويجب على الطرفين تبادل جميع المعلومات المفيدة المتعلقة بالاختراع والامتناع عن أي إفصاح يمكن أن يعرض للخطر، كلياً أو جزئياً، ممارسة الحقوق الممنوحة بموجب قانون الملكية الفكرية. ويجب توثيق أي اتفاق بين صاحب العمل والموظف بشأن اختراعات الموظفين كتابياً وإلا كان ذلك الاتفاق باطلاً. وتنطبق هذه الأحكام أيضاً، وفقاً للشروط التي يحددها قرار صادر عن مجلس الدولة، على موظفي الدولة والسلطات المحلية وغيرها من كيانات القانون العام.[210]

123. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً للمادة L611-7-1 من القانون الفرنسي للملكية الفكرية، عندما لا يكون المخترع موظفاً مشمولاً بالمادة L611-7 وإنما يكون شخصاً طبيعياً مستضافاً بموجب اتفاق مع كيان قانوني عام أو خاص يقوم بإجراء البحوث، فإن الحق في سند الملكية الصناعية للاختراعات التي يبتكرها هذا المخترع يُنظَّم على النحو التالي، ما لم يوجد بند تعاقدي أكثر ترجيحاً لمصالح المخترع: الاختراعات التي يبتكرها المخترع في أثناء تنفيذ اتفاق يتضمن صراحةً مهمة ابتكارية تتوافق مع مهامه الفعلية، أو البحوث الموكلة إليه صراحةً، تكون ملكاً للكيان القانوني المضيف الذي يجري البحث. ويجب على هذا الكيان إبلاغ المخترع - عند تقديم طلب للحصول على سند ملكية صناعية يتعلق بالاختراع، وعند الاقتضاء، عند منح ذلك السند. وتكون جميع الاختراعات الأخرى ملكاً للمخترع. ومع ذلك، يجوز للكيان القانوني المضيف، الذي يجري البحث، أن يحتفظ، طوال فترة الاستضافة، بالملكية الكاملة أو الجزئية لحقوق البراءات المتعلقة بالاختراعات التي يبتكرها المخترع في أثناء أداء مهامه أو أنشطته، ضمن مجال الأنشطة التي أوكلها إليه ذلك الكيان، أو من خلال معارف أو تقنيات أو موارد أو معلومات محددة يتيحها الكيان، أو يجوز لذلك الكيان القانوني أن يحتفظ بالحق في التمتع الكلي أو الجزئي بتلك الحقوق. وفي تلك الحالة، يحق للمخترع الحصول على سعر عادل، يحدده اتفاق متبادل أو تحدده لجنة التوفيق المشتركة المنشأة بموجب المادة L615-21 من قانون الملكية الفكرية أو تحدده المحكمة. ويجب على المخترع إخطار الكيان المضيف الذي يجري البحوث الخاصة بالاختراع، ويجب على الكيان الإقرار بالاستلام وفقاً للإجراءات والمهل المقررة قانوناً. ويجب على الطرفين تبادل جميع المعلومات الوجيهة بشأن الاختراع والامتناع عن أي إفصاح يمكن أن يعرض للخطر، كلياً أو جزئياً، الحقوق الممنوحة بموجب قانون الملكية الفكرية. ويجب أن يكون أي اتفاق بين المخترع والكيان المضيف بشأن الاختراع كتابياً وإلا كان ذلك الاتفاق باطلاً.[211]

124. وإلى جانب اتفاق بانغي، تتضمن بعض قوانين البراءات الإقليمية الأخرى أيضاً أحكاماً بشأن اختراعات الموظفين، على الرغم من أنها تعتمد على القوانين الوطنية لأعضاء المنظمة الإقليمية المعنية في العديد من الجوانب. فعلى سبيل المثال، تنص الاتفاقية الأوروبية الآسيوية للبراءات والاتفاقية الأوروبية للبراءات على أنه إذا كان المخترع موظفاً، فيُحدَّد الحق في الحصول على البراءة وفقاً لقانون الدولة التي يعمل فيها الموظف بشكل أساسي. وإذا تعذر تحديد هذه الدولة، يكون القانون المنطبق هو قانون الدولة التي يوجد فيها مكان عمل صاحب العمل. وتنص المادة 23 من القرار 486 لجماعة دول الأنديز على أنه "دون الإخلال بأحكام التشريعات الوطنية لكل بلد عضو، يجوز لصاحب العمل، أياً كان شكله وطبيعته، أن ينقل جزءاً من الفوائد الاقتصادية المتأتية من الاختراعات إلى المخترعين الموظفين بهدف تعزيز النشاط البحثي في حالة الاختراعات التي تُبتكر في إطار علاقات التوظيف".

زاي. العواقب القانونية للتعيين غير الدقيق للمخترعين

125. إذا لم يقدِّم المودع أسماء المخترعين أو قدَّم أسماء غير حقيقية (بحسن نية أو عن قصد)، فقد يكون للطلب عواقب مختلفة وقد تتوفر أنواع مختلفة من سبل الانتصاف بحسب القانون المعمول به.

126. ومن الجدير بالملاحظة أن العديد من الولايات القضائية لا يبدو أن لديها متطلبات للتحقق من صحة استحقاق المخترع أو المخترعين المذكورين في الاختراع في تاريخ الإيداع (أي أنه لا يوجد سوى فحص للتأكد من تسمية شخص ما).[212]

<u>عدم تحديد المخترعين</u>

127. في تنفيذ المادة 4(ثالثا) من اتفاقية باريس (حق المخترع في أن يُذكر اسمه في البراءة)، تشترط قوانين البراءات الوطنية/الإقليمية عادةً على المودع أن يذكر اسم المخترع (أسماء المخترعين) في طلب البراءة، كجزء من الشروط الشكلية. ويدعو مكتب البراءات المودع عادةً إلى الامتثال للمتطلبات في غضون مهلة زمنية محددة. فعلى سبيل المثال، عندما لا يشير طلب براءة ياباني إلى مخترع (بالمعنى

---

[210] انظر(ي) رد فرنسا على التعميم C. 9260.
[211] المرجع نفسه.
[212] في أستراليا وكندا مثلاً.

المقصود في قانون البراءات الياباني)، يُعتبر ذلك وصفاً غير مكتمل. ويُطلب من المودع التعامل مع إجراءات التعديل في غضون إطار زمني محدد، لأنه لا يمتثل لهذه الإجراءات الضرورية.[213] وإذا عجز المودع عن القيام بذلك، يرفض المكتب الطلب.

128. وفي إسرائيل، على عكس العديد من الولايات القضائية الأخرى، لا يوجد شرط قانوني لذكر اسم المخترع أو المخترعين. ويشترط قانون براءات الاختراع الإسرائيلي أنه "إذا كان المودع شخصاً غير المخترع، فعليه أن يذكر في الطلب كيف أصبح مالكاً للاختراع". ومن الناحية العملية، يكفي أن يشير المودع في طلب البراءة إلى أحد الخيارات الثلاثة التالية للقيام بذلك: (1) "استحقاق بحكم إنفاذ القانون"؛ (2) أو "استحقاق بالنقل"؛ (3) أو "استحقاق بالاتفاق". وبموجب قانون براءات الاختراع الإسرائيلي، "يُعدّ الشخص الذي أودع طلب البراءة مالك الاختراع، ما لم يُثبت عكس ذلك".[214]

<u>تصحيح تعيين المخترعين</u>

129. تسمح العديد من قوانين البراءات بتصحيح المخترع المعيّن بشكل خاطئ. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل تعيين المخترع (المخترعين) (إما عن طريق تغيير شخص مذكور بصفة مخترع إلى شخص آخر أو إضافة شخص جديد بصفة مخترع آخر) في طلب براءة ياباني ما دام الطلب قيد النظر لدى مكتب اليابان للبراءات. وعند القيام بذلك، يجب على المودع أن يقدم سبباً للتغيير وأن يقدم إعلاناً من كل مخترع مذكور في الطلب قبل التغيير وبعده يحدِّد فيه المخترع الحقيقي (المخترعين الحقيقيين) وغير المخترع (غير المخترعين).[215]

130. وفي العديد من البلدان، لا يعد الخطأ في بيان المخترع (المخترعين) سبباً لإبطال البراءة. وفي الاتحاد الروسي، يجوز إدخال تغييرات على قائمة المؤلفين، المحدَّدة في طلب البراءة، قبل تسجيل الدولة للاختراع (الفقرة 4(9) والفقرة 5(6) من قواعد صياغة وإيداع وفحص المستندات المؤيدة للإجراءات المهمة قانوناً لتسجيل الدول للاختراعات، المعتمدة بموجب الأمر رقم 107 الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي بتاريخ 21 فبراير 2023). ويتطلب ذلك دليلاً مستندياً على الموافقة على تغيير أبوة التأليف، مذيلاً بتوقيع جميع الأفراد المدرجين سابقاً بصفة مؤلفين والأشخاص المضافين حديثاً. ويجب أن تؤكد هذه المستندات: عدم وجود نزاعات بين الأفراد المدرجة أسماؤهم سابقاً بصفة مؤلفين والأشخاص المضافين حديثاً؛ والقائمة المنقحة للمؤلفين؛ ومعلومات عن مساهمتهم الإبداعية في إبداع الاختراع. وبموجب المادة 1398(1)(5) من القانون المدني للاتحاد الروسي، يجوز إعلان البراءة باطلة إذا: كان الشخص المحدَّد بصفة مؤلف الاختراع أو صاحب البراءة لا يحق له الحصول على تلك الصفة بموجب القانون المدني؛ أو عجز عن تحديد شخص ما على أنه المؤلف أو صاحب البراءة وفقاً للقانون المدني. وبموجب المادة 1398(2) والفقرتين (1) و(2) من المادة 1406(1) من القانون المدني، وُضع إجراء قضائي للطعن في البراءات على هذه الأسس.

131. وأفادت أستراليا وكندا واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والمملكة المتحدة بوجود أحكام تتعلق بالمودع لتصحيح تفاصيل طلب البراءة، بما يشمل المخترع أو المخترعين. ففي أستراليا مثلاً، تنص المادة 104 من قانون البراءات على أنه يمكن للمودع إجراء تعديلات على طلبه الأصلي عندما يكون هناك خطأ كتابي أو خطأ واضح. ويشمل ذلك تعديل استمارة طلب البراءة التي تحتوي على حقل لإدراج المخترعين فيما يخص الاختراع المطالب بحمايته، وقد يتطلب ذلك تقديم بيان بأسباب الإذن بالتعديل.[216]

132. وفي فنلندا، توجد أحكام في "المبادئ التوجيهية للبحث والفحص" تجيز لصاحب البراءة حذف اسمه بصفته مخترعاً معيّناً. وفي كندا، يمكن لصاحب البراءة التخلي عن جزء من مواصفات البراءة التي ادعى أنه كان مخترعها ولكنه لم يكن كذلك، ولكن وفقاً للمادة 48 من

---

[213] انظر(ي) رد اليابان على التعميم C. 9141.

[214] المادة 11(ب) والمادة 76 من قانون براءات الاختراع الإسرائيلي رقم 5727 لسنة 1967؛ و"الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"* .

[215] مكتب اليابان للبراءات، "تصحيح المخترعين"، القسم 2: "تغيير المخترع (إضافة/حذف)"، https://www.jpo.go.jp/system/process/shutugan/madoguchi/info/faq-after-filing/hatsumesha-hose/index.html?utm_source=chatgpt.com

[216] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"* .

قانون البراءات، فإن هذا مشروط بقيام صاحب البراءة بتضمين هذا الجزء عن طريق الخطأ أو الصدفة أو عن غير قصد، ودون أي نية متعمدة للاحتيال على الجمهور أو تضليله.[217]

إبطال البراءات وإلغاؤها

133. في بعض الولايات القضائية، قد يؤدي التعيين غير الدقيق للمخترع إلى إبطال البراءة أو إلغائها، وبخاصةٍ عندما يتبيَّن وجود خلل في الاستحقاق. وقد يثير التعيين الخاطئ، منذ البداية، تساؤلات عما إذا كان المودع أو صاحب البراءة قد اشتق حق الملكية من المخترع الحقيقي؛ وفي حالة عدم نقل الحق في البراءة على النحو الواجب، لا يجوز أن يكون المودع أو صاحب البراءة خلفاً شرعياً في حق الملكية بموجب القانون المعمول به.

134. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يؤدي الإعلان غير الصحيح لأبوة الاختراع في طلب البراءة إلى الإبطال، لأن "البراءة تكون باطلة إذا تم تسمية عدد أقل أو أكبر من المخترعين الحقيقيين"[218] أو عدم قابلية إنفاذ البراءة في حالة وجود نية لخداع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية[219]. ومع ذلك، توجد أيضاً إمكانية لتصحيح الأخطاء في أبوة الاختراع. وبالنسبة لطلبات البراءات، تنطبق المادة 116(ج) من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة، مما يمنح مدير مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية السلطة التصحيحية، وبالنسبة للبراءات الصادرة، يمكن لمحكمة فيدرالية أو مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، وفقاً للمادة 256 من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة، تصحيح تعيين المخترع. ونظراً إلى أنه يتعين على المحاكم السماح لصاحب البراءة بتصحيح أبوة الاختراع المذكورة بشكل خاطئ قبل إعلان بطلان البراءة،[220] تصبح آثار ارتكاب خطأ في أبوة الاختراع مخففة.

135. ويشير الجدول 1 التالي إلى أن الإخطاء في تسمية المخترع في حد ذاته لا يُعدّ، في العديد من الولايات القضائية، سبباً كافياً وحده للإلغاء؛ وإنما يتم ذلك نتيجة تطبيق الأحكام المعنية بالاستحقاق أو الاستيلاء على حقوق الغير. وتنص بعض أنظمة البراءات صراحةً على أن البراءة ليست باطلة لمجرد أنها مُنحت لشخص غير مستحق، وقد يظل الإلغاء متاحاً لأسباب أوسع نطاقاً تتعلق بالاستحقاق أو الاحتيال أو التحريف أو عدم الإفصاح. وفي أنظمة أخرى، يمكن إبطال البراءة عندما تُمنح لشخص يفتقر إلى الحق في البراءة. وفي ولاية قضائية واحدة على الأقل في الجدول التالي، يمكن أن يكون عدم تسمية المخترع الصحيح من الناحية النظرية سبباً لإبطال البراءة، وإن كانت المسألة غير محسومة.[221]

الجدول 1: إبطال الاختراع أو إلغاؤه بسبب خطأ في أبوة الاختراع أو الاستحقاق في ولايات قضائية مختارة[222]	
أستراليا	البراءة ليست باطلة لمجرد أن البراءة مُنحت لشخص لا يحق له الحصول عليها (القسم 22A) ولكن يمكن إلغاؤها بموجب القسم 138.

[217] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"* .

[218] *Gemstar-TV Guide Int'l ضد ITC*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 383، ص 1352، الملحوظة 1 (الدائرة الفيدرالية، 2004).

[219] *Frank's Casing Crew & Rental Tools ضد PMR Techs.*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 292، الصفحتان 1363 و1381.(الدائرة الفيدرالية، 2002).

[220] *Checkpoint Systems, Inc. ضد All-Tag Security S.A.*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 412، الصفحتان 1331 و1340 (الدائرة الفيدرالية، 2005).

[221] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"* .

[222] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"* ؛ وتشير جميع الاستشهادات الواردة في الجدول إلى قانون البراءات الأساسي في الولايات القضائية المعنية، باستثناء سويسرا التي تشير إلى كل من القانون الاتحادي بشأن البراءات المؤرخ 25 يونيو 1954 (الحالة اعتباراً من 1 يوليو 2025) والأمر المتعلق بالبراءات المؤرخ 19 أكتوبر 1977 (الحالة اعتباراً من 1 يوليو 2025)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

كندا	يمكن أن تؤدي عدم تسمية المخترع الصحيح للاختراع المطالب به نظرياً إلى إبطال البراءة بموجب قواعد البراءات - القسم 27(1) من قانون البراءات.[223]
شيلي	كان الإخطاء في تسمية المخترع سبباً لإبطال البراءات قبل عام 2022، ولم يكن أمام أي مالك شرعي لبراءة خيار آخر سوى طلب إعلان بطلان التسجيل. غير أن هذا القانون قد تغير الآن، ويجوز نقل البراءة إلى المالك الشرعي بموجب دعوى انتحال جديدة (المادة 50(ثانيا)).
فنلندا	التعيين غير الدقيق للمخترع على هذا النحو ليس سبباً قانونياً للإلغاء (القسم 53).
ألمانيا	لا يمكن إلغاء/إبطال براءة بسبب خطأ في تعيين المخترع فقط. ومع ذلك، يمكن إلغاء/إبطال البراءة في حالة الانتحال (الفقرة 1 من المادة 21 من قانون البراءات الألماني). ويتطلب ذلك أن يكون المحتوى الأساسي للبراءة قد استُمد من الأوصاف أو الرسومات أو النماذج أو الأدوات أو المعدات الخاصة بشخص آخر أو من عملية يستخدمها ذلك الشخص دون موافقته.
إسرائيل	لا تُبطَل البراءات بسبب خطأ في تسمية المخترعين، إلا إذا كان لذلك تأثير في ملكية البراءة.[224]
اليابان	إذا مُنحت البراءة بناءً على طلب أودعه شخص لا يحق له الحصول على براءة للاختراع المعني، فيجوز رفع دعوى قضائية لإبطال البراءة (المادة 123).
المغرب	لا يمكن إبطال البراءة أو إلغاؤها بسبب مخترع مسمى خطأ أو استحقاق غير صحيح.
جمهورية كوريا	يمكن إبطال أي براءة تُمنح لشخص لا يحق له الحصول عليها (المادة 133).
سنغافورة	- لا توجد عقوبة للإخطاء في تسمية المخترع - وهو ما تنص عليه المادة 24(2) التي تقتضي من المودع تحديد الشخص (الأشخاص) الذي يعتقد أنه المخترع (المخترعون). - يمكن إلغاء براءة إذا "مُنحت البراءة لشخص لا يحق له الحصول على تلك البراءة (سواء بمفرده أو مع أشخاص آخرين)" أو إذا "تم الحصول على البراءة عن طريق الاحتيال أو بسبب أي تحريف أو على أي عدم إفصاح أو إفصاح غير دقيق عن أي معلومات جوهرية محددة، سواء كان الشخص المسؤول عن تقديم المعلومات على علم أو كان من المفترض أن يكون على علم معقول بهذه المعلومات أو بعدم الدقة فيها" (القسم 80).

[223] تتمتع المحكمة الفيدرالية في كندا بسلطة إبطال البراءات بموجب القسم الفرعي 53(1) من قانون البراءات عندما يكون الادعاء المادي في الالتماس غير صحيح. غير أن السوابق القضائية أثبتت أنه من غير المرجح أن تؤدي عدم تسمية المخترع الصحيح إلى إبطال البراءة ما لم يكن الادعاء هدفه المتعمد التضليل. ولا تزال حالة القانون في كندا غير مستقرة بشأن هذه النقطة.

[224] في إسرائيل، يجوز لأي شخص أن يعترض على منح براءة قبل منحها، أو أن يطلب إلغاء براءة، لأسباب يكون فيها الخصم، وليس المودع، هو مالك الاختراع (المواد 30 و31(3) و73B من القانون).

سويسرا	- يؤدي عدم ذكر المخترع إلى رفض طلب البراءة (المادة 35 من القسم 3 من الأمر المتعلق بالبراءات). ولا توجد عقوبة مباشرة لتسمية المخترع الخطأ. - مع ذلك، تعلن المحكمة، بناء على الطلب، بطلان البراءة إذا لم يكن مالك البراءة هو المخترع ولا خلفه في الملكية أو إذا لم يكن له الحق في الحصول على البراءة لأسباب قانونية أخرى (المادة 26 من القسم 1 من القانون الاتحادي بشأن البراءات).
الإمارات العربية المتحدة	إذا لم يكن المودع أو صاحب البراءة مالكاً شرعياً للاختراع، ولا يحق له الحصول على براءة الاختراع، فيجوز إلغاء براءة الاختراع في إطار إعادة الفحص بعد المنح أو إبطالها في المحكمة (قرار مجلس الوزراء رقم (6)[225]، المادتان 42 و52).
المملكة المتحدة	- لا توجد عقوبة للإخطاء في تسمية المخترع - وهو ما تنص عليه القسم 13(2)(أ) التي تقتضي من المودع تحديد الشخص (الأشخاص) الذي *يعتقد* أنه المخترع. - مع ذلك، يمكن إلغاء البراءة إذا "مُنحت البراءة لشخص لا يحق له الحصول على تلك البراءة" [القسم 72(1)(ب)].

<u>نقل الحقوق</u>

136. فيما يتعلق بذكر أبوة الاختراع بشكل غير دقيق، توفر العديد من النظم القانونية آليات لنقل أو منح الحقوق للشخص المؤهل عوضاً عن إسقاط الحماية. وتبعاً لمرحلة الإجراءات، يمكن أن تشمل سبل الانتصاف إحالة الطلب أو نقل البراءة الممنوحة أو تصحيح السجل أو إعلان قضائي يوضح الاستحقاق. وقد تكون هذه التدابير متاحة قبل المنح وبعده، وقد يجوز تنفيذها بالتوازي مع إجراءات الإلغاء/الإبطال، وقد تخضع لحدود زمنية واستثناءات تتعلق بسوء النية في بعض الحالات.

137. وفي فرنسا، وفقاً للمادة L611-8، إذا تم طلب سند ملكية صناعية استناداً إلى اختراع مأخوذ من المخترع أو خلفائه في الملكية أو انتهاكاً لالتزام قانوني أو تعاقدي، يجوز للطرف المتضرر المطالبة بملكية السند أو بالسند الممنوح. وتُمنع دعاوى المطالبة بالملكية بعد خمس سنوات من تاريخ نشر منح سندات الملكية الصناعية. ومع ذلك، في حالة سوء النية وقت إصدار السند أو الحصول عليه، تكون مدة التقادم خمس سنوات من تاريخ انقضاء السند. وفضلاً عن ذلك، في فرنسا، يجب على المودع تحديد المخترع الذي يجب أن يكون شخصاً طبيعياً. ولا يتحقق المعهد الوطني للملكية الصناعية من دقة تعيين المخترع، إذ تقع هذه المسؤولية على عاتق المودع أو وكيله حصراً. ومع ذلك، يتأكد المكتب من تعيين المخترع على النحو الواجب.[226]

138. ويبيِّن الجدول 2 التالي أنه في العديد من الولايات القضائية، قد تكون سبل الانتصاف للنقل متاحة من خلال القنوات الإدارية والقضائية على حد سواء. وإضافةً إلى ذلك، تميِّز بعض الأطر بين الأنظمة السابقة للمنح والأنظمة اللاحقة للمنح. وفي ولاية قضائية واحدة على الأقل في الجدول التالي، يجوز للشخص المؤهل الحصول على إعلان الأهلية للحصول على براءة ملغاة. وفي نظام واحد على الأقل، تُتاح إجراءات التعيين بالتوازي مع إجراءات الإبطال كخيارين للشخص المستحق. وبموجب بعض الأطر القانونية، تُمنح تعويضات في حال الاستيلاء على الحقوق، بالإضافة إلى منح سند الملكية للشخص المستحق.[227]

---

[225] قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2022 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2021 في شأن تنظيم وحماية حقوق الملكية الصناعية.

[226] انظر(ي) رد فرنسا على التعميم C. 9260.

[227] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"*.

الجدول 2: نقل الحقوق في ولايات قضائية مختارة[228]	
أستراليا	- يجوز للشخص المؤهل تقديم طلب للحصول على إعلان بأهلية الشخص للحصول على براءة ملغاة وعدم أهلية صاحب براءة سابق (القسم 35). - يجوز تصحيح سجل البراءات بقرار من المفوض (القسم 191A) أو بأمر من المحكمة (القسم 192).
كندا	للمحكمة الفيدرالية اختصاص تغيير المخترعين المذكورين في سجل البراءات بعد منح البراءة (القسم 52).
شيلي	يجوز للمالك الشرعي أن يطلب نقل تسجيل البراءة، وكذلك طلب تعويض (المادة 50(ثانيا)).
فنلندا	قد تؤدي مطالبة المخترع الحقيقي إلى إجراءات نقل لدى المكتب قبل المنح (القسم 18) أو في المحكمة بعد المنح (القسم 53).
ألمانيا	يمكن للشخص المستحق أو الطرف المتضرر من الاستيلاء على حقوقه أن يطلب من مودع البراءة أن يتنازل له عن الحق في منح البراءة. وعندما يكون الطلب قد نتج عنه براءة قبل ذلك، يمكنه أن يطلب من مالك البراءة نقل البراءة (القسم 8).
إسرائيل	- إذا طُعن في ملكية الاختراع عن طريق اعتراض سابق للمنح (القسم 31(3))، فيجوز للخصم أن يطلب منحه البراءة، ويجوز للمسجِّل منح البراءة - بالإضافة إلى أي تعويض آخر - للشخص الذي أثبت أنه مالك الاختراع (القسم 33(أ)). - بعد منح البراءة، يمكن رفع دعوى مدنية لنقل الحقوق على أساس الملكية إلى المحكمة. وفي إجراءات إبطال البراءات لأسباب تتعلق بالملكية، لا يوجد سبيل انتصاف لنقل الملكية.[229]
اليابان	يجوز للشخص الذي له الحق في الحصول على البراءة الخاصة بالاختراع المعني أن يطلب من صاحب البراءة نقل حق البراءة (المادة 74).
المغرب	يجوز للشخص المتضرر أن يطالب بملكية سند الملكية الممنوح لاختراع مسروق من المخترع (المادة 19).
جمهورية كوريا	يجوز للشخص الذي له الحق في الحصول على البراءة أن يرفع دعوى لنقل البراءة (المادة 99-2).
سنغافورة	- قبل منح البراءة، يجوز لأي من المالكين المشاركين في الطلب أن يسأل ما إذا كان ينبغي نقل أي حق في الطلب أو منحه لأي شخص آخر (القسم 20(1)(ب)). - بعد منح البراءة، يجوز لأي شخص له (أو يدعي أن له) نصيب في ملكية البراءة أن يسأل ما إذ كان ينبغي نقل أي حق في البراءة أو منحه لأي شخص آخر (القسم 47(1)(ج)).

[228] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"* ؛ وتشير جميع الاستشهادات الواردة في الجدول إلى قانون البراءات الأساسي في الولايات القضائية المعنية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

[229] الدائرة المدنية، 19/4052، Y.S.M. Lebinyan ضد Tadbik (2020/9/12).

سويسرا	ينص قانون البراءات السويسري على دعوى للتنازل (المادة 29) كما يلي: إذا أودع طلب البراءة شخص لا يحق له الحصول على البراءة، جاز للشخص المؤهل تقديم طلب لنقل طلب البراءة إليه أو طلب نقل البراءة إليه أو رفع دعوى لإبطال البراءة في حالة منح البراءة.
الإمارات العربية المتحدة	يجوز لصاحب الحق في الاختراع أن يطلب من الوزارة نقل الطلب أو براءة الاختراع أو شهادة المنفعة إليه (المادة 9).
المملكة المتحدة	يجوز للشخص الذي لديه (أو يدعي أن لديه) نصيب في ملكية البراءة أن يسأل ما إذا كان ينبغي نقل أي حقوق بموجب البراءة أو منحها لشخص آخر (القسم 37).

الأشخاص الذين يحق لهم الطعن في تعيين المخترع

139. في بعض البلدان، لا تتاح فرصة الطعن في تسمية غير دقيقة للمخترع أو استحقاق غير صحيح للاختراع إلا لشخص يدعي أنه المخترع الحقيقي. وفي بلدان أخرى، قد يجوز لأطراف أخرى الطعن في دقة المخترعين المعيّنين.[230]

140. ويبيِّن الجدول 3 التالي الأشخاص الذين يجوز لهم الطعن في تعيين المخترع (أو المخترعين) عبر عدد من الولايات القضائية المختلفة. ويوضح الجدول أنه يجوز غالباً اتخاذ أحد الخيارات التالية: "1" مسارات التصحيح التي يستهلها المودع؛ "2" والإجراءات التي يتخذها المخترع الحقيقي؛ "3" والإجراءات التي يتخذها الأشخاص الذين لديهم نصيب في الملكية؛ "4" والطعون التي يقدِّمها أي شخص أو أي شخص مهتم. وإضافة إلى ذلك، في عدد من الأطر، قد تبادر السلطات العامة بإجراءات الطعن أو تقبل الطعون، بما في ذلك عن طريق طلبات تقدِّمها أطراف أخرى في أثناء الفحص. وقد يختلف الوضع قبل المنح مقارنةً ببعد المنح، إذ تختص بعض الأنظمة بالمنازعات السابقة للمنح وتحيل المنازعات اللاحقة للمنح إلى المحاكم أو إجراءات استحقاق محددة.[231]

الجدول 3: الأشخاص الذين يحق لهم الطعن في تعيين المخترع[232]	
أستراليا	- المودع (لتعديل طلبه الخاص، القسم 104). - ينبغي منح البراءة للشخص الذي يطالب بها عوضاً عن المودع (القسمان 35 و36). - وزير أو أي شخص آخر يعارض منح البراءة لعدم الدقة في استحقاق صاحب البراءة (القسم 59 - البراءات القياسية، القسم 101M - براءات الابتكار). - يجوز للوزير أو أي شخص آخر أن يقدِّم طلباً إلى محكمة معيّنة للحصول على أمر بإلغاء براءة بسبب عدم دقة استحقاق صاحب البراءة (القسم 138).
كندا	- يمكن للمودع طلب تصحيح في تسمية المخترعين (القسم 106 - قواعد البراءات). - يجوز لصاحب البراءة التخلي عن موضوع الحماية المشمول بالبراءة(القسم 48 من قانون البراءات).

[230] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"* .

[231] المرجع نفسه.

[232] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة "الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"؛ وتشير جميع الاستشهادات الواردة في الجدول إلى قانون البراءات الأساسي في الولايات القضائية المعنية، باستثناء سويسرا التي تشير إلى كل من القانون الاتحادي بشأن البراءات المؤرخ 25 يونيو 1954 (الحالة اعتباراً من 1 يوليو 2025) والأمر المتعلق بالبراءات المؤرخ 19 أكتوبر 1977 (الحالة اعتباراً من 1 يوليو 2025)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

	- ينبغي منح البراءة للشخص المطالب بها فضلاً عن المودع (المودعين) المذكورين (القسم 31). - يمكن للمفوض أو "أي شخص مهتم" أن يقدِّم طلباً إلى المحكمة الاتحادية لتغيير أو شطب سجل الاختراع (القسم 52).
شيلي	يجوز "للمالك الشرعي" أن يطلب نقل تسجيل البراءة (المادة 50(ثانيا)). - يجوز لأي "طرف مهتم" تقديم اعتراض على أي طلب (حتى 30 يوماً بعد النشر).
فنلندا	- يمكن للمودع إضافة مخترع بعد تقديم الطلب (القسم C.3.1 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص، بدون أساس قانوني). - يجوز للمخترع حذف نفسه (القسم C.3.1 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص، بدون أساس قانوني). - شخص يدعي أنه المخترع الحقيقي (الأقسام 17 و18 و53).
ألمانيا	- الشخص المستحق الذي قدَّم شخص غير مستحق طلباً بشأن اختراعه (القسم 8). - الطرف المتضرر من الاستيلاء على الحقوق (القسم 8).
إسرائيل	- يجوز لأي شخص أن يعترض على منح براءة قبل منحها لأسباب يكون فيها الخصم، وليس المودع، هو مالك الاختراع (القسمان الفرعيان 30 و31(3) من القانون). ووفقاً للسوابق القضائية، فإن الاعتراض على هذه الأسس لن يقتصر على المالك الحقيقي، بل سيكون مفتوحاً لأي شخص.[233] - للمخترعين أو أقرب الأقارب الحق غير القابل للتصرف في المطالبة بذكر أسمائهم في المواصفات والسجل وفي شهادة البراءة (القسمان 39 و42 من قانون البراءات).
اليابان	- يجوز للشخص الذي يقوم بإجراء أن يجري تعديلاً (القانون 17). - يجوز للشخص الذي له الحق في الحصول على البراءة الخاصة بالاختراع المعني أن يطلب من صاحب البراءة نقل حق البراءة (المادة 74). - يجوز للشخص الذي له الحق في الحصول على البراءة أن يقيم دعوى لإبطال البراءة (المادة 123).
المغرب	يجوز للمخترع أن يعترض على ذكر اسمه في البراءة (المادة 20).
جمهورية كوريا	- يمكن للمودع إضافة أو تصحيح أسماء المخترعين (المادة 28(1) من قواعد الإنفاذ). - بين الإيداع والمنح، يمكن لطرف آخر تقديم معلومات ويجوز للفاحص الرجوع إلى المعلومات المقدمة عند اتخاذ قرار الرفض (المادة 63-2). - يمكن للطرف المعني (من لديهم الحق في الحصول على البراءة فقط) أن يسعى إلى إبطال براءة أو نقل الحقوق عليها (المادة 133 والمادة 99-2). - يمكن للفاحص أن يطلب إبطال براءة (المادة 133).

[233] القضية المدنية رقم 217 لسنة 1986، Shachter ضد .Abmatz Ltd، المجلد 44، العدد 2، قرارات المحاكم، ص 846 (1990)؛ والقضية المدنية (مقاطعة تل أبيب) رقم 3032 لسنة 2006، Kamil ضد Bezeq Benleumi Ltd.- P.T. Nevo Legal Database (16 يناير 2007).

سنغافورة	- يجوز للمودع أن يقدِّم طلباً إلى المسجِّل لتصحيح خطأ في بيان أبوة الاختراع (القاعدة 91). - يمكن "لأي شخص" إحالة مسألة استحقاق البراءة إلى المسجِّل قبل منحها (القسم 20(1)(أ)). - يجوز لأي شخص لديه (أو يدعي أن لديه) نصيب في ملكية براءة أن يسأل عن المالكين الحقيقيين للبراءة (القسم 47(1)(أ)) أو ما إذا كان ينبغي منح البراءة للأشخاص الذين مُنحت لهم (القسم 47(1)(ب)). - أي شخص يدعي أنه كان يجب ذكره بصفة مخترع في أي براءة/طلب أو أي شخص يدعي أنه لا ينبغي ذكر أي مخترع في أي براءة/طلب بتلك الصفة (القسم 24).
سويسرا	- يمكن لكل من المودع والمخترع المعيّن تصحيح الأخطاء في بيان أبوة الاختراع (المادة 37 من الأمر المتعلق بالبراءات). - يمكن لطرف آخر رفع دعوى للتنازل عن طلب البراءة إذا كان الطلب قد قدَّمه مودع غير مستحق (المادة 29 من قانون البراءات، وانظر(ي) المادة 3 من قانون البراءات فيما يتعلق بالاستحقاق). وإذا كانت البراءة قد مُنحت بالفعل، فيجوز لذلك الطرف تقديم طلب لنقل البراءة إليه أو إبطالها (النقل: المادة 29 من قانون البراءات؛ الإبطال: المادة 26 من قانون البراءات).
الإمارات العربية المتحدة	- يجوز "لمقدم الطلب" طلب تصحيح الأخطاء (بما في ذلك تصحيح أو إضافة أو حذف مخترع) في الطلب (المادة 26 من قرار مجلس الوزراء رقم (6)). - "أي شخص" فيما يتعلق بطلب إلغاء براءة مسجَّلة عن طريق المكتب (المادة 42 من قرار مجلس الوزراء رقم (6)). - "الطرف المعني الذي لديه مصلحة جوهرية" فيما يتعلق بطلب إبطال براءة عن طريق المحاكم (المادة 42 من قرار مجلس الوزراء رقم (6)). - "صاحب الحق في الاختراع" فيما يتعلق بنقل الطلب أو البراءة (المادة 9 من القانون الاتحادي رقم (11)).
المملكة المتحدة	- يجوز للمودع تقديم طلب إلى المراقب لتصحيح خطأ كتابي، بما في ذلك اسم المخترعين (القسم 117). - يمكن لأي شخص يدعي أنه لا ينبغي ذكر شخص ما بصفة مخترع تقديم طلب إلى المراقب للحصول على شهادة في هذا الشأن (القسم 13(3)).[234] - أي شخص يدعي أنه يجب منحه البراءة عوضاً عن المودع أو إضافةً إليه (قبل أو أثناء الطلب، الأقسام 8 و12 و82). - أي شخص لديه (أو يدعي أن لديه) نصيب في ملكية براءة (بعد المنح، القسمان 37 و72(1)(ب)).

[234] تاريخياً، اقتصرت المطالبات بموجب هذا القسم من قانون البراءات في المملكة المتحدة على الكيانات التي لها مصلحة مباشرة في البراءة.

توقيت الطعن في تعيين المخترع

141. في بعض الولايات القضائية، تقتصر إمكانية الطعن على فترة محددة من دورة الطلب أو البراءة. وفي حالات أخرى، يمكن الشروع في الطعون في أي وقت طوال مدة الطلب أو البراءة.

142. ويعرض الشكل 1 التالي مقارنة مبسطة بين المهل الإجرائية في عدد من الولايات القضائية التي تجيز الطعن في تعيين المخترع أو الاستحقاق. ويشير مصطلح "الأطراف الأخرى" إلى الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى إثبات أن لهم نصيب في ملكية الطلب أو البراءة. ويشير مصطلح "الأطراف المعنية" إلى الأشخاص الذين يطالبون بالحق في الطلب أو البراءة. وفي بعض الولايات القضائية، قد تُتاح فرصة الطعن في مرحلة معيّنة بمقتضى حكم قانوني أو إجرائي واحد أو أكثر. وللتوضيح، لم تُدرَج حالات التعديلات/التصحيحات التي يجريها المودعون على طلباتهم الخاصة.[235]

143. ومن الجدير بالملاحظة أن فرصة الطعن في وقت معيّن قد تستند إلى حكم واحد أو أكثر من أحكام بلد معيّن. فعلى سبيل المثال، يندرج الحق في الطعن في استحقاق البراءات في المملكة المتحدة في نطاق الأقسام 8 و12 و82 من قانون البراءات من حيث الطعن قبل المنح، والقسم 37 أو 72 من حيث الطعن بعد المنح، ويقتصر ذلك عادةً على فترة زمنية مدتها عامان بعد منح البراءة.[236]

144. وفي معظم الحالات التي تكون فيها المهلة المتاحة للطعن محدودة، قد توجد استثناءات مسموح بها في الحالات التي يكون فيها التعيين غير الدقيق ناتجاً عن تصرف المودع بسوء نية. فعلى سبيل المثال، يجوز تقديم مطالبة في سنغافورة حتى فترة تصل إلى سنتين من تاريخ المنح، ما لم يثبت أن أي شخص مسجَّل بصفة مالك للبراءة كان على علم في وقت منح البراءة أو، بحسب مقتضى الحال، في وقت نقل البراءة إلى الشخص المعني (سواء بمفرده أو مع أشخاص آخرين بحسب الحال) أن ذلك الشخص غير مستحق (القسم 47(5)(ب)).[237]

---

[235] "الآثار القانونية لعدم تسمية المخترع بدقة"، إسهام مشترك مقدَّم من أستراليا وكندا وشيلي وفنلندا وألمانيا وإسرائيل واليابان والمغرب وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة إلى لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لأغراض تحديث الوثيقة SCP/35/7 المعنونة *"الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع"*.

[236] المرجع نفسه.

[237] المرجع نفسه.

الشكل 1: مهلة الطعن في تعيين غير دقيق للمخترع/الاستحقاق في ولايات قضائية مختارة[238]

[238] المرجع نفسه.

الجدول الزمني للطلب/البراءة الممنوحة:

† أستراليا + إسرائيل: يجوز للأطراف الأخرى الطعن في الاستحقاق قبل المنح في غضون فترة الاعتراض البالغة 3 شهر من إعلان قبول البراءة

* قد تنطبق ظروف استثنائية خرج المهل المقررة (في حال سوء النية مثلاً)

سادساً. حالة نظام DABUS

ألف. لمحة عامة عن تطبيقات نظام DABUS

145. في ظل التطور التكنولوجي السريع في مجال الذكاء الاصطناعي، ليس من المستغرب أن تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي البشر في عملية صنع الاختراعات وأن يعتبرها البعض المخترعين الوحيدين.[239] وأبرز مثال على ذلك هو ما يسمى بحالة نظام DABUS، التي سميت على اسم نظام الذكاء الاصطناعي "جهاز التشغيل التمهيدي المستقل للوعي الموحد" (DABUS).

146. ويمكن تفسير تشغيل نظام الذكاء الاصطناعي هذا، بأبسط طريقة، بوصفه نظاماً يتكون من شبكتين عصبيتين[240] حيث تُدرَّب الشبكة الأولى على البيانات، مما يغير أوزان الاتصال بين العقد، وتخزن البيانات. ثم تقوم الشبكة الأولى "بتوليد ضوضاء" عن طريق زيادة تغيير أوزان الاتصال الخاصة بها، مما يؤدي بشكل أساسي إلى إفساد البيانات التي تم تدريبها عليها ويولد مخرجات جديدة. والناتج الجديد هو تباين في العناصر التي تم تدريب النظام عليها في البداية. وتعرف الشبكة الثانية البيانات التي تم تدريب الشبكة الأولى عليها، ومن ثم يمكنها تحديد ما إذا كان ما يخرج من الشبكة الأولى جديداً ومدى اختلافه. ويمكن للشبكة الثانية التحكم في مستوى الضوضاء في الشبكة الأولى ويمكن أيضاً تدريبها على نمذجة مخرجات الشبكة الأولى. فباختصار، يزعم أن الشبكة الأولى تنتج مخرجات جديدة بسرعة خارقة وأن الشبكة الثانية تقيّم مدى "جودة" أداء هذه المخرجات. وفي ظل المستوى التكنولوجي الحالي، يمكن أن يتكون نظام الذكاء الاصطناعي هذا من آلاف الشبكات العصبية، كل منها يمثل مفاهيم معيّنة، مثل "الدفء" أو "المتعة" وكيفية ارتباطها ببعضها بعضاً - أي يمكن أن يؤدي الطعام الدافئ إلى الاستمتاع مثلاً. وفي عملية غير خاضعة للإشراف، يزعم أن الآلة تجمع بين الأفكار الأساسية لتشكيل أفكار لمعقدة وتتوقف عندما تتبلور فكرة معقدة في شكل مفهوم بارز بخاصةٍ.

147. ويُزعم أن نظام DABUS قدم اختراعين منفصلين هما: "1" منارة ضوئية وامضة لجذب المزيد من الاهتمام في حالات الطوارئ؛ "2" وحاوية طعام كسورية. ويزعم، فيما يتعلق بالاختراع الأول، بأنه لم يطلب من نظام DABUS اختراع "ضوء طوارئ وامض" وإنما البحث عن حلول لتفادي حالات الوفاة.[241] ولذلك، يُزعم أن النظام جمع بين أفكار آلية الضوء الوامض الجديدة والحاجة إلى جذب الانتباه في حالات الطوارئ، فولد مطالبة ببراءة.[242]

148. وقد أودع ستيفن ثالر طلبَي البراءة الخاصين بهذين الاختراعين في المملكة المتحدة ولدى المكتب الأوروبي للبراءات، حيث لم تكن توجد حاجة للكشف عن المخترع في البداية في كلا البلدين.[243] وبعد أن دعاه المكتب الأوروبي للبراءات إلى ذكر المخترع، عين ثالر نظام DABUS بصفة مخترع وذكر نفسه بصفة صاحب عمل نظام الذكاء الاصطناعي. ثم جادل ثالر بأنه حصل على الحق في البراءة بوصفه خلفاً في الملكية. ويُذكر أن ثالر أودع طلبات بعد ذلك في 15 بلداً إضافياً.[244]

149. وتلقى المكتب الدولي للويبو طلباً دولياً عملاً بالمادة 3(1) من معاهدة البراءات يحمل رقم الطلب PCT/IB2019/057809 وتاريخ الإيداع 17 سبتمبر 2019. وفي استمارة طلب معاهدة البراءات، ذُكر في خانة المخترع "DABUS، ولد الاختراعَ بشكل مستقل نظام ذكاء اصطناعي". وفضلاً عن ذلك، قُدِّم إعلان بشأن هوية المخترع وفقاً للقاعدتين 17.4"1" و51(ثانيا)1(أ)"1" من معاهدة البراءات، تضمن ما يلي:

> "DABUS، ولد الاختراعَ بشكل مستقل نظام ذكاء اصطناعي كائن في 1767 شارع واترفول دكتور، سنت شارلز، ميزوري، 63303 الولايات المتحدة الأمريكية، والنظام هو مخترع الموضوع الملتمسة حماية بموجب هذا الطلب الدولي".

150. وعولج الطلب الدولي بشكل عادي، نظراً إلى أنه وفقاً للمادة 4(4) من معاهدة البراءات، لا يترتب على عدم الإشارة في استمارة العريضة إلى اسم المخترع والمعلومات الأخرى المنصوص عليها والخاصة به أي أثر في الدول المعيّنة التي يتطلب تشريعها الوطني

---

[239] Ryan Abbott، Intellectual property and artificial intelligence: an introduction [الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي: مقدمة]، في *Research Handbook on Intellectual property and Artificial Intelligence [دليل البحوث في مجال الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي]*، الصفحات 2 و11 إلى 13 (طبعة عام 2022).

[240] التفسير الوارد في هذه الفقرة فيما يتعلق بكيفية عمل نظام DABUS مستمد من ص 17 من المرجع السابق.

[241] المرجع نفسه.

[242] المرجع نفسه.

[243] المرجع نفسه، ص 16.

[244] المرجع نفسه.

تقديم هذه البيانات، ويجيز مع ذلك تقديمها في وقت لاحق لتاريخ إيداع الطلب الوطني. وفضلاً عن ذلك، لا يترتب على عدم تقديم البيانات المذكورة في مذكرة منفصلة أي أثر في الدول المعيّنة التي لا يتطلب تشريعها الوطني تقديم تلك البيانات.[245]

باء. قرارات مكاتب الملكية الفكرية وأحكام المحاكم

151. تلقت مكاتب مختلفة للملكية الفكرية طلبات يُشار فيها إلى DABUS بصفة المخترع إما عن طريق دخول الطلب المودع بناءً على معاهدة البراءات المرحلة الوطنية وإما بطريق الإيداع المباشر. ويرد فيما يلي عرض موجز لبعض الإجراءات في مكاتب الملكية الفكرية والمحاكم (إن وُجدت).

أستراليا

152. دخل طلب معاهدة البراءات المرحلة الوطنية في أستراليا في 9 سبتمبر 2020. ووجد مكتب أستراليا للملكية الفكرية أن معاملة آلة الذكاء الاصطناعي بصفة مخترع لا تتفق مع المادة 15(1) من قانون البراءات[246]. ولا يمتثل ذلك تحديداً لأحكام المادة 15(1)(أ) التي تقتضي أن يكون المخترع شخصاً. ولن يكون التنازل من آلة الذكاء الاصطناعي إلى المودع وفقاً للمادة 15(1)(ب) من قانون البراءات ممكناً، لأن القانون لا يعترف حالياً بأهلية أنظمة الذكاء الاصطناعي للتنازل عن الممتلكات.[247] وفضلاً عن ذلك، تنص المادة 15(1)(ج) من قانون البراءات على أنه يجوز منح براءة لشخص يستمد ملكية الاختراع من المخترع. ومع ذلك، وُجد أيضاً أن ذلك الحكم غير قابل للتطبيق. ولاحظ مكتب أستراليا للملكية الفكرية أنه على الرغم من أنه "من الممكن اعتبار أن آلة الذكاء الاصطناعي تنقل معلومات عن اختراع إلى مالك الآلة لأي غرض وجميع الأغراض"، فإن آلة الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون لها "مصلحة نفعية في أي ممتلكات" على النحو المنصوص عليه في السوابق القضائية المعمول بها.[248] ونظراً إلى أن نظام الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون مخترعاً، قرر مكتب أستراليا للملكية الفكرية أنه من غير الممكن تحديد الشخص الذي يمكن منحه براءة. ومن ثم، لم يمتثل الطلب للائحة 3.2C من اللائحة التنفيذية للبراءات، التي تشترط، من بين أمور أخرى، على المودع ذكر اسم المخترع. وبناءً على ذلك، خلص مكتب أستراليا للملكية الفكرية إلى أن الطلب سقط عملاً بالقاعدة 3.2C(5).

قرارات المحكمة

153. وتم الطعن في قرار مكتب أستراليا للملكية الفكرية. وقضت محكمة أستراليا الفيدرالية بأن نظام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مخترعاً لأغراض قانون البراءات الأسترالي لسنة 1990.[249] واستند الحكم بخاصةٍ إلى حجة أن مصطلح "المخترع" هو اسم مجرد يمكن أن يكون شخصاً أو شيئاً يخترع.[250] وفضلاً عن ذلك، رأت المحكمة أنه لا يوجد في قانون البراءات الأسترالي ما ينفي صراحة الاقتراح القائل بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مخترعاً[251] وأن الحكم ما يهدف إلا إلى مواكبة واقع الاختراعات والطبيعة المتطورة لمصطلح "المخترع" كما هو الحال مع مصطلح "الاختراعات" الذي تطور بمرور الوقت.[252] ويلفت القرار الانتباه إلى التمييز بين الملكية وأبوة الاختراع عن طريق تسليط الضوء على حقيقة أن الاعتراف بنظام DABUS بصفة مخترع لا يعني، في الوقت نفسه، أن الذكاء الاصطناعي يمتلك الاختراع.[253]

---

[245] المادة 4(4) من معاهدة البراءات.

[246] تنص المادة 15(1) من قانون البراءات الأسترالي على ما يلي:
"(1) رهناً بأحكام هذا القانون، لا يجوز منح براءة إلا:
(أ) للمخترع؛
(ب) أو من يحق له تخويل البراءة للشخص المعني لدى حصوله على البراءة؛
(ج) أو من يستمد ملكية الاختراع من المخترع أو الشخص المذكور في الفقرة (ب)؛
(د) أو الممثل القانوني للشخص المتوفى المذكور في الفقرة (أ) أو (ب) أو (ج).

[247] Stephen L. Thaler [2021] APO 5 (9 فبراير 2021)، الفقرة 26.

[248] المرجع نفسه، الفقرة 27 مع إشارات أخرى إلى *طلب H* في الحاشية 19 والفقرة 28.

[249] *Thaler ضد Commissioner of Patents* [2021]، محكمة أستراليا الفيدرالية، ص 879، الفقرة 10، https://artificialinventor.com/wp-content/uploads/2021/08/Thaler-v-Commissioner-of-Patents-2021-FCA-879.pdf.

[250] المرجع نفسه، الفقرة 120.

[251] المرجع نفسه، الفقرة 118.

[252] المرجع نفسه، الفقرة 121.

[253] المرجع نفسه، الفقرات 12 و165 إلى 200.

154. ونقضت محكمة أستراليا الفيدرالية بكامل هيئتها قرار محكمة أستراليا الفيدرالية في أبريل 2022، وقضت بأن نظام الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون مخترعاً بموجب قانون البراءات الأسترالي، وإنما يجب أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً.[254] وعلى الرغم من أن مصطلح "المخترع" غير معرّف في قانون البراءات، فإن هذا المصطلح في المادة 15(1)(أ) يعتبر "الشخص المسؤول عن المفهوم الابتكاري".[255] ونظراً إلى السوابق القضائية المتعلقة بتحديد هوية المخترع، ذكرت المحكمة أن "القانون المتعلق بحق شخص ما في الحصول على براءة يستند إلى اختراع ناشئ لأغراض قانون البراءات عن عقل شخص طبيعي أو أشخاص طبيعيين".[256] ومن ثم، خلصت المحكمة إلى أن منح البراءة مكافأة لجهد بشري.[257]

155. ونظراً إلى أن المحكمة العليا لأستراليا رفضت أي استئناف آخر، فإن قرار محكمة أستراليا الفيدرالية بكامل هيئتها نهائي.[258]

156. ونوقش القرار المتعلق بنظام DABUS في دليل الممارسات والإجراءات المتعلقة بالبراءات الصادر عن المكتب الأسترالي للملكية الفكرية، وأوضح ذلك الدليل أنه يجب للمخترع أن يكون مخترعاً بشرياً. ويرد ملخص لمبادئ النظر في أبوة الاختراع البشرية في الدليل.[259]

البرازيل

157. بعد دخول طلب معاهدة البراءات المرحلة الوطنية، تضمن الطلب رقم BR 11 2021 008931-4 A2[260] الإشارة إلى نظام DABUS بصفة مخترع مع توضيح أن الاختراع ولده نظام ذكاء اصطناعي بشكل مستقل. ويرى المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية حالياً أن المخترع هو شخص طبيعي، وليس لديه تعريف محدد لمن ينبغي أن يكون المخترع في سياق اختراع ولده نظام ذكاء اصطناعي.[261] ونتيجةً لذلك، أصدر مكتب المدعي العام الاتحادي للمعهد الوطني للملكية الصناعية رأيا قانونياً في أغسطس 2022 أشار فيه إلى أنه لا يمكن تعيين الذكاء الاصطناعي بصفة مخترع.[262]

كندا

158. بعد دخول طلب معاهدة البراءات المرحلة الوطنية في كندا، بدأ المكتب الكندي للملكية الفكرية في معالجة طلب براءة نظام DABUS (الطلب رقم CA 3137161). وأصدر إشعار امتثال بتاريخ 8 نوفمبر 2021.[263] وأشار الإشعار إلى حقيقة أن طلب البراءة أدرج آلة بصفة مخترع. ومن ثم، فإن الطلب لا يتوافق مع المادة 27(2) من قانون البراءات الكندي (يجب للمخترع أو الممثل القانوني للمخترع إيداع طلب البراءة) والمادة 54 من قواعد البراءات (يجب الإشارة إلى جملة أمور منها الاسم والعنوان البريدي لكل مخترع وبيان أهلية المودع للإيداع)، لأنه بموجب القانون الكندي، لا يبدو من الممكن أن يكون للآلة حقوق أو أن تنقل الآلة حقوقاً إلى إنسان.

159. وجادل المودع، في رده المؤرخ 22 يوليو 2022 على إشعار الامتثال،[264] بأنه استمد الحق في إيداع طلب البراءة من ملكيته لنظام DABUS، بناءً على مبدأ الملكية الناشئة عن حق الريع الذي يقضي بأن لمالك الشيء الحق في كل ثماره. وقد استنتج المكتب الكندي للملكية الفكرية من هذا الرد بأن الطلب لا يتوافق مع القسم 27(2) من قانون البراءات الكندي ولا مع القسم الفرعي 54(1) من قواعد البراءات. وأفاد المودع أيضاً، في رده المؤرخ 15 أغسطس 2024، بأن الطلب قد أحيل إلى لجنة استئناف البراءات في المكتب الكندي للملكية الفكرية لاستعراضه.[265]

---

[254] *Commissioner of Patents ضد Thaler* [2022] محكمة أستراليا الفيدرالية بكامل هيئتها، ص 62، الفقرتان 108 و113.
[255] المرجع نفسه، الفقرة 101.
[256] المرجع نفسه، الفقرة 105.
[257] المرجع نفسه، الفقرة 116
[258] محضر جلسة الإجازة الخاصة، [2022] المحكمة العليا لأستراليا، المحضر رقم 199، الفقرة 625؛ وانظر(ي) رد أستراليا على التعميم C. 9141.
[259] انظر(ي) رد أستراليا على التعميم C. 9260، دليل الممارسات والإجراءات المتعلقة بالبراءات الصادر عن المكتب الأسترالي للملكية الفكرية، القسمان 5.4.3 و7.2.8.5.
[260] انظر(ي) https://patentimages.storage.googleapis.com/5c/8f/6c/3934ebf654b034/BR112021008931A2.pdf.
[261] انظر(ي) رد البرازيل على التعميم C. 9141.
[262] الرأي القانوني رقم 00024/2022/CGPI/PFE-INPI/PGF/AGU.
[263] إشعار الامتثال الصادر عن المكتب الكندي للملكية الفكرية بتاريخ 8 نوفمبر 2021 يمكن البحث فيه على: https://www.ic.gc.ca/opic-cipo/cpd/eng/searchMenu.html.
[264] يمكن البحث في: https://www.ic.gc.ca/opic-cipo/cpd/eng/searchMenu.html.
[265] المرجع نفسه.

160. وانتهى استعراض الطلب في 5 يونيو 2025،[266] وصدرت على إثر ذلك توصية من اللجنة وقرار من المفوض برفض الطلب. واستند الرفض إلى أن استخدام مصطلح "المخترع" في قانون البراءات يقتصر على الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين. وبما أن نظام DABUS هو نظام قائم على الذكاء الاصطناعي، فلا يمكن منحه صفة "مخترع"، وبالتالي، لا يمكن استيفاء أحكام القسم الفرعي 27(2) من قواعد البراءات الذي ينص على تقديم الطلب من قبل "المخترع أو ممثله القانوني"، ولا يمكن أيضاً تحديد "مخترع" مستوفٍ للشروط القانونية الواردة في القسم الفرعي 54(1) من قواعد البراءات. واعتباراً من 5 ديسمبر 2025، لجأ المودع إلى تقديم طلب استئناف أمام المحكمة الاتحادية الكندية.[267]

الصين

161. ادعى المودع أنه ابتكر نظام DARBUS، الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي، وطلب تسجيله بشكل مستقل مع منحه صفة المخترع.[268]

162. وفي يناير 2024، أصدرت الإدارة الوطنية للملكية الفكرية في الصين قرار استعراض يؤيد قرار الرفض، إذ رأت أن: (1) الغرض من تحديد المخترع في الإجراءات المتعلقة بدراسة طلبات تسجيل البراءات والموافقة عليها هو توضيح عملية إسناد ما ينشئ من حقوق؛ (2) يجب أن يكون المخترع شخصاً مدنياً على النحو المنصوص عليه في المبادئ العامة للقانون المدني؛ (3) يجب أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً كما هو منصوص عليه في قانون البراءات ولوائحه التنفيذية. كما ورد في قرار الاستعراض أنه لا يمكن لنظام قائم على الذكاء الاصطناعي أن يكتسب صفة المخترع. بناءً على ذلك، اتجه المودع، مدفوعاً بعدم رضاه بقرار الاستعراض، إلى رفع دعوى قضائية.[269]

ألمانيا

163. في مارس 2020، رفض المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية طلبي براءة يشيران إلى نظام DABUS بصفة مخترع، بحجة أنه لا يمكن تسمية سوى شخص طبيعي بصفة مخترع في طلب براءة وفقاً للمادة 37 من قانون البراءات الألماني[270]. واستند المكتب إلى عدة أسباب منها صياغة المادة 63(2) من قانون البراءات المتعلق بالتعيين الخطأ للمخترع والذي يشير إلى شخص المخترع ("*die Person des Erfinders*"). ورأى أن هذه الصياغة تشير إلى ضرورة أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً. وأشار المكتب أيضاً إلى الغرض من تسمية الأشخاص الطبيعيين: فالأسماء لا تخدم أغراض تحديد الهوية فحسب، وإنما تمكن الأشخاص الطبيعيين من ممارسة حقوقهم. ووفقاً للقانون المدني الألماني، الذي يبرز قرار المشرع الألماني، فإن الأشخاص الطبيعيين (المادة 1) والأشخاص الاعتباريين (المادة 21) هم وحدهم الذين يمكنهم التمتع بحقوق وتحمل التزامات. ونظراً إلى أن نظام الذكاء الاصطناعي ليس شخصاً اعتبارياً ولا طبيعياً، فلا يمكن أن يُسند إليه الحق الشخصي للمخترع ("*Erfinderpersönlichkeitsrecht*") الذي يشمل أيضاً الحق الموضوعي في البراءة (المادة 6 من قانون البراءات) أو الحق في الحصول على اسم (المادة 63 من قانون البراءات).[271] وفضلاً عن ذلك، أشار المكتب إلى السوابق القضائية[272] التي تبيّن أنه لا يمكن لكيان قانوني أن يكون مخترعاً. ونظراً إلى أنه لا يمكن إسناد حقوق والتزامات إلى الذكاء الاصطناعي لأنه شخص غير طبيعي ولا اعتباري، فلا يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي نقل الحق في البراءة وفقاً للمادة 6 من قانون البراءات.[273]

164. ثم رفض المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية طلب معاهدة البراءات الذي دخل المرحلة الوطنية في يناير 2023 للأسباب نفسها.

---

[266] قرار المفوض متاح على: https://brevets-decisions-patents.opic-cipo.gc.ca/pab-cab/p/en/item/521059/index.do.

[267] انظر(ي) رد كندا على التعميم C. 9304.

[268] انظر(ي) رد الصين على التعميم C. 9304.

[269] المرجع نفسه.

[270] تنص المادة 37(1) من قانون البراءات الألماني على ما يلي:
"(1) في غضون 15 شهراً من تاريخ الإيداع أو إذا ادعى أن تاريخاً سابقاً يحكم الطلب، يعين المودع، في غضون 15 شهراً من ذلك التاريخ المخترع أو المخترعين ويؤكد أنه، على حد علمه، لم يشارك أي أشخاص آخرين في الاختراع. وإذا لم يكن مودع الطلب هو المخترع أو لم يكن المخترع الوحيد، فيتعين على المودع أيضاً أن يبين كيف اكتسب الحق في البراءة.ولا يتحقق المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية من دقة الإعلانات المقدَّمة."

[271] المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية، القرار المؤرخ 24 مارس 2020 (102019128120.2) في القسم ثانياً.1.أ).

[272] محكمة العدل الاتحادية الألمانية (BGH)، الملكية الفكرية وحق المؤلف، 71 و210 و212 - *Wildverbißverhinderung*

[273] المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية، القرار المؤرخ 24 مارس 2020 (102019128120.2) في القسم ثانياً.1.أ) 2

قرارات المحكمة

165. طُعن في قرار المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية رفض طلبَي البراءات الألمانيين لدى المحكمة الاتحادية الألمانية للبراءات. وفيما يتعلق بالقضية المتعلقة بالطلب رقم DE1020191281202 البراءة، أشارت المحكمة إلى مفهوم الحقوق المعنوية للمخترع المعبّر عنه في المادة 37(1) من قانون البراءات[274] لرفض فكرة إمكانية أن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعاً. ومن ثم، لا يمكن تعيين نظام الذكاء الاصطناعي بصفة مخترع في طلب البراءة. وخلصت المحكمة أيضاً إلى أنه لا يوجد مجال لمواصلة تطوير القانون عن طريق الأحكام القضائية، إذ نفت وجود ثغرة فيما يتعلق بالقاعدة المتعلقة بتعيين المخترع.

166. ومع ذلك، وجدت المحكمة أيضاً أن تعيين المخترع بطريقة محددة، وهي "[اسم الشخص الطبيعي]، الذي تسبب في توليد نظام الذكاء الاصطناعي DABUS للاختراع"، مقبول في استمارة طلب البراءة وكاف لتعيين المخترع.[275] واستندت المحكمة في استنتاجها إلى أن المادة 7(2) من اللائحة التنفيذية للبراءات لا تحتوي على قائمة شاملة بالإعلانات التي يمكن أن يقدمها المودع.[276] ومن ثم، فإن الإعلان الإضافي ("[...]، الذي تسبب في توليد نظام الذكاء الاصطناعي DABUS للاختراع") كان مسموحاً به. ورفضت المحكمة الشواغل المتعلقة بالمشكلات العملية الناتجة عن طول العبارة المدخلة في حقل "تعيين المخترع"، حيث يتمتع المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية بسلطة تقديرية فيما يتعلق بنشر المعلومات الواردة في حقل "المخترع" في استمارة طلب البراءة.

167. وأخيراً، قبلت المحكمة استئنافاً بشأن المسألة القانونية المتعلقة بما إذا كان يمكن تسمية نظام الذكاء الاصطناعي بصفة مخترع بالمعنى المقصود في المادة 37(1) من قانون البراءات، لأنها مسألة ذات أهمية أساسية، ويلزم صدور قرار من محكمة العدل الاتحادية الألمانية لضمان الاتساق في قرارات البت في إطار المحاكم المختلفة في المستقبل.

168. وفي يونيو 2024، أصدرت محكمة العدل الاتحادية الألمانية قرارها في الاستئناف الذي قدَّمته المحكمة الاتحادية الألمانية للبراءات. ورأت المحكمة في القرار أنه لا يمكن منح صفة المخترع في طلب البراءة إلا لشخص طبيعي وفقاً للفقرة 1 من القسم 37 من قانون البراءات الألماني. ورأت المحكمة أيضاً أنه لا يمكن منح صفة المخترع لنظام آلة يتكون من عتاد وبرمجيات وإن كان لذلك النظام وظائف قائمة على الذكاء الاصطناعي. وفضلاً عن ذلك، رأت المحكمة بالنسبة لمنح صفة المخترع لتعليم تقني وُجد بمساعدة نظام قائم على الذكاء الاصطناعي، فإن المساهمة البشرية التي أثرت بشكل كبير في النجاح العام كافية. ورؤي أيضاً أن تعيين المخترع وفقاً للفقرة 1 من القسم 37 من قانون البراءات الألماني ضروري أيضاً في الحالات التي يُستخدم فيها نظام ذكاء اصطناعي للعثور على التعليم التقني. وأخيراً، رأت المحكمة أن تعيين المخترع يجب أن يكون واضحاً ومتسقاً. وبوجه عام، يؤكد القرار أنه لا يجوز منح صفة المخترع بموجب الفقرة 1 من القسم 37 من قانون البراءات الألماني إلا لشخص طبيعي.[277]

<u>الهند</u>

169. بعد دخول طلب معاهدة البراءات المرحلة الوطنية، أصدر مكتب الهند للبراءات تقرير فحص بتاريخ 26 أكتوبر 2021 بشأن طلب البراءة رقم 202017019068 الذي أشير فيه إلى نظام DABUS بصفة مخترع. وينص التقرير على أنه لا يمكن إحالة الطلب إلى الفحص الشكلي والتقني لأن المخترع الحقيقي والأول للاختراع المشار إليه هو نظام ذكاء اصطناعي.[278] وعلل المكتب ذلك بأن نظام DABUS ليس شخصاً وفقاً للمادة 2 (التعاريف والتفسير)[279] والمادة 6 (الأشخاص الذين يحق لهم طلب الحصول على براءات)[280] من قانون البراءات لسنة 1970، ولم يقدِّم المودع دليلاً صالحاً على الحق. وفضلاً عن ذلك، يشير التقرير إلى مسائل أخرى لا تمتثل للشروط الموضوعية المتعلقة بالأهلية للحصول على براءة.

---

[274] انظر(ي) الحاشية 233. وانظر(ي) أيضاً رد ألمانيا على التعميم C. 9141.

[275] المحكمة الاتحادية الألمانية للبراءات، قرار 11 نوفمبر 2021 – 5/21 (pat) W 11؛ وانظر(ي) ترجمة القرار في المجلد 71 من ركن البراءات وحق المؤلف الدولي (GRUR International): مجلة القانون الأوروبي والدولي للملكية الفكرية، ص 1189 (2022).

[276] توفر المادة 7(2) من اللائحة التنفيذية للبراءات قائمة بالمعلومات التي يجب تضمينها في بيان المخترع في الاستمارة المقررة. وتتضمن القائمة الاسم الأول والاسم الأخير والعناوين الخاصة بالمخترعين.

[277] انظر(ي) رد ألمانيا على التعميم C. 9260.

[278] تقرير الفحص بشأن الطلب رقم 202017019068، القسم (7)(أولاً)1.1

[279] تنص المادة 2(1)(ذ) على ما يلي: لا يشمل "المخترع الحقيقي والأول" المستورد الأول للاختراع إلى الهند، أو الشخص الذي يُنقل إليه الاختراع لأول مرة من خارج الهند.

[280] تنص المادة 6(1) على ما يلي: مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة 134، يجوز لأي من الأشخاص التاليين تقديم طلب للحصول على براءة: (أ) الشخص الذي يدعي أنه المخترع الحقيقي والأول للاختراع؛ (ب) والشخص الذي يتنازل إليه الشخص الذي يدعي أنه المخترع الحقيقي والأول للاختراع فيما يتعلق بالحق في تقديم طلب من هذا القبيل؛ (ج) والممثل القانوني لأي شخص متوفى كان يحق له قبل وفاته مباشرة تقديم طلب من هذا القبيل.

170. وردداً على التقرير، قدم المودع تعديلات على الطلب، وأكد مجدداً أنه على الرغم من أن نظام DABUS ليس شخصاً، فإنه المبتكر الحقيقي والوحيد للاختراع المطلوب أن يشير إليه المودع في طلب البراءة وفقاً لقانون البراءات الهندي. وقُدِّم اعتراض سابق للمنح على الطلب في 27 أكتوبر 2022 بناءً على أسباب مختلفة منها عدم الامتثال للمادة 6. ويجادل المعارِض بخاصةٍ بأن "المخترع الحقيقي والأول" يجب أن يكون مخترعاً بشرياً وأن الآلة لا تمتلك أي حقوق قانونية يمكن نقلها إلى المودع. ويشير أيضاً إلى أنه في ظل الظروف التي يكون فيها الأشخاص غير الطبيعيين مشمولين، ينص قانون البراءات صراحةً على ذلك كاستثناء، إذ تنص المادة 2(1)(ق) صراحةً على أن "الشخص" يشمل الحكومة على سبيل المثال. وفضلاً عن ذلك، أفاد المعارِض بأن المودع اكتشف الموضوع فقط عن طريق مراجعة النتيجة التي أعطتها آلة الذكاء الاصطناعي، وقرر إيداع طلب براءة.

171. وقدم المودع، في 14 مارس 2024، طلباً يتضمن بيانه وأدلته رداً على الاعتراض السابق للمنح، وعُقدت على إثر ذلك جلسة استماع بتاريخ 6 نوفمبر 2024، ثم قدم كل من المودع والخصم مذكراتهما القانونية بعد الجلسة، على التوالي، بتاريخ 11 نوفمبر 2024 و20 نوفمبر 2024.[281] واستنتج المراقب العام في مكتب البراءات والتصاميم والعلامات التجارية بأن الاعتراض السابق للمنح لا يستند إلى مبررات قانونية وذلك للأسباب التالية: أولاً، الاعتراض على أساس عدم الكشف عن معلومات فيما يتعلق بطلبات البراءات الأجنبية غير مقبول قانوناً، لأن المودع نجح في تقديم جميع التفاصيل المتعلقة بالطلبات الأجنبية ذات الصلة وفقاً لأحكام المادة 8 من قانون البراءات لعام 1970[282]؛ ثانياً، لا تندرج المعارضة المتعلقة بأبوة اختراع الذكاء الاصطناعي ضمن النطاق القانوني لأسباب المعارضة السابقة للمنح والتي تجيز الاعتراض فقط في حال لم يكن موضوع الطلب "اختراعاً" بالمعنى المقصود في قانون البراءات، أو لم يكن قابلاً للحماية بموجب القانون[283]؛ ثالثاً، الاعتراض على أساس عدم استيفاء شروط قابلية الموضوع للحماية وفقاً للمادتين 3(ب) (بشأن النظام العام أو الآداب العامة) و3(ج) (بشأن أن لا يكون الاختراع مجرد اكتشاف لمبدأ علمي أو صياغة لفكرة مجردة)[284] لم يكن مدعماً بأدلة كافية أو غير قابل للتطبيق في ضوء الاختراع المطلوب حمايته، تباعاً.[285] بناءً على تلك النتائج، قرر المراقب في 15 أبريل 2026 رفض الاعتراض السابق للمنح الذي قدمه الخصم.[286]

172. وعلى الرغم من أن الاعتراض السابق للمنح بشأن طلب تسجيل نظام DARBUS لم يلق نجاحاً في الهند، أصدر المراقب العام في مكتب البراءات والتصاميم والعلامات التجارية قراراً منفصلاً في التاريخ نفسه ركز فيه على مسألة الأهلية وأبوة الاختراع. وفي هذا الصدد، استنتج المراقب أن اعتراض المكتب على أساس انعدام خطوة أبوة الاختراع، مقارنة بالحالة التقنية الصناعية السابقة، ما يزال قائماً ولم يتم الرد عليه حتى الآن.[287] بالإضافة إلى ذلك، أشار المراقب إلى أن منح صفة "المخترع الحقيقي والأول" لنظام قائم على الذكاء الاصطناعي (نظام DARBUS) غير مسموح به بموجب أحكام قانون البراءات، وأن المودع لم يستوفِ الشروط الإلزامية المتعلقة بالإعلان عن أبوة الاختراع وإثبات الحق.[288] ويرجع ذلك إلى أن المراقب رأى أن قانون البراءات ينشئ إطاراً قانونياً قائماً على الحقوق ينص على أنه يجب أن يتمتع المخترع بالشخصية القانونية والأهلية القانونية اللازمتين لحيازة حقوق البراءة أو نقلها أو الإعلان عنها.

---

[281] Office of the Controller General of Patents, Designs and Trademarks Order on Section 15, 25(1) and Rule 55: 202017019068, para. 4 [قرار مكتب المراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية بشأن المادة 15 والمادة 25(1) والقاعدة القانونية 55: 202017019068 الفقرة 4].

[282] تنص المادة 25(1) على ما يلي: في حال نُشر طلب تسجيل براءة قبل منح البراءة، يمكن لأي شخص أن يقدم، بأي وسيلة ممكنة، اعتراضاً مكتوباً إلى المراقب ضد قرار منح البراءة على أساس أن المودع لم يكشف للمراقب عن المعلومات المطلوبة بموجب المادة 8، أو قدم معلومات مرتبطة بتفاصيل جوهرية كان يعلم أنها خاطئة. وتنص المادة 8(2) على ما يلي: في أي وقت يلي تقديم طلب تسجيل البراءة في الهند وحتى منح البراءة أو رفض منحها، يمكن للمراقب أن يطلب من المودع تزويده بتفاصيل، على النحو المنصوص عليه، تتعلق بمعالجة الطلب في بلد خارج الهند، وفي هذه الحالة، يتعين على المودع تزويد المراقب بالمعلومات المتاحة له خلال المدة المنصوص عليها.

[283] تنص المادة 25(1)(و) على ما يلي: في حال نُشر طلب تسجيل براءة قبل منح البراءة، يمكن لأي شخص أن يقدم، بأي وسيلة ممكنة، اعتراضاً مكتوباً إلى المراقب ضد قرار منح البراءة على أساس أن موضوع أي مطلب مُدرج في قائمة المواصفات الكاملة ليس اختراعاً بالمعنى المقصود في هذا القانون، أو لا يكون قابلاً للحماية بموجب هذا القانون.

[284] تنص المادتان 3(ب) و3(ج) على ما يلي: يستثنى من مفهوم الاختراع بالمعنى المقصود في هذا القانون ما يلي: (ب) أي اختراع من شأن استخدامه الأساسي أو الضمني أو استغلاله التجاري أن يخالف النظام العام أو الآداب العامة أو يسبب ضرراً جسيماً لحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو للبيئة؛ (ج) مجرد اكتشاف لمبدأ علمي أو صياغة لفكرة مجردة أو اكتشاف أي كائن حي أو مادة غير حية موجودة في الطبيعة.

[285] Office of the Controller General of Patents, Designs and Trademarks Order on Section 15, 25(1) and Rule 55: 202017019068, para. 12 [قرار مكتب المراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية بشأن المادة 15 والمادة 25(1) والقاعدة القانونية 55: 202017019068، الفقرة 12].

[286] المرجع نفسه، الفقرة 13.

[287] Office of the Controller General of Patents, Designs and Trademarks Order on Rule 55: 202017019068, para. 36 [قرار مكتب المراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية بشأن القاعدة القانونية 55: 202017019068، الفقرة 36].

[288] المرجع نفسه.

وعليه، بما أن نظام DARBUS لا يمتلك شخصية قانونية وهو غير مستوفٍ لأي شرط من الشروط القانونية المطلوبة، لا يمكن منحه صفة "المخترع الحقيقي والأول".[289]

إسرائيل

173. في 8 أغسطس 2019، قدم المودع طلبي تسجيل براءة في إسرائيل مدعياً الأولوية على طلبات مقدمة في المملكة المتحدة والمكتب الأوروبي للبراءات والولايات المتحدة الأمريكية. وقد ورد في وثيقة بعنوان "بيان أبوة الاختراع" مرفقة بطلبي البراءة أنه ينبغي إدراج آلة قائمة على الذكاء الاصطناعي تسمى DARBUS بوصفها "المخترع". وقد تلقى المودع جوابي رفض مسبق فيما يتعلق بتسجيل طلبي البراءة، مفادهما أن نظام DARBUS غير مؤهل بالتقدم للحصول على براءة بموجب قانون براءات الاختراع، لأنه ليس صاحب الاختراع ولا المخترع، كما أن الملكية لم تنتقل إليه بأي طريقة من الطرق المنصوص عليها في القانون. بناءً على ذلك، تم تقديم طلب كتابي أفضى إلى عقد اجتماع بين ممثلي المودع وممثلي مكتب البراءات. وبعد ذلك، تلقى المودع جواباً بالرفض. وفي الجواب، قرر المراجع ما يلي: بما أن الآلة لا تتمتع بشخصية قانونية، فهي لا تمتلك أي حقوق ولا تتحمل أي واجبات، كما أنها غير قادرة على التصرف وفقاً للقانون وعاجزة عن تغيير الوضع القانوني. وبناءً على طلب المودع، عُقدت جلستا استماع أمام المسجّل. وفي 15 مارس 2023، أصدر المسجّل قراراً يقضي برفض طلبي تسجيل البراءة. وعليه، قدم المودع طلب استئناف يدعي فيه أن المسجّل أخطأ في تقريره بأن "المخترع"، وفقاً للقانون، من المفترض أن يكون إنساناً.[290]

قرارات المحكمة

174. في 31 ديسمبر 2025، أيدت المحكمة المركزية تل أبيب - يافا رفض المسجّل قبول طلبي إدراج نظام DARBUS بوصفه المخترع، مشيرة إلى أنه، لا يمكن، بموجب قانون براءات الاختراع الإسرائيلي القائم، أن يكتسب نظام قائم على الذكاء الاصطناعي صفة المخترع.[291] وقد استند القاضي في حكمه إلى أن قانون براءات الاختراع الإسرائيلي يشترط على المودع ذكر اسم المخترع، وأن الحق في تقديم الطلب قد ينشأ بموجب القانون أو عن طريق انتقال الملكية أو بالاتفاق مع المخترع. ومع ذلك، فإن المعنى العادي والطبيعي لكلمة "مخترع" يُقصد به الإنسان وهو لا يشمل عادة الآلة. ورغم أن توسيع نطاق التفسير الحرفي قد يكون قابلاً للنقاش، إلا أن سياق وبنية قانون براءات الاختراع يجعلان هذا التفسير صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. ولم يجد القاضي أي غرض قانوني أو سبب سياسي يتطلب إجراء تفسير أوسع من شأنه أن يشمل أنظمة الذكاء الاصطناعي. وبالتالي، تم تأييد قرار المسجّل بأنه لا يمكن للآلة أن تكتسب صفة المخترع بموجب قانون براءات الاختراع، وبالتالي، انتهى الأمر برفض تسجيل طلبي البراءة.[292]

اليابان

175. قدّم المودع طلب المرحلة الوطنية في أغسطس 2020 وكتب "DABUS"، ولد الاختراعَ بشكل مستقل نظام ذكاء الاصطناعي" في حقل "اسم المخترع" المطلوب بموجب المادة 184(ثانيا)5(1) من قانون البراءات. غير أن مفوض مكتب البراءات الياباني أمر المودع بتصحيح الاسم إلى اسم شخص طبيعي، مشيراً إلى أنه لا يمكن إدراج مخترعين من غير الأشخاص الطبيعيين. ونظراً لأن المودع لم يقم بهذا التصحيح، فقد رُفض الطلب في أكتوبر 2021. ورداً على ذلك، جادل المودع بأن مصطلح "الاختراع" كما هو محدد في قانون البراءات يشمل اختراعات الذكاء الاصطناعي، وأضاف أن اسم المخترع ليس عنصراً مطلوباً في الطلبات المتعلقة باختراعات الذكاء الاصطناعي. فادعى أن هذا القرار المتخذ غير قانوني، ورفع دعوى قضائية تطلب إلغاء القرار المتخذ في مارس 2023.[293]

---

[289] المرجع نفسه، الفقرات 19-26.

[290] *Thaler* ضد *Registrar of Patents, Designs and Trademarks*، القضية (ISA 33353-05-23).

[291] المرجع نفسه.

[292] المرجع نفسه.

[293] انظر(ي) رد اليابان على التعميم C. 9260.

قرارات المحكمة

176. رفضت محكمة مقاطعة طوكيو ادعاءات المدعي في مايو 2024، معللة أن مصطلح "المخترع"، كما هو معرَّف في قانون البراءات، لا يشمل الذكاء الاصطناعي، ويقتصر على الأشخاص الطبيعيين، بناء على النقطتين التاليتين: (1) نظراً إلى أن "الاختراع" المعرَّف في القانون الأساسي للملكية الفكرية موضح على أنه شيء "يُنتج من خلال أنشطة إبداعية يقوم بها بشر"، يمكن استنتاج أن الاختراع ينتجه شخص طبيعي؛ (2) ويفترض مصطلح "المخترع" كما هو منصوص عليه في المادة 36 من قانون البراءات بطبيعته أن المخترع شخص طبيعي. وإضافةً إلى ذلك، تشير عبارة "الشخص الذي صنع اختراعاً" الواردة في المادة 29 من القانون نفسه أن شخصاً هو الذي سيحصل على البراءة، ونظراً إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون موضوع حقوق، يمكن استنتاج أن "الشخص الذي صنع اختراعاً" يشير إلى شخص طبيعي.[294]

177. وبعد النظر في الاستئناف، رفضت المحكمة العليا للملكية الفكرية في يناير 2025 ادعاءات المستأنف، معللة أنه من المناسب تفسير أن "الاختراع" المؤهل للحصول على الحماية بموجب براءة طبقاً لقانون البراءات يقتصر على الاختراع الذي يكون مخترعه شخصاً طبيعياً. وفضلاً عن ذلك، رأت المحكمة أن "الحق في الحصول على براءة" على النحو المنصوص عليه في قانون البراءات لا ينشأ إلا عندما يكون المخترع شخصاً طبيعياً. ولا توجد أحكام تضع إجراءات لمنح البراءات على أساس حقوق أخرى غير "الحق في الحصول على براءة"، ولا توجد أحكام تفترض أن الأشخاص غير الطبيعيين يمكن أن يكونوا مخترعين لغرض منح البراءات. ومن ثم، يمكن استنتاج أن "الاختراع" المؤهل للحصول على الحماية بموجب براءة طبقاً لقانون البراءات يقتصر على الاختراع الذي يكون مخترعه شخصاً طبيعياً.[295]

178. وبعد ذلك، تم استئناف القضية أمام المحكمة العليا، لكن الأخيرة رفضت الاستئناف في مارس 2026. وبالتالي، فإن الأحكام الصادرة عن محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية، اللتين قضتا بأن المخترع هو الشخص الطبيعي حصراً، أصبحت نهائية.[296]

نيوزيلندا

179. دخل طلب معاهدة البراءات المرحلة الوطنية في نيوزيلندا في 12 مايو 2021. وفي يناير 2022، أصدر مكتب نيوزيلندا للملكية الفكرية قراراً بأن طلب منح البراءة للدكتور ثالر باطل، لأن الطلب لم يحدد شخصاً طبيعياً (أي إنساناً) بصفة مخترع. ونظراً إلى أنه لم يتم التعرف على أي مخترع، فلا يمكن اشتقاق أي حق في الحصول على براءة.

180. واعتبر المفوض المساعد أن الطلب لا يمتثل للمادة 22(1) من قانون البراءات التي تنص على أنه لا يجوز منح براءة إلا: (أ) للمخترع؛ (ب) أو الشخص الذي يستمد ملكية الاختراع من المخترع؛ (ج) أو الممثل الشخصي لشخص متوفى مذكور في الفقرة (أ) أو (ب). وذكر المكتب بخاصةٍ أن مصطلح "المخترع" كما هو مستخدم في نظام قانون البراءات لسنة 2013 (القانون) يشير فقط إلى شخص طبيعي، أي فرد. وكون المخترعين [كذا] يندرجون في فئة الأشخاص الطبيعيين هو أمر جوهري لضمان البنية الصحيحة للقانون. وإذا كان المشرعون يعتزمون السماح بمنح براءات في نيوزيلندا للاختراعات التي ابتكرها غير البشر، مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي، أو أشكال حياة أخرى غير البشر، لكانوا قد صاغوا القانون بطريقة تستوعب هذه الاحتمالات على وجه التحديد وبشكل صريح. ولكنهم لم يفعلوا ذلك. وليس من المناسب أن يتجاهل المفوض هذه الحقيقة ويبت في قضية كما لو كان ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك."[297]

181. وفيما يتعلق بالمادة 5(1) من قانون البراءات التي تنص على أن مصطلح "المخترع" يعني، بوجه عام، فيما يتعلق بالاختراع، *المبتكر الفعلي* للاختراع (*أضيف الخط المائل*)، ذكر المكتب أن هذا التعريف ما هو إلا بيان يفيد بأنه يجب على الفرد الذي يريد أن يكون مخترعاً أن يكون قد ساهم في ابتكار الاختراع فعلياً عوضاً عن استيراد الاختراع أو نقله إلى نيوزيلندا.

قرارات المحكمة

182. ورفض سجل ويلينغتون التابع للمحكمة العليا لنيوزيلندا الاستئناف في مارس 2023، وأكد قرار مكتب نيوزيلندا للملكية الفكرية بأن "مصطلح" المخترع "، كما هو مستخدم في قانون البراءات لسنة 2013، يشير فقط إلى شخص طبيعي، أي فرد". ومن ثم، فإن نظام

---

[294] انظر(ي) رد اليابان على التعميم C. 9260.
[295] انظر(ي) رد اليابان على التعميم C. 9260.
[296] انظر(ي) رد اليابان على التعميم C. 9304.
[297] Stephen L. Thaler [2022] NZIPOPAT 2 (31 يناير 2022)، الفقرة 2.

الذكاء الاصطناعي المسمى DABUS لا يمكن أن يكون المبتكر الفعلي للاختراع.[298] واستند حكم المحكمة أساساً إلى التاريخ التشريعي، بما في ذلك تشريع البراءات النيوزيلندي من عام 1860 إلى قانون البراءات لسنة 2013.[299]

183. وأقرت المحكمة بأن المادة 22(1) لا تنص صراحةً على أن المخترع يجب أن يكون شخصاً، ولكنها ذكرت أن القراءة الطبيعية لهذا الحكم توحي بذلك.[300] وفضلاً عن ذلك، رأت المحكمة أن المواد 9 و177 إلى 193 ستنطبق بسهولة أكبر على المخترعين الذين يكونون أشخاصاً.[301] ونظرت المحكمة أيضاً في مسألة ما إذا كانت تعديلات عام 2013 على قانون البراءات، التي حذفت الإشارات المباشرة إلى "الأشخاص" في الأحكام المعنية، كان يقصد بها البرلمان إتاحة إمكانية أن يكون نظام الذكاء الاصطناعي مخترعاً. وفيما يتعلق بهذه النقطة، وجدت المحكمة أن المذكرة التفسيرية لمشروع القانون تشير إلى أن الغرض من التعديل كان منع المستوردين، الذين ليسوا مبتكرين فعليين للاختراع، من التأهل لاكتساب صفة المخترع.[302] ومن ثم، رأت المحكمة أن توسيع تعريف المخترع عن طريق التفسير القانوني للمحاكم ليس مناسباً.[303]

جمهورية كوريا

184. بعد دخول طلب معاهدة البراءات المرحلة الوطنية، رفض المكتب الكوري للملكية الفكرية (الذي أصبح فيما بعد، وزارة الملكية الفكرية) طلب البراءة رقم 1020207007394 في 28 سبتمبر 2022 على أساس أن المخترع يجب أن يكون شخصاً طبيعياً.[304] ولا تفي أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمتطلبات المنصوص عليها في قانون البراءات لجمهورية كوريا، حيث يتم قبول الشخص الطبيعي فقط كمخترع صالح.[305]

قرارات المحكمة

185. في يونيو 2023، أكدت محكمة سيول الإدارية حق المكتب الكوري للملكية الفكرية في طلب تعديل قسم المخترع في الطلب استناداً إلى المادة 203(3) من قانون البراءات لجمهورية كوريا. جادل المدعي أولاً بأن رفض المكتب الكوري للملكية الفكرية للطلب لم يكن مبرراً، لأن الطلب امتثل للشروط الشكلية بموجب معاهدة البراءات. ورفضت المحكمة هذه الحجة، مشيرة إلى أن المكتب الكوري للملكية الفكرية لديه سلطة إجراء الفحص الشكلي وفقاً لقانون البراءات. وثانياً، أكدت المحكمة أنه وفقاً لقانون البراءات، لا يمكن إدراج سوى الأشخاص الطبيعيين بصفة مخترع. وثالثاً، أوضحت المحكمة أنه في ظل الوضع الحالي للتكنولوجيا، لا توجد بيانات مثبتة تدعم وجود أنظمة ذكاء اصطناعي قوية يمكنها اتخاذ قرارات والتصرف بشكل مستقل دون الاعتماد على الخوارزميات أو البيانات التي وضعها أو أدخلها البشر. ورابعاً، رأت المحكمة أن وضع المخترع يتطلب التمتع بالأهلية القانونية التي تُمنح، من حيث المبدأ، للأشخاص الطبيعيين فقط (المادة 3 من القانون المدني)، في حين أن الشخص الاعتباري له أهلية قانونية محدودة (المادة 34). ونظراً إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يندرج في فئة الشخص الطبيعي ولا الشخص الاعتباري بموجب القوانين القائمة، فمن غير الممكن إسناد الأهلية القانونية إلى الذكاء الاصطناعي بموجب الإطار القانوني الحالي.[306]

186. وتم استئناف هذا القرار أمام محكمة سيول العليا التي أكدت في مايو 2024 قرار المحكمة الابتدائية إبطال[307] طلب الدكتور ثالر. ورأت المحكمة في هذا الصدد أنه من الواضح أن المخترع يشير إلى شخص طبيعي، وأن "إدراج الذكاء الاصطناعي في فئة المخترعين بموجب اللوائح المنصوص عليها في القانون يتجاوز حدود التفسير القانوني المشروع، نظراً إلى ظهور الذكاء الاصطناعي وتطوره، ومستوى الذكاء الاصطناعي الحالي، والتصور الاجتماعي للذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك".[308]

---

[298] *Thaler* ضد *Commissioner of Patents* [2023] المحكمة العليا لنيوزيلندا، 554.

[299] المرجع نفسه، الفقرة 31.

[300] المرجع نفسه، الفقرة 27 لمزيد من التفاصيل.

[301] المرجع السابق، الفقرتان 28 و29 لمزيد من التفاصيل.

[302] المرجع نفسه، الفقرة 32، وترد المزيد من التفاصيل بشأن التاريخ التشريعي أيضاً في الفقرة 11.

[303] المرجع نفسه، الفقرة 33.

[304] بيان صحفي صادر عن المكتب الكوري للملكية الفكرية، بتاريخ 3 أكتوبر 2022، متاح على الرابط التالي: https://www.kipo.go.kr/en/BoardApp/UEngBodApp?c=1003&board_id=kiponews&catmenu=ek06_01_01&seq=1734.

[305] انظر(ي) رد جمهورية كوريا على التعميم C. 9141.

[306] انظر(ي) موجز الحكم باللغة الإنكليزية على https://artificialinventor.com/patent-applications/.

[307] يُستخدم مصطلح "إبطال" هنا لأن المكتب الكوري للملكية الفكرية طلب التعديل؛ وعندما لم يمتثل المودع لذلك الطلب، اعتُبر الطلب مسحوباً بموجب قانون البراءات الكوري، وأكدت المحكمة لاحقاً أن الطلب لم يعد له أي أثر قانوني. وعلى عكس الرفض الذي يترك عادة طلباً معلقاً لمزيد من الرد أو الاستئناف، لم يعد الطلب هنا موجوداً بوصفه حقاً معلقاً.

[308] انظر(ي) رد جمهورية كوريا على التعميم C. 9260، قضية المحكمة العليا في سيول رقم 2023NU52088 بشأن الطعن بإلغاء إبطال طلب البراءة.

المملكة العربية السعودية

187. في 1 يناير 2024، أصدرت الهيئة السعودية للملكية الفكرية إشعاراً برفض الطلب مفاده أن المخترع يجب أن يكون شخصاً طبيعياً، وأن المخترع المشار إليه في طلب تسجيل البراءة هو الذكاء الاصطناعي الذي لا يعتبر شخصاً طبيعياً ولا يتمتع كذلك بالأهلية القانونية.[309] وقد استند الرفض إلى ثلاثة أسباب مترابطة: أولاً، يجب أن يحدد الطلب المخترع أو صاحب الحق المعني، وإذا لم يكن المودع هو صاحب الحق الأصلي، يجب ذكر أساس نقل الحق وفقاً للمادة 8 من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية[310]؛ ثانياً، تنص اللوائح على أن يكون أسم المخترع مطابقاً لما هو موجود في الهوية الرسمية وبالترتيب الذي يرد في هوية الشخص الطبيعي وفقاً للمادة 10(3) من اللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية[311]؛ ثالثاً، أن تكون وثيقة الحماية حقاً خاصاً لمن صدرت باسمه، وينتقل هذا الحق بالميراث وفقاً للمادة 5(أ) من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية.[312]

سنغافورة

188. دخل طلب تسجيل البراءة، المقدم بموجب معاهدة البراءات، المرحلة الوطنية في سنغافورة، وتم الانتهاء من فحص الجوانب الشكلية في 17 أكتوبر 2022. وقد أُهملت متابعة طلب التسجيل في 22 سبتمبر 2023.[313]

جنوب أفريقيا

189. في يوليو 2021، أصدرت جنوب أفريقيا، دون أي فحص موضوعي لطلب البراءة، براءة باسم نظام DABUS مع ذكر ما يلي في خانة المخترع "DABUS، ولد نظام ذكاء اصطناعي الاختراع بشكل مستقل".[314]

سويسرا

190. في 13 أبريل 2021، قدم المودع طلب تسجيل براءة في سويسرا، مدعياً الأولوية على طلب سابق مقدم بموجب معاهدة البراءات. وفي رسالة بتاريخ 10 يونيو 2021، تم إبلاغ المودع بأن تسمية المخترع لا يمكن منحها إلا للأشخاص الطبيعيين، كما طُلب منه تحديد هوية المخترع. ورداً على ذلك، طلب المودع منح البراءة بناءً على تحديد المخترع الأصلي، أو دون تحديد مخترع، أو حتى تعيين نفسه بصفة مخترع. وفي 12 مارس 2024، صدر قرار برفض الطلب مبيناً أن الأحكام ذات الصلة تسمح للأشخاص الطبيعيين فقط باكتساب صفة المخترع. وبذلك، قدم المودع طلب استئناف ضد قرار الرفض في 24 أبريل 2024.[315]

قرارات المحكمة

191. في 26 يونيو 2025، استنتجت المحكمة الإدارية الاتحادية أنه، بموجب قانون البراءات السويسري، يجب أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً، وليس نظام ذكاء اصطناعي. وبالنظر إلى تفسير قانون البراءات على أساس نصه وبنيته وتاريخه وغرضه، رأت المحكمة أن الأحكام التي تشترط ذكر أسم المخترع ومحل إقامته وتوقيعه وحقوقه في الميراث، تفترض أن يكون المخترع إنساناً.[316] وبالتالي، لا يمكن إدراج الذكاء الاصطناعي بوصفه المخترع، كما أنه لا يمكن قبول أي طلب تسجيل لا يتضمن مخترع لأن القانون يشترط وجود

---

[309] إشعار الرفض رقم 521422019.

[310] تنص المادة 8 من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية على ما يلي: يقدم طلب منح وثيقة الحماية إلى الإدارة على نموذج يعد لذلك، وتحدد اللائحة المعلومات والوثائق المطلوب إرفاقها بالطلب. وإذا كان الطلب مقدماً من غير من توصل إلى موضوع الحماية، وجب تبيان أسمه، وسند انتقال الحق في موضوع الحماية إلى مقدم الطلب. ويجوز للإدارة في تلك الحالة إرسال صورة من هذه المستندات إلى من توصل إلى موضوع الحماية. وبعد استيفاء المتطلبات وسداد المقابل المالي المقرر يسجل الطلب.

[311] تنص المادة 10(3) من اللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية على ما يلي: أسم المخترع: يجب أن يكون أسم المخترع مطابقاً لما هو موجود في الهوية وبالترتيب التالي: الاسم الأول – أسم الأب – أسم الجد – أسم العائلة. وإذا وجد أكثر من مخترع شارك فعلاً في الاختراع فتُدون البيانات الخاصة بالمخترع الأول في هذا الجزء وتُدون بيانات المخترعين الباقين في الحقول الخاصة بذلك.

[312] تنص المادة 5(أ) من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية على ما يلي: تكون وثيقة الحماية حقاً خاصاً لمن صدرت باسمه، وينتقل هذا الحق بالميراث، كما ينتقل بعوض أو بغير عوض.

[313] المزيد من التفاصيل بشأن طلب تسجيل البراءة رقم 11202254184A متاحة على موقع digitalhub.ipos.gov.sg.

[314] مجلة البراءات في جنوب أفريقيا، يوليو 2021، المجلد 54، العدد 7 / 3242، ص 255.

[315] حكم المحكمة الإدارية الاتحادية الصادر في 26 يونيو 2025، طلب براءة الاختراع رقم CH000408/2021.

[316] المرجع نفسه، الصفحات 11-13.

المخترع.[317] ومع ذلك، استنتجت المحكمة أن المودع كان قد ساهم بشكل كافٍ من خلال قيامه بتدريب نظام DABUS واستخدامه، وكذلك عن طريق الاعتراف بمخرجات الذكاء الاصطناعي كاختراع قابل للحماية وتقديمه للحصول على حماية براءة.[318] لذلك، رأت المحكمة أنه على الرغم من عدم إمكانية تسجيل نظام DABUS كمخترع، فإن ثالر نفسه مؤهل ليكون المخترع فيما يتعلق بأغراض قانون البراءات السويسري، وعليه، تم إصدار أمر بمواصلة النظر في طلب البراءة مع إدراج أسمه كمخترع.[319]

المملكة المتحدة

192. في ديسمبر 2019، رفض مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية معالجة طلبَي براءات نظام DABUS رقم GB1816909.4 وGB1818161.0 لعدم استيفاء المتطلبات القانونية المتعلقة بأبوة الاختراع والأهلية.[320] وذكر مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية تحديداً أنه يوجد توقع واضح بأن يكون "المخترع" بموجب المادة 7 من قانون البراءات والشخص الذي يعتقد المودع أنه المخترع بموجب المادة 13 شخصاً طبيعياً. وفيما يتعلق بالأهلية للحصول على البراءة، جادل المودع بأنه اكتسب الحق بحكم تملك المخترع (أي نظام DABUS). ومع ذلك، قرر مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية أنه حتى لو كان نظام DABUS مخترعاً، فلا يوجد قانون يسمح بنقل ملكية الاختراع من المخترع إلى المالك، وأن اشتقاق الحق عن طريق تملك المخترع لا يفي بمتطلبات المادة 7(2).

قرارات المحكمة

193. أكدت محاكم الأعمال التجارية والممتلكات لإنكلترا وويلز التابعة لمحكمة العدل العليا قرار مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية الذي يقضي بأنه لا يمكن اعتبار نظام الذكاء الاصطناعي مخترعاً بموجب قانون البراءات لسنة 1977،[321] وأكدت محكمة الاستئناف (الدائرة المدنية) هذا الحكم في الاستئناف[322]. ووفقاً للمحاكم، يُفسَّر مصطلح "المخترع" بأنه "الشخص" الذي يكون المبتكر الفعلي للاختراع.[323] وذكرت المحكمة العليا أيضاً أن "المحكمة يجوز لها تفسير التشريعات القائمة فقط وليس التشريع، بغض النظر عن مدى الحاجة إلى السياسة".

194. وفضلاً عن ذلك، ساقت المحكمة العليا أيضاً حجة أن مفهوم "النشاط الابتكاري" الموجود في قانون البراءات يقصر مصطلح المخترع على الأشخاص الطبيعيين، لأنهم وحدهم القادرون على النشاط العقلي والتوصل إلى شيء "غير واضح لشخص من أهل المهنة.[324] ومع ذلك، لم تأخذ محكمة الاستئناف بهذه الحجة، مشيرة إلى أن "الخطوة الابتكارية سؤال أجيب عنه بالنظر في كيفية تصرف شخص *نظري* من أهل المهنة".[325] وأمر بالسماح بالطعن في القرار الصادر عن محكمة الاستئناف في 12 أغسطس 2022.

195. وعُقدت جلسة استماع شفوية في المحكمة العليا للمملكة المتحدة في 2 مارس 2023، وأُصدر الحكم في 20 ديسمبر 2023.[326] وفي القرار، رأت المحكمة العليا أن المخترع، لأغراض قانون البراءات لعام 1977، يجب أن يكون شخصاً طبيعياً. وفضلاً عن ذلك، رأت المحكمة أنه بموجب القانون، لا تمنح ملكية نظام للذكاء الاصطناعي حقاً للمالك في تقديم طلب للحصول على براءة تتعلق بالاختراعات الناتجة عن نظام الذكاء الاصطناعي هذا.[327]

196. وبالتوازي مع هذه الإجراءات، أودع طلب تقسيم في عام 2022، مع بيان مفاده أن "المودع لا يحدِّد أي شخص (أو أشخاص) يعتقد أنه مخترع"، واعترض الفاحص على ذلك الطلب. وبعد صدور قرار المحكمة العليا المبيَّن آنفاً، أودع الدكتور ثالر "بيان بأبوة الاختراع والحق في منح البراءة" أدرج فيه نفسه بصفة مخترع، واعترض فاحص مرة أخرى على ذلك الطلب. إذ رأى مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية أن لديه "دليلاً واضحاً وموثقاً على أن الدكتور ثالر لم يعتقد أبداً أنه المخترع"، ولا يمكنه قبول هذا التغيير الجديد في الرأي. وطعن الدكتور ثالر في هذا القرار وأشارت المحكمة إلى أنه في حين أن مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية لا يحقق عادةً في بيانات أبوة الاختراع، فإن هذا لا يعني أن المكتب عاجز عن التصرف عندما يكون البيان غير كافٍ أو ينطوي على خلل

---

[317] المرجع نفسه، الصفحات 13 و16 و17.
[318] المرجع نفسه، الصفحات 14-16.
[319] المرجع نفسه، الصفحات 16-18.
[320] قرار مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية: BL O/741/19.
[321] [2020] المحكمة العليا لإنكلترا وويلز 2412 (البراءات).
[322] [2021] محكمة استئناف إنكلترا وويلز، الدائرة المدنية، 1374.
[323] [2021] محكمة الاستئناف لإنكلترا وويلز، الدائرة المدنية، 1374، الفقرات 50 إلى 54، و97؛ [2020] المحكمة العليا لإنكلترا وويلز 2412 (البراءات)، الفقرة 45(1).
[324] [2020] المحكمة العليا لإنكلترا وويلز 2412 (البراءات)، الفقرة 45(3)(ج).
[325] [2021] محكمة الاستئناف لإنكلترا وويلز، الدائرة المدنية، 1374، الفقرة 56 (*أضيف الخط المائل*).
[326] https://www.supremecourt.uk/cases/uksc-2021-0201.html.
[327] *Thaler ضد Comptroller-General of Patents, Designs and Trade Marks* [2023]، القضية UKSC 49.

واضح. وجادل الدكتور ثالر بأن فهمه للقانون قد تغير بعد صدور حكم المحكمة العليا، على الرغم من أن وجهة نظره في الحقائق الأساسية لم تتغير. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا يغير موقفه تجاه من يعتبره "المبدع الفعلي" للاختراع. وبشكل منفصل، رأت المحكمة أن الطلب السابق (الأم) يتم التعامل معه على أنه تم سحبه في 17 يونيو 2021 - أي في اليوم التالي لانتهاء الموعد النهائي المقرر لتسمية المخترع - فلا يمكن قبول طلب التقسيم الخاص بإيداع عام 2022 أو الاعتماد على تاريخ الإيداع السابق. ولذلك، رفضت المحكمة الاستئناف.[328]

الولايات المتحدة الأمريكية

197. رأى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في قراره الصادر في أبريل 2020[329] أن تعريف المخترع في المادة 100(و) من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة ("الفرد أو الأفراد الذين اخترعوا أو اكتشفوا موضوع الاختراع بشكل جماعي إذا كان اختراعاً مشتركاً") يتطلب أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً. ووفقاً لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، فإن صيغة المادة 101 من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة التي تنص على أن "كل من يخترع أو يكتشف أي شيء جديد ومفيد (...)" تشير إلى أن المخترع يجب أن يكون شخصاً طبيعياً.[330] وفضلاً عن ذلك، أشار مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى سوابق قضائية[331]، مثل قضية *Univ. of Utah ضد Max-Planck-Gesellschaft zur Förderung der Wissenschaften e.V*، حيث خلصت الدائرة الفيدرالية إلى أنه لا يمكن لدولة أن تكون مخترعاً لأنه يجب على المخترعين أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين وألا يكونوا شركة أو جهة صاحبة سيادة كي يؤدي الفعل الذهني للتصور.[332]

قرارات المحكمة

198. أكدت محكمة مقاطعة الولايات المتحدة للمنطقة الشرقية من ولاية فرجينيا[333] في عام 2021، ومحكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية[334] في عام 2022 قرار مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية.

199. ورفضت كلتا المحكمتين إمكانية أن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعاً ورأت أن قانون البراءات يتطلب أن يكون المخترع شخصاً طبيعياً. وتتماشى القرارات مع الآراء السابقة المتسقة لمحكمة الاستئناف للدائرة الفيدرالية، وإن كانت قد قررت دون أي صلة بالذكاء الاصطناعي أن الأشخاص الطبيعيين فقط هم الذين يمكن أن يكونوا مخترعين.[335]

200. واستندت محكمة الاستئناف للدائرة الفيدرالية في قرارها الصادر في عام 2022 إلى الأحكام الواردة في الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة الذي ينص صراحةً على أن المخترعين أفراداً (الفقرتين (و)[336] و(ز) من المادة 100 والمادة 115 من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة). وعلى الرغم من أن قانون البراءات الأمريكي نفسه لا يزيد من تعريف مصطلح "الفرد"، جادلت المحكمة بأنه يجب قراءته على أنه "إنسان، وشخص"، عملاً بقرار المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية *Mohamad ضد Palestinian Auth*،[337] لأنه "لا يوجد في قانون البراءات ما يشير إلى أن الكونغرس قصد الانحراف عن المعنى الافتراضي".[338] وأشارت المحكمة أيضاً إلى استخدام ضمائر العاقل ("herself" و"himself") في قانون البراءات وفي البيانات المطلوبة في شكل قسم أو إعلان المخترع في المادة 115(ب) من قانون البراءات. ومن ثم، رفضت المحكمة فكرة أن قانون البراءات يتيح طرائق معقولة أخرى لفهم مصطلح "المخترع". وبناءً على ذلك، لم تتبع المحكمة أي أشكال أخرى من التفسير القانوني. ورفضت المحكمة الحجج السياساتية المتعلقة بتشجيع الابتكار والكشف العام عن طريق إمكانية تعيين الذكاء الاصطناعي بصفة مخترع في استمارة طلب البراءة، كما فعل المودع،

---

[328] *Thaler ضد Comptroller-General of Patents, Designs and Trade Marks* القضية [2025] EWHC 2202 (CH).

[329] قرار في العريضة بشأن الطلب رقم 524,350/16.

[330] المرجع نفسه، ص 4.

[331] المرجع نفسه، ص 5.

[332] انظر(ي) الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 734، ص 1315 (الدائرة الفيدرالية، 2013) *Univ. of Utah ضد Max-Planck-Gesellschafl zur Förderung der Wissenschaften e.V.*، ص 13.

[333] *Thaler ضد Hirshfeld, et al*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 558، ص 238 (مقاطعة فيرجينيا الشرقية، 2021).

[334] *Thaler ضد Vidal*، الملحق الفيدرالي الرابع، المجلد 43، ص 1207 (الدائرة الفيدرالية، 2022).

[335] *Univ. of Utah ضد Max-Planck-Gesellschaft zur Förderung der Wissenschaften E.V.*، الملحق الفيدرالي الثالث، المجلد 734، الصفحتين 1315 و1323 (الدائرة الفيدرالية، 2013)؛ و*Beech Aircraft Corp. ضد EDO Corp*، الملحق الفيدرالي الثاني، المجلد 990، الصفحتان 1237 و1248 (الدائرة الفيدرالية، 1993).

[336] عملاً بالمادة 100(و) من الفصل 35 من قانون الولايات المتحدة، المخترع هو "[...] الفرد أو جماعة الأفراد، في حال كان الاختراع مشتركاً، التي اخترعت أو اكتشفت موضوع الاختراع."

[337] *Mohamad ضد Palestinian Authority*، تقارير الولايات المتحدة، المجلد 566، الصفحتان 449 و454.

[338] *Thaler ضد Vidal*، الملحق الفيدرالي الرابع، المجلد 43، الصفحتان 1207 و1211 (الدائرة الفيدرالية، 2022).

باعتبارها حججاً تخمينية لا أساس لها من الصحة. وأوضحت المحكمة أنها لم تواجه "مسألة ما إذا كانت الاختراعات التي صنعها البشر بمساعدة الذكاء الاصطناعي مؤهلة للحماية بموجب براءة."[339]

201. ورفضت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية التماساً بشأن الحصول على *أمر قضائي* في 24 أبريل 2023.[340]

المكتب الأوروبي للبراءات

202. في نوفمبر 2019، رفض قسم تسلّم الطلبات في المكتب الأوروبي للبراءات طلبي البراءات رقم EP 18275163 ورقم EP 18275174 حيث عُيِّن نظام DABUS بصفة مخترع. والأسباب الرئيسية لقراريها هي كما يلي:

- لا يمكن غلا للمخترع البشري أن يكون مخترعاً بالمعنى المقصود في الاتفاقية الأوروبية للبراءات وأن يفي بالمتطلبات الرسمية بموجب المادة 81[341] والقاعدة 19(1)[342] من الاتفاقية فيما يتعلق بتعيين المخترع.

ويشير التاريخ التشريعي للاتفاقية الأوروبية للبراءات باستمرار إلى المخترع على أنه شخص طبيعي. وفضلاً عن ذلك، فإن الأسماء التي تعطى للأشخاص الطبيعيين لا تؤدي وظيفة تحديد هويتهم فحسب، وإنما تمكنهم أيضاً من ممارسة حقوقهم وتشكل جزءاً من شخصيتهم.

- نظراً إلى أن الذكاء الاصطناعي ليس له شخصية قانونية، فإن متطلبات المادتين 60(1)[343] و81 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات غير مستوفاة، حيث لا يمكن توظيف نظام ذكاء اصطناعي ولا يمكن لنظام من هذا القبيل نقل أي حقوق إلى خلف في الملكية.

ولا تتمتع أنظمة أو آلات الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي بأي حقوق لأنها لا تتمتع بشخصية قانونية مماثلة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. وتستند الشخصية القانونية للأشخاص غير الطبيعيين إلى افتراضات قانونية إما وضعتها التشريعات وإما وضعتها السوابق القضائية المتسقة.

203. وطعن المودع في تلك القرارات، واستعرض مجلس الطعون القانوني التابع للمكتب الأوروبي للبراءات الطعن في القضيتين J 8/20 وJ 9/20 (انظر القسم المعنون "مجلس الطعون القانوني" فيما يلي).

204. وفي 20 ديسمبر 2021، قدم المودع طلب تقسيم (EP 21216024)، يقسم الطلب رقم EP 18275163 الذي تغطيه القضية J 8/20.[344] وأصدرت شعبة الفحص، في تقريرها المؤرخ 14 مارس 2023، الرأي الأولي بشأن جملة أمور منها الالتماسات المطروحة في الطلبات الرئيسية والإضافية، وخلصت إلى أن الطلب لا يفي بالمتطلبات المتعلقة بتعيين المخترع. وأدلى المودع، في التماسه الرئيسي المؤرخ 22 أغسطس 2022، ببيان أفاد فيه، عوضاً عن تعيين المخترع، بأن المودع لم يكن قادراً على تحديد المخترع وأن المودع الذي يمتلك نظام DABUS له الحق في الحصول على براءة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أكدت شعبة الفحص أن المودع لم يقدم بيان منشأ الحق ومن ثم لا يمتثل للمادة 81 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات. وفي إطار التماس إضافي جديد بتاريخ 22 أغسطس 2022، في نموذج تعيين المخترع، عيّن المودع بصفة مخترع "ستيفن ل. ثالر بحكم كونه مالك نظام الذكاء الاصطناعي (DABUS) الذي ابتكر الاختراع المكشوف عنه في الطلب". وإضافةً إلى ذلك، قدم المودع البيان التالي في الوصف: "حدد المودع الدكتور ستيفن إل ثالر باعتباره المخترع بحكم أن الدكتور ثالر هو مالك آلة الذكاء الاصطناعي DABUS [...]. وابتُكر الاختراع المكشوف عنه في الطلب بشكل مستقل بواسطة نظام DABUS وهو اختراع ولده نظام للذكاء الاصطناعي [...]". وذكرت شعبة الفحص أن الطلب الإضافي لا يستوفي

---

[339] المرجع نفسه، ص 1213؛ وانظر(ي) أيضاً رد الولايات المتحدة الأمريكية على التعميم C. 9141.

[340] https://www.supremecourt.gov/search.aspx?filename=/docket/docketfiles/html/public/22-919.html.

[341] تنص المادة 81 على ما يلي: يجب أن يشير طلب البراءة الأوروبي إلى المخترع. وإذا لم يكن المودع هو المخترع أو لم يكن المخترع الوحيد، فيجب أن يحتوي التعيين على بيان يشير إلى أصل الحق في البراءة الأوروبية.

[342] تنص المادة 19(1) على ما يلي: يجب أن يحتوي طلب منح البراءة الأوروبية على تعيين المخترع. ومع ذلك، إذا لم يكن المودع هو المخترع أو لم يكن المخترع الوحيد، فيجب إيداع التعيين في وثيقة منفصلة. ويجب أن يُذكَر في التعيين اسم عائلة المخترع واسمه الأول وبلد ومحل إقامته، وأن يحتوي التعيين على البيان المشار إليه في المادة 81 وأن يحمل توقيع المودع أو من يمثله.

[343] تنص المادة 60(1) على ما يلي: الحق في البراءة الأوروبية يعود إلى المخترع أو من يخلفه في الملكية. وإذا كان المخترع موظفاً، فيُحدَّد الحق في الحصول على براءة أوروبية وفقاً لقانون الدولة التي يعمل فيها الموظف بشكل أساسي؛ وإذا تعذر تحديد الدولة التي يعمل فيها الموظف بشكل أساسي، يكون القانون الواجب تطبيقه هو قانون الدولة التي يوجد فيها مكان عمل صاحب العمل الذي ينتمي إليه الموظف.

[344] مجلس الطعون التابع للمكتب الأوروبي للبراءات، القضية J 8/20، القرار المؤرخ 21 ديسمبر 2021، ECLI:EP:BA:2021:J000820.20211221 - تعيين المخترع/DABUS.

متطلبات المادة 81، لأنه لا يعين مخترعاً بشكل واضح لا لبس فيه. وذكرت أيضاً أن العبارة الواردة آنفاً في الوصف لا صلة لها بفهم الاختراع، ولذلك ينبغي حذفها.

205. وطبقاً للقرار المؤرخ 25 نوفمبر 2024، رفضت شعبة الفحص طلب البراءة EP 21216024 لأن كل تعيينات المخترعين المدرجة، وفقاً للطلب الرئيسي والطلبين الإضافيين الأول والثاني، لم تستوفِ أحكام المادة 81 والقاعدة 19 والمادة 60(1) من الاتفاقية الأوروبية للبراءات.[345]

206. وفي الطلب الرئيسي، عيَّن المودع السيد ستيفن ل. ثالر نفسه مخترعاً في الاستمارة 1002 وقدَّم ضميمة تفيد بأن الاختراع قد صُمم بشكل مستقل بواسطة الآلة DABUS وأن السيد ثالر لم يكن مخترعاً بموجب "المعايير التقليدية". وفضلاً عن ذلك، قدَّم المودع وصفاً معدلاً يحتوي على ديباجة تفيد بأن الاختراع المفصح عنه في الطلب كان اختراعاً مولد بواسطة الذكاء الاصطناعي وأن نظام DABUS القائم على الذكاء الاصطناعي هو الذي صممه بشكل مستقل. وخلصت شعبة الفحص إلى أن الضميمة والوصف المعدَّل يتناقضان مع البيان المقدم في الاستمارة 1002. ونظراً إلى أن طلب البراءة يجب أن يفي بمتطلبات الاتفاقية الأوروبية للبراءات ككل (المادة 97 من الاتفاقية)، فإن هذا التناقض جعل تعيين المخترع غير واضح، ولم يسمح بتحديد المخترع المعيّن.[346]

207. ورُفض كلا الطلبين الإضافيين للأسباب نفسها. إذ عُيِّن السيد ستيفن ل. ثالر بصفة مخترع في الطلبين الإضافيين الأول والثاني واحتوى الطلب نفسه على ضميمة تفيد بأن "الدكتور ثالر جعل [...] نظام DABUS يصمم الاختراع...". وخلصت شعبة الفحص إلى أن البيان المشير إلى أن DABUS صمم الاختراع يعني بشكل لا لبس فيه أن DABUS هو المخترع، مما يتناقض مع تعيين السيد ثالر بصفة مخترع في الاستمارة 1002.[347]

208. وفي 24 يناير 2025، قدم المودع طلب استئناف. وأثناء الاستئناف، شدد على الطلب الرئيسي، إلى جانب الطلبين الفرعيين، من إجراءات الفحص، وقدم أيضاً طلبين فرعيين إضافيين. وفي الطلب الفرعي الثالث، أشار المودع إلى أن المخترع هو السيد ثالر وأرفق بياناً باللغة الألمانية *"DABUS dazu veranlasst hat, die Erfindung zu generieren"* مفاده أن السيد ثالر قد دفع نظام DABUS إلى ابتكار الاختراع. وفي الطلب الإضافي الرابع، أشار المودع إلى أن السيد ثالر هو المخترع. وفي الجلسة الشفوية التي عُقدت في 5 فبراير 2026، رفضت هيئة الاستئناف قبول الاستئناف (القرار T 528/25). وقد تبين أن الطلب الرئيسي والطلبات الإضافية (1-3) غير مقبولة. كما أن الطلب الإضافي الرابع لم يُقبل لأسباب إجرائية، إذ تم تقديمه في مرحلة متأخرة جداً من الإجراءات دون مبرر مناسب.[348]

209. تناول مجلس الطعون القانوني التابع للمكتب الأوروبي للبراءات (مجلس الطعون) تعيين مخترع الذكاء الاصطناعي في قراريه J 8/20 (الطعن في رفض الطلب رقم 18275163) وJ 9/20 (الطعن في رفض الطلب رقم 18275174) بتاريخ 21 ديسمبر 2021. ورفض فكرة أنه يمكن تعيين الذكاء الاصطناعي بصفة مخترع في سياق الاتفاقية الأوروبية للبراءات.[349] وعوضاً عن ذلك، جادل مجلس الطعون بأنه بموجب المادة 81 بالاتفاقية الأوروبية للبراءات، يجب أن يكون المخترع المعيّن شخصاً يتمتع بالأهلية القانونية. ويمكن الاستدلال على ذلك، دون الحاجة إلى الإشارة إلى *الأعمال التحضيرية* للاتفاقية الأوروبية للبراءات، من المعنى الواضح لكلمة "مخترع".[350] ووُجدت المزيد من الحجج المؤيدة في الغرض من الحكم الذي يهدف إلى حماية حقوق المخترع. وعلى وجه التحديد، حدَّد مجلس الطعون أن الغرض من المادة 81 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات والأحكام المتصلة بها في اللائحة التنفيذية هو "في المقام الأول منح وحماية حقوق المخترع [...]، وتسهيل إنفاذ مطالبات التعويض المحتملة المنصوص عليها في القانون المحلي، وتحديد الأساس القانوني لأهلية الطلب."[351] ونظراً إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تتمتع بحقوق، فلا يمكن تعيينها بصفة مخترع بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات.[352]

210. وأوضح مجلس الطعون أن نقل حق البراءة من نظام للذكاء الاصطناعي إلى شخص طبيعي غير ممكن لأن تلك الأنظمة لا تمتلك في حد ذاتها أي حقوق وليس لها شخصية قانونية. وفي هذا السياق، فإن مجرد تعيين الملكية لنظام ذكاء اصطناعي لا يدخل مالك النظام في

---

[345] انظر(ي) رد المكتب الأوروبي للبراءات على التعميم C. 9260.
[346] المرجع نفسه.
[347] المرجع نفسه.
[348] المرجع نفسه.
[349] انظر(ي) رد المكتب الأوروبي للبراءات على التعميم C. 9141.
[350] مجلس الطعون التابع للمكتب الأوروبي للبراءات، القضية J 8/20، القرار المؤرخ 21 ديسمبر 2021، ECLI:EP:BA:2021:J000820.20211221 - تعيين المخترع/DABUS، القسمان 4.3.2 و4.3.3.
[351] المرجع نفسه، القسم 4.3.3.
[352] المرجع نفسه، القسم 4.3.3.

نطاق المادة 60(1) من الاتفاقية الأوروبية للبراءات، أي أنه لا يمكن اعتبار المالك تلقائياً "خلفاً في الملكية" لأنه لم تحدث أي معاملة تتعلق بحق البراءة في المقام الأول.[353]

211. وفيما يتعلق بالسؤال الأوسع نطاقاً بشأن ما إذا كانت الاختراعات التي تولدها أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للحماية بموجب براءة بشكل عام، وافق مجلس الطعون على أن نطاق المادة 52(1) من الاتفاقية الأوروبية للبراءات بشأن الاختراعات القابلة للحماية بموجب براءة لا يقتصر على الاختراعات التي يتصورها البشر.[354] ولذلك، أوضح مجلس الطعون أن *طريقة* صنع الاختراع لا تؤدي أي دور بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات.[355] ومع ذلك، رأى مجلس الطعون أن الصياغة الفضفاضة للمادة 52(1) لا يمكن أن تتجاوز الشرط الرسمي للاتفاقية الأوروبية للبراءات فيما يتعلق بتعيين شخص يتمتع بالأهلية القانونية بصفة مخترع.[356]

جيم. دراسات أكاديمية

212. قدمت العديد من الدراسات الأكاديمية رؤى حول قضية DABUS استنادًا إلى إجراءات النظر في طلبات تسجيل DABUS والدعاوى القضائية المتعلقة بها في مختلف الولايات القضائية.

213. وتحلل إحدى الدراسات الأكاديمية قرار المحكمة المركزية الأمريكية برفض الدعوى في قضية ثالر ضد أوسبيتو، مشيرةً إلى أن القرار استند إلى الصياغة النصية الواضحة للقانون التي تعرّف المخترع بأنه "الشخص" الذي يقوم بالفعل الذهني للتصور.[357] وينسب الباحثون التطورات في السوابق القضائية المتعلقة بقضية DABUS إلى الرأي القائل بأن أي تغيير مقابل في الإطار القانوني القائم سيكون مسألة تخضع لقرار السلطة التشريعية. وإن القرار بشأن ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق قانون البراءات ليشمل أبوة اختراع الذكاء الاصطناعي، وإلى أي مدى، سيكون من اختصاص السلطة التشريعية المعنية.[358] ووفقًا لباحث آخر، فإن التفسير النصي الصارم يؤدي إلى حالة تفتقر فيها اختراعات الذكاء الاصطناعي المستقلة إلى مخترع أو مالك بشري معترف به قانوناً، مما يجعلها غير مؤهلة للحصول على حماية البراءات. ويحذر الباحث نفسه من أن عمليات كشف المعلومات هذه ستشكل، نتيجة لذلك، جزءاً من الحالة التقنية الصناعية السابقة تلقائياً. ولتجنب هذه الظاهرة، يطرح الباحث حجة تدعو إلى الاعتراف بدور "أصحاب المصلحة في الذكاء الاصطناعي" أو "الجهات المتعددة" (المبرمجون، والمالكون، والمدربون، والمشغلون) في عملية الابتكار، وينظر في نهج "التصور اللحظي والتطبيق الفعلي"[359] المعروف في مجال الابتكار غير المتوقع. ويعالج ذلك سيناريو أكثر شيوعاً في الابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث لا يستطيع المخترع إثبات التصور حتى يقوم بتطبيق الاختراع فعلياً من خلال تجربة ناجحة. ومن شأن الخوض في مبدأ اللحظية أن يتيح الاعتراف بمساهمات أصحاب المصلحة من البشر، باعتبار أن فهم الشخص لأهمية الاختراع يؤهله ليكون مخترعاً في ابداعات الذكاء الاصطناعي المستقلة، مما يساهم في مواصلة تحفيز التوصل إلى طرق جديدة للابتكار.[360]

214. وبينما رفضت المحكمة الاتحادية الألمانية للبراءات الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمخترع، وقضت بدلاً من ذلك بأن الشخص الطبيعي الذي وجه الذكاء الاصطناعي لإنتاج الاختراع يمكن تسميته مخترعاً، أشارت إحدى الأبحاث الأكاديمية إلى أن قرار المحكمة بدا متناقضاً: فقد أعاد التأكيد على أن الإبداع البشري هو جوهر أبوة الاختراع، بينما سمح لشخص "لا دور له" في الاختراع بأن يكتسب

---

[353] المرجع نفسه، القسم 4.4.2.

[354] المرجع نفسه، القسم 4.6.2.

[355] انظر(ي) رد المكتب الأوروبي للبراءات على التعميم C. 9141.

[356] مجلس الطعون التابع للمكتب الأوروبي للبراءات، القضية J 8/20، القرار المؤرخ 21 ديسمبر 2021، ECLI:EP:BA:2021:J000820.20211221 - تعيين المخترع/DABUS، القسم 4.6.5.

[357] Pheh Hoon Lim, Phoebe Li, Artificial intelligence and inventorship: patently much ado in the computer program, *Journal of Intellectual Property Law & Practice*, Volume 17, Issue 4, April 2022, page 376, https://doi.org/10.1093/jiplp/jpac019.

[358] المرجع نفسه، ص 386.

[359] Ezinne Mirian Igbokwe, Human to machine innovation: Does legal personhood and inventorship threshold offer any leeway?', The Journal of World Intellectual Property, Volume 27, January 2024, page 164, https://doi.org/10.1111/jwip.12294, reads: "The doctrine of simultaneous conception and reduction to practice recognises that in some unpredictable innovation fields there can be no conception of an invention until the invention has been reduced to practice. Where an inventor is unable to establish conception until he has reduced the invention to practice through a successful experiment, simultaneous conception and reduction to practice occur." [يعترف مبدأ التصور اللحظي والتطبيق الفعلي بأنه في بعض مجالات الابتكار غير المتوقع، لا يمكن اعتبار أن الاختراع قد تم تصوره حتى يتم تطبيقه عملياً. وعندما يتعذر على المخترع إثبات التصور حتى يقوم بتطبيق الاختراع عملياً من خلال تجربة ناجحة، يحدث التصور اللحظي والتطبيق الفعلي.]

[360] المرجع نفسه، ص 151.

صفة المخترع.[361] وبعد أن أكدت محكمة العدل الاتحادية الألمانية أن نظام الذكاء الاصطناعي لا يمكنه حمل هذا اللقب، وأنه يجب بدلاً من ذلك تعيين شخص بشري بناءً على مساهمته الجوهرية في الاختراع المدعوم بالذكاء الاصطناعي، جادل المؤلف نفسه في بحث آخر بأن المحكمة، بالمقابل، اتبعت نهجاً سطحياً.[362] ووفقًا للباحث، على الرغم من أن المحكمة قبلت المعلومات الإضافية المتعلقة بأصل الاختراع المرتبط بالذكاء الاصطناعي باعتبارها صحيحة من الناحية الإجرائية، إلا أنها لم تتطرق إلى ما إذا كان الشخص الطبيعي المسمى هو المخترع الحقيقي أم لا.[363] وبشكل عام، تشير البحوث إلى أن المحاكم الألمانية حافظت على الشرط الشكلي المتمثل في وجود مخترع بشري، مع تجنب إجراء تقييم موضوعي لأبوة الاختراع في الاختراعات المدعومة بالذكاء الاصطناعي أو التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

215. كما تؤكد دراسة أكاديمية لقضية DABUS في المملكة المتحدة على اعتماد المحاكم على القواعد القانونية القائمة لحرمان الذكاء الاصطناعي من صفة المخترع، لأن صفة المخترع تقتصر قانوناً على الأشخاص.[364] ويشير نفس الباحث إلى أن النهج الذي اتبعته المملكة المتحدة لم يترك مجالًا يذكر لاعتبار الذكاء الاصطناعي مخترعاً ضمن الإطار القانوني الحالي، بل عالج المسألة باعتبارها خاضعة بشكل واضح لصياغة التشريعات المتعلقة بالبراءات وبنيتها. ويبقى ذلك البحث بشأن قرار محكمة الاستئناف البريطانية صحيحاً، لأن المحكمة العليا رفضت بالإجماع الاستئناف الذي قدمه المودع، مؤكدة أن المراجع كان محقاً في اعتبار أن الطلبات ستُعتبر مسحوبة لأن المودع لم يستوف المتطلبات المتعلقة بأبوة الاختراع بموجب القانون، كما أن ملكية نظام DABUS لم توفر أساساً قانونياً لقبول الطلب.[365]

216. وعلى الرغم من أن قرار المحكمة الفيدرالية الأسترالية، الذي اعتبر الذكاء الاصطناعي مخترعاً، لم يدم طويلاً بسبب نقضه في الاستئناف بقرار من المحكمة العليا الأسترالية التي رفضت لاحقاً منح نظام DABUS صفة المخترع، فإن الدراسات الأكاديمية لقرار المحكمة الفيدرالية الأسترالية تمتلك قيمة كبيرة لأنها تعكس الآراء المتباينة حول استعداد المحكمة بمنح الذكاء الاصطناعي أبوة الاختراع. وتتناول إحدى الدراسات هذا القرار على أنه تفسير هادف وتطلعي لقانون البراءات، مشيرةً إلى أن المحكمة رأت أن مصطلح "المخترع" لا ينبغي تفسيره تفسيراً ضيقاً، بل يجب أن يتوسع لخدمة أهداف قانون البراءات الأسترالي.[366] ومن هذا المنظور، فإن منح أنظمة الذكاء الاصطناعي صفة المخترع هو اعتراف بالواقع الفعلي المتمثل في إمكانية انتاج هذه الأنظمة للاختراعات. وتطعن دراسة أخرى في القرار، مشيرةً إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست مستقلة لأن البشر يقدمون مساهمات كبيرة فيها، وأن توسيع نطاق قانون البراءات ليشمل الذكاء الاصطناعي كمخترع يعد تجاوزاً للحدود.[367] على النقيض من ذلك، تقدم الدراسة الثالثة موقفاً أكثر انتقاداً، إذ تجادل بأنه على الرغم من أن القرار بدا مفاجئاً، إلا أنه اعتمد إلى حد كبير على افتراضات غير مؤكدة بشأن القدرات التقنية للذكاء الاصطناعي بشكل عام ونظام DABUS بشكل خاص.[368] كما تنتقد الدراسة المحكمة لعدم معالجتها للعواقب القانونية المترتبة على منح أبوة الاختراع إلى كيان يفتقر إلى الأهلية القانونية.[369] وتُظهر هذه الدراسات مجتمعة أن القرار الأسترالي نُظر إليه على أنه، من جانب، استجابة مبتكرة لاختراعات الذكاء الاصطناعي، ومن جانب آخر، خروجاً غير مدروس عن مبادئ أبوة الاختراع التقليدية.

---

[361] Daria Kim, The Paradox of the *DABUS* Judgment of the German Federal Patent Court, *GRUR International*, Volume 71, Issue 12, December 2022, page 1166, https://doi.org/10.1093/grurint/ikac125.

[362] Daria Kim, The Illusory Standard of Significant Human Contribution to AI-Assisted Inventions after the DABUS Decision of the German Federal Court of Justice, *International Review of Intellectual Property and Competition Law*, Volume 56, February 2025, pp. 369 and 377, https://doi.org/10.1007/s40319-025-01567-8.

[363] المرجع نفسه.

[364] Pheh Hoon Lim, Phoebe Li, Artificial intelligence and inventorship: patently much ado in the computer program, *Journal of Intellectual Property Law & Practice*, Volume 17, Issue 4, April 2022, page 384, https://doi.org/10.1093/jiplp/jpac019.

[365] Thaler ضد Comptroller-General of Patents, Designs and Trade Marks، ملخص صحفي.

[366] Donrich Thaldar, Meshandren Naidoo, AI inventorship: The right decision?, South African Journal of Science, Volume 117, No. 11/12, November 2021, page 1, https://doi.org/10.17159/sajs.2021/12509.

[367] Rita Matulionyte, AI as an Inventor: Has the Federal Court of Australia Erred in DABUS?, November 2021, page 1, https://ssrn.com/abstract=3974219.

[368] Josef Drexl, Daria Kim, Reto Hilty, Peter R. Slowinski, Artificial Intelligence Systems as Inventors? A Position Statement of 7 September 2021 in View of the Evolving Case-Law Worldwide, Max Planck Institute for Innovation & Competition Research Paper No. 21-20, September 2021, page 1, https://ssrn.com/abstract=3919588

[369] المرجع نفسه.

سابعاً. مفهوم أبوة الاختراع فيما يتعلق بالاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي

ألف. لمحة عامة عن النظريات المتعلقة بحماية الاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي بموجب براءات

217. يُرى عامةً أن التكنولوجيات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي لم تبلغ مرحلة أن تستحدث أنظمة الذكاء الاصطناعي اختراعات بطريقة مستقلة، ولكن أثار بعض الأكاديميين مسألة ما إذا كان ينبغي حماية الاختراعات التي استحدثها الذكاء الاصطناعي بموجب قانون البراءات، وكيف ينبغي تأطير تلك الاختراعات في هذه الحالة. ويقدِّم هذا القسم لمحة عامة غير حصرية عن النظريات المتعلقة بحماية الاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي بموجب براءات.

218. ويجادل البعض بأن القانون ينبغي أن يعترف بأبوة نظام الذكاء الاصطناعي للاختراع أو، على الأقل، بأبوة اختراع مشتركة لأغراض قانون البراءات، لأنه سيشجع الابتكار عن طريق زيادة البحث والاستثمار في أنظمة الذكاء الاصطناعي.[370] ويتماشى ذلك مع نظرية حوافز البراءات التقليدية، وإن لم يكن ذلك وجيهاً فيما يتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي في حد ذاتها (لأنها لا تحتاج إلى حوافز لتكون منتجة[371]) ولكن بالأحرى بالأشخاص الذين يطورون هذه الآلات ويحافظون عليها. ويمكن طرح المزيد من الأسئلة فيما يتعلق بالحوافز غير المباشرة للشركات التي تستثمر في أنظمة الذكاء الاصطناعي وتستفيد من مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بها.

219. ونادراً ما تتم الدعوة إلى تبرير أبوة الذكاء الاصطناعي للاختراعات على أساس نظرية الحقوق الطبيعية، كما هو الحال في فكر هيغيل،[372] لأنه من الصعب التوفيق بين الحقوق الطبيعية وطبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي في حد ذاتها، ما لم يعترف المرء بها بصفة أشخاص اعتباريين.[373] وفي نهاية المطاف، فإن الجدل الدائر بشأن الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي هو جوهر المسألة برمتها - ليس فقط فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية ولكن فيما يتعلق أيضاً بالذكاء الاصطناعي والقانون بشكل عام، كما اقترح بعض القضاة في قراراتهم بشأن نظام .DABUS ونظراً إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تدعم وتحل محل المزيد والمزيد من الأنشطة التي يضطلع بها البشر تقليدياً، مثل القيادة، فإن مسألة الحقوق (وكذلك المسؤوليات مثل المخالفات) تصبح أكثر إلحاحاً. وتُناقَش هذه المسائل على نطاق واسع[374] ولكن الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي ينظر إليها عامةً بتشكك.[375]

220. ويجادل البعض بأن الاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي تطرح تحديات أمام نظرية تبرير البراءات التي تعتمد على تعزيز الكشف عن المعلومات (الجديدة) عن طريق نظام البراءات. ويجادل البعض بأن هذا التبرير لا ينطبق على الاختراعات التي ابتكرتها أنظمة الذكاء الاصطناعي لأن "[...] العمليات الداخلية واستخدام الذكاء الاصطناعي في العملية الابتكارية ليست مفهومة بشكل صحيح

---

[370] Ryan Abbott، The reasonable robot [الروبوت العقلاني]، الصفحات 82 إلى 87 (2020)؛ وDonrich Thaldar & Meshandren Naidoo، AI Inventorship: The right decision?، [أبوة أنظمة الذكاء الاصطناعي للاختراعات: القرار الصحيح؟]، .J. Sci. 117 S. Afr. 3, 1 (2021) (بحجة أن قرار مكتب البراءات في جنوب أفريقيا بالسماح بتعيين نظام DABUS بصفة مخترع كان "تقدمياً ومؤيداً للعلوم").

[371] Shlomit Yanisky Ravid & Xiaoqiong Liu، When Artificial Intelligence Systems Produce Inventions: An Alternative Model for Patent Law at the 3A Era [عندما تنتج أنظمة الذكاء الاصطناعي اختراعات: نموذج بديل لقانون البراءات في عصر الأتمتة والاستقلالية والتكنولوجيا المتقدمة]، Cardozo L. Rev. 2215، 39 (2018) 2239.

[372] يجادل هيغيل بأن حقوق الملكية تستخدم لتحقيق شخصية البشر، انظر(ي) Hegel Georg W.F.، *Grundlinien der Philosophie des Rechts* [عناصر فلسفة الحقوق)، 1821. ومن ثم، فإن "[...] الفكرة تنتمي إلى منشئها لأن الفكرة هي مظهر من مظاهر شخصية المبدع"، انظر(ي) Justin Hughes، The Philosophy of Intellectual Property [فلسفة الملكية الفكرية]، .Geo .L.J، 77، 287 و330 (1988).

[373] Brown، Property ownership and the legal personhood of artificial intelligence [ملكية الممتلكات والشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، Information & Communications Technology Law 30، (2021) 234-208 (حيث يُجادل بأنه يجوز منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي الضعيف ولكن ليس للذكاء الاصطناعي القوي)؛ وMark Fenwick & Stefan Wrbka، AI and Legal Personhood [الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية]، في The Cambridge Handbook of Artificial Intelligence: *Global Perspectives on Law and Ethics [دليل كامبريدج إلى الذكاء الاصطناعي: وجهات نظر عالمية بشأن القانون والأخلاقيات]*، الصفحات 288 إلى 303 (Larry DiMatteo, Cristina Poncibò et al.، المحررون، 2022) (حيث يُدعم استكشاف الشخصية للذكاء الاصطناعي في حالات الضرر الناجمة عنها)؛ وVisa Kurki، A Theory of Legal Personhood [نظرية بشأن الشخصية القانونية]، الصفحات 175 إلى 190 (2019) (حيث ترد حجة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي القوية قد يكون لها شخصية قانونية بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنظمة تستحق النظر في أبعادها الأخلاقية)؛ وEliza Mik، AI as a Legal Person? [نظام الذكاء الاصطناعي بوصفه شخصية قانونية]، في *Artificial Intelligence and Intellectual Property [الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية]*، الصفحات 419 إلى 439 (Jyh- An Lee & Reto M. Hilty، المحرران، 2021) (حيث ترد حجة أنه لا يوجد غرض أو فائدة من منح الشخصية لنظام ذكاء اصطناعي في سياق قانون الملكية الفكرية).

[374] للحصول على نظرة عامة، انظر(ي) James Dempsey، Artificial Intelligence: An Introduction to the Legal, Policy and Ethical Issues [الذكاء الاصطناعي: مقدمة إلى المسائل القانونية والسياساتية والأخلاقية]، Berkeley Center for Law & Technology، 10 أغسطس 2020.

[375] انظر(ي)، على سبيل المثال، رد فنلندا على المذكرة C. 9141.

أو غير معروفة إلى حد كبير."[376] "وعلى الرغم من أن مبدأ التمكين في قانون البراءات يركز على النتيجة المحددة لعملية الاختراع، فإن البعض يجادل بأن الذكاء الاصطناعي يمثل نقصاً في الشفافية وصعوبة في التكرار يتحديان بشكل حاد وأساسي نظرية الكشف في قانون البراءات."[377] ومع ذلك، قد لا يكون من المناسب مناقشة هذه المسألة بطريقة معممة، لأن كفاية الكشف بموجب قانون البراءات تنطوي على عوامل مختلفة، مثل نطاق المطالبات والشخص من أهل المهنة. وطُبِّق شرط كفاية الكشف على الاختراعات التي لا يكون استنساخ نسخ دقيقة منها عملياً (مثل التباين البيولوجي للمواد المستنسخة).

221. ويرى بعض العلماء أن الاعتراف بأبوة نظام الذكاء الاصطناعي للاختراعات من شأنه أن يمنع مطالبة البشر بطريقة خطأ أو غير نزيهة بالاختراعات التي ابتكرتها أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع توفير اعتراف أفضل للمخترعين البشريين الذين يبتكرون اختراعاً بأنفسهم.[378]

222. ويتفق باحثون آخرون مع فكرة أبوة الذكاء الاصطناعي للاختراعات، حيث يُنظر إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي هذه على أنها المخترع الحقيقي والوحيد للاختراعات التي ولدتها أنظمة الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، لا يقتنع هؤلاء العلماء بأن الاختراع ينبغي أن يؤدي إلى الملكية - أي حماية الاختراع عن طريق حقوق استئثارية - ولكنهم يرون الاختراع جزءاً من الملك العام.[379] ومع ذلك، جادل البعض بأن ذلك قد يؤدي إلى ما يسمى بمأساة المشاعات المضادة وآثارها الضارة على الابتكار.[380] وفضلاً عن ذلك، يُنظر إلى الافتقار إلى المرونة فيما يتعلق بتخصيص المكافآت على أنه غير فعال بالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث توجد أطراف متعددة تشارك بدرجات مختلفة من المساهمات في الاختراع.[381] وإن حماية البراءات، ولا سيما في حالة النمو الهائل للاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي، قد تعوق الاختراعات اللاحقة بإحداث زيادة حادة في تكاليف المعاملات لتطوير الابتكار التراكمي.[382]

223. وإذا قبلنا فرضية أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن اعتبارها مخترعين وفقاً لمعايير قانون البراءات، ومن ثم يمكن أن تكون أكثر من مجرد أدوات في عملية الاختراع، فإن المذاهب القانونية لأبوة الاختراع المشتركة أو المخترعين الموظفين في قانون البراءات يعتبرها البعض قابلة للتطبيق.[383] وسيُنظر في مسألة ما إذا كانت أبوة الاختراع المشترك أو القواعد المتعلقة باختراعات الموظفين تنطبق أساساً على كيفية النظر إلى العلاقة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي. وفي العلاقة بين المبتكرين المتساويين، قد تكون الغلبة لأبوة الاختراع المشترك. وإذا كانت العلاقة تكمن في طبيعة العلاقة بين الراعي والمخترع مع تبعية متبادلة تقريباً، فيمكن استخدام قواعد اختراع الموظف كنموذج. وفي كلتا الحالتين، لا يبدو أن الافتقار إلى الشخصية أو الأهلية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي يتلاءم مع الأطر القانونية القائمة.[384]

باء. التقاطعات المحتملة بين أبوة الاختراع والذكاء الاصطناعي

224. إن تطبيقات نظام DABUS هي حتى الآن الحالة الفعلية الوحيدة لنظام ذكاء اصطناعي يُطالب بأن يُمنح صفة المخترع. وفي تلك الحالة، نظرت المكاتب الوطنية/الإقليمية للبراءات في الغالب فيما إذا كانت الإشارة إلى نظام ذكاء اصطناعي بصفة مخترع في طلب

---

[376] Tabrez Ebrahim، Artificial Intelligence Inventions & Patent Disclosure [الاختراعات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي والكشف عن البراءات]، 125 Penn St. L. Rev. 147 (2020).

[377] المرجع نفسه.

[378] Ryan Abbott، The reasonable robot [الروبوت العقلاني]، ص 83 (2020).

[379] Shlomit Yanisky Ravid & Xiaoqiong Liu، When Artificial Intelligence Systems Produce Inventions: An Alternative Model for Patent Law at the 3A Era [عندما تنتج أنظمة الذكاء الاصطناعي اختراعات: نموذج بديل لقانون البراءات في عصر الأتمتة والاستقلالية والتكنولوجيا المتقدمة]، 39 Cardozo L. Rev. 2215، 2258 (2018) (حيث وردت حجة أن مزايا الريادة والأدوات الإلكترونية المفتوحة المصدر والاعتراف الاجتماعي مفضلة على حماية البراءات).

[380] James Buchanan & Yong Yoon، Symmetric Tragedies: Commons and Anticommons [مآسي التماثل: المشاعات والمشاعات المضادة]، Journal of Law and Economics، المجلد 43، الصفحات 1 إلى 13 (200)؛ وMichael Heller، The tragedy of the anticommons: property in the transition from Marx to markets [مأساة المشاعات المضادة: الملكية في الانتقال من ماركس إلى الأسواق]، 111 Harv. L. Rev. 621-688 (1998).

[381] Shlomit Yanisky Ravid & Xiaoqiong Liu، When Artificial Intelligence Systems Produce Inventions: An Alternative Model for Patent Law at the 3A Era [عندما تنتج أنظمة الذكاء الاصطناعي اختراعات: نموذج بديل لقانون البراءات في عصر الأتمتة والاستقلالية والتكنولوجيا المتقدمة]، 39 Cardozo L. Rev. 2215، 2252 (2018).

[382] المرجع نفسه؛ وSuzanne Scotchmer، Innovation and Incentives [الابتكار والحوافز]، الصفحات 127 إلى 161 (2004) (حيث ترد مناقشة للابتكار التراكمي).

[383] انظر(ي) رد الاتحاد الروسي على المذكرة C. 9141؛ وXiang Yu & Runzhe Zhang et al.، Challenges of artificial intelligence to patent law and copyright law and countermeasures [تحديات الذكاء الاصطناعي بالنسبة لقانون البراءات وقانون حق المؤلف والتدابير المضادة]، في *The Future of Intellectual Property* [مستقبل الملكية الفكرية]، الصفحتان 150 و156 (تحرير Daniel Gervais، 2021).

[384] انظر(ي) رد كولومبيا على التعميم C. 9141.

براءة يفي بالشرط الشكلي بموجب القانون المعمول به. ومع ذلك، بيَّن التحليل الموسع الذي أجرته بعض مكاتب البراءات والمحاكم أن هذا الموضوع يمكن أن يمس بالأسس الجوهرية العديدة التي قام عليها قانون البراءات الحديث. وتشمل تلك التغيرات ما يلي:

"1" حق المخترع في الحصول على براءة (من حيث المبدأ) يجوز التنازل عنها لخلف في الملكية (المسائل المتعلقة بانعدام الأهلية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتحديد تسلسل الحقوق أو الملكية، والامتثال للشروط الشكلية، بما في ذلك الإعلانات أو البيانات المتعلقة بالاختراع وحق المودع في الحصول على البراءة)؛

"2" الحقوق المعنوية للمخترعين (الأساس المنطقي للحقوق المعنوية للمخترعين وتسمية المخترع، والإشارة إلى اسم المخترعين في طلب البراءة)؛

"3" تعريف مصطلحي "المخترع" و"المخترع المشارك" وتفسيرهما (مفهوم "الاختراعات" بموجب قانون البراءات وكون المخترع منشئ الاختراع، وما إذا كان المخترع شخصاً طبيعياً، وتأهيل وتحديد "المخترع" و"المخترع المشترك")؛

"4" التعيين غير الدقيق للمخترع، بما في ذلك انتحال صفته (آليات لتصحيح حالات التعيين غير الدقيق للمخترع، والعواقب القانونية لعدم تقديم اسم المخترع أو تعيينه بشكل غير دقيق، بما في ذلك الحالات التي يدعي فيها طرف ثالث زوراً أبوة الاختراع، وسبل الانتصاف الممكنة في حالة انتحال صفة المخترع).

وعلى الرغم من أن المعلومات بشأن نماذج اختراعات الموظفين بموجب مختلف القوانين الوطنية مجمعة أيضاً في هذه الوثيقة، كما ورد آنفاً، فإن افتقار أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى الشخصية القانونية سيشكل عقبة كبيرة أمام تطبيق هذه النماذج.

225. وبطبيعة الحال، فإن الأطر القانونية التي تعالج هذه المسائل تقوم على الأساس المنطقي لنظام البراءات وأهدافه السياساتية التي توصف عادةً بأنها تعزز الأنشطة الابتكارية ونقل التكنولوجيا بوضع آلية لتوفير حوافز للابتكار وحماية الاختراعات وتيسير نشر المعلومات التكنولوجية والتكنولوجيات الجديدة. وإن التحليل السياساتي والقانوني لهذه المسائل المتشابكة في سياق الذكاء الاصطناعي يتجاوز نطاق هذا البحث. ومع ذلك، فإن تجميع أحكام القوانين الوطنية/الإقليمية وقرارات مكاتب البراءات والمحاكم يوضِّح بعض المسائل أكثر من غيرها، كما هو مبيَّن في الفقرة السابقة.

226. وكما ذُكر في الفصل "ثانياً"، قد يتخذ التفاعل بين الإنسان ونظام الذكاء الاصطناعي في أثناء مسار الاختراع أشكالاً مختلفة. فبمعنى آخر، قد تختلف المساهمة في مسار الاختراع اختلافاً كبيراً، سواء قدمها إنسان أم نظام ذكاء اصطناعي. وهي تؤدي إلى نتائج مختلفة تماماً من منظور تقييم قانون البراءات، اعتماداً على الدور الذي يؤديه نظام الذكاء الاصطناعي فيه وكيفية إنشاء هذا النظام وتدريبه واستخدامه. وقد يكون هذا هو السبب في أن المناقشات بشأن إسناد أبوة الاختراع إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي قد بدأت بالفعل، حتى لو استمر البشر في المشاركة في مسار الاختراع.

227. فعلى سبيل المثال، قد يشارك أشخاص عدة في ابتكار اختراعات باستخدام الذكاء الاصطناعي. وقد يكون شخص واحد قد حدد مشكلة تقنية يُراد حلها ولديه فكرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لإيجاد حل. وقد يكون شخص آخر قد طوَّر أو درَّب نموذج يستند إلى الذكاء الاصطناعي، مثل تصميم خوارزمية لنظام ذكاء اصطناعي، مع توليد واختيار البيانات لتدريب نموذج الذكاء الاصطناعي. وفضلاً عن ذلك، قد يوجد شخص آخر يستخدم نموذج الذكاء الاصطناعي المدرَّب لإيجاد حل للمشكلة المحددة. ومع ذلك، قد يكون شخص آخر قد شارك في تحليل مخرجات الذكاء الاصطناعي والتحقق منها. وحتى إذا كان ذلك لا ينطوي على مسألة ما إذا كان يمكن لآلة ذكاء اصطناعي أن تكون مخترعاً في حد ذاتها، فإن مسألة من المخترع، أو من يمكن اعتباره مخترعاً مشاركاً، تحتاج إلى التحديد بحسب الظروف في كل حالة.

228. ونظراً إلى التقدم المذهل في تكنولوجيات التعلّم الآلي، فإن نظام الذكاء الاصطناعي، حتى لو لم يكن مستقلاً، قد يظهر مساهمة جوهرية على مستوى أعلى بكثير في عملية ابتكار الاختراع في المستقبل. وكسيناريو محتمل، على الرغم من أن المخترع البشري يقدِّم مساهمة كافية في مفهوم الاختراع، فإن نظام الذكاء الاصطناعي قد يساهم أيضاً في الاختراع على المستوى الذي يمكن أن يكون فيه مخترعاً مشاركاً إذا كان إنساناً.

229. وبدأت بعض البلدان مشاورات مع الجهات المعنية تتناول المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، بما فيها المسائل المتعلقة بأبوة الاختراع. فعلى سبيل المثال، التمست حكومة المملكة المتحدة أدلة وآراء بشأن مجموعة من الخيارات

المتعلقة بجملة أمور منها حماية البراءات التي ولدها الذكاء الاصطناعي.[385] وأصدرت الحكومة ورقة ختامية للمشاورات بعنوان "الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية: حق المؤلف والبراءات: رد الحكومة على المشاورات".[386]

230. ووجَّه مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية دعوة عامة لتقديم التعليقات بشأن الذكاء الاصطناعي وأبوة الاختراع،[387] وشملت تلك الدعوة عدداً من الأسئلة المتعلقة بالوضع الحالي لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ومساهمة غير البشر في تصور اختراع وأبوة الاختراع المشتركة، وقضايا الملكية، والتوجهات المستقبلية في المسائل المتعلقة بأبوة الاختراع. ونظَّم أيضاً جلسات استماع بشأن هذه المسائل عرض في أثنائها حالات افتراضية.[388]

[نهاية المرفق والوثيقة]

[385] https://www.gov.uk/government/consultations/artificial-intelligence-and-ip-copyright-and-patents.

[386] https://www.gov.uk/government/consultations/artificial-intelligence-and-ip-copyright-and-patents/outcome/artificial-intelligence-and-intellectual-property-copyright-and-patents-government-response-to-consultation.

[387] https://www.federalregister.gov/documents/2023/02/14/2023-03066/request-for-comments-regarding-artificial-intelligence-and-inventorship.

[388] https://www.uspto.gov/initiatives/artificial-intelligence/ai-and-emerging-technology-partnership-engagement-and-events.